الموروث الاجتماعي الثقافي وأثره في تمكين المرأةِ العاملةِ
في مؤسسات المجتمع المدني:
دراسة إجتماعية

إعداد

عالية علي إدريس محمود

إشراف

الأستاذ الدكتور إدريس العزام

قدمت هذه الأطروحة إستكمالا لمطلبات الحصول على درجة الدكتوراة

في علم الإجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب2011

قرار اللجنة

الإهداء

إلى أمي .. العطاء الذي لا ينضب .. اللهم إجعلها سيدة من سيدات الجنة

إلى زوجي الذي وقف بجانبي وقت التحدي

إلى أبنائي .. مصدر إلهامي محمد وعلي ورنيم

إلى كل النساء المناضلات اللواتي تحدين الشدة والأزمات، إلى كل من تسعى إلى هدف وتعمل من أجل الوصول إليه بشرف ..

إلى كل رجل مد يده لمساعدتي لإيمانه بمقدرتي وليس لمطمع في نفسه...

إلى كل المناضلين لأجل حرية المرأة المسؤولة ودعم حقوقها المشروعة للسمو بإنسانيتها..

لكل قارئ لهذه الرسالة ... عسى أن يجد فيها مبتغاه

شكر وتقدير

أشكر مشرفي وأستاذي الأستاذ الدكتور إدريس العزام لما أعطانيه من دعم ومساعدة في المجال الأكاديمي .. ولنصائحه الحياتيه الثمينه

أشكر الأستاذ الدكتور محمد الدقس

و الأستاذ الدكتور حسين خزاعي

والاستاذ الدكتور محمد العربي لملاحظاتهم القيمة واسلوبهم الراقي في المناقشة وتركيزهم

على الجوانب الإيجابية التي رفعت معنوياتي

وأشكر الدكتور أيمن خاطر على معلوماته الإحصاية القيمة

والشكر كل الشكرللأستاذة الدكتورة أمل الخاروف على دعمها ومساندتها أكاديميا وشخصيا

كما أشكر الأستاذه محاسن الإمام رئيسة مركز الإعلاميات العربيات على دعمها المتواصل وتعاونها في توزيع الإستبانه على أفراد العينة من خلال طاقم متخصص في مركز الإعلاميات العربيات

وأشكر الدكتور بسام الزبون الأخ والصديق

ولصديقتي الاستاذة إكرام البرغوثي كل الشكر لقيامها بترجمة النصوص الواردة في رسالتي

وأشكر صديقاتي اللواتي قمن بمساعدتي أثناء سفري

الدكتورة أسمى العبادي ، والدكتورة ميساء الرواشدة، والاستاذه ميرفت جبران وزوجها سامح، والأستاذة مها الصراوي ، والأستاذه ربيحة عربيات، والمهندسة منال عباس

وشكر خاص للأستاذ الدكتور محمد شرف الدين رئيس جامعة قار يونس في ليبيا

ولكل زملائي في قناة الجماهيرية الثانية لتزويدي بمراجع قيمة أثناء إعداد الأطار النظري وهم

الأستاذ عطاالله المزوغي والأستاذ طارق العالم والأستاذ صالح شريحة والأستاذ يونس هاشم والأستاذ حسن الهمالي والأستاذ عبد الله قدورة

كما أشكر جميع العاملين في مكتبة الجامعة الأردنية لتعاونهم الكبير أثناء إعداد الرسالة

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

الموروث الاجتماعي الثقافي وأثره في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني

دراسة إجتماعية

إعداد

عالية إدريس

إشراف

أ.د. إدريس العزام

الملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع المرأة الإجتماعي بالإستناد إلى الظروف التاريخية، ومضمون الثقافة المجتمعية الخاصة بالمرأة، وبخاصة المضامين الثقافية كما تنعكس من خلال القيم والعادات والتقاليد والأمثال والفنون الشعبية، وهي الموروث الشعبي بمختلف عناصرة إلى جانب الموروث الديني الذي تعكسة الأديان السماوية الثلاثة. كذلك التعرف إلى صورة المرأة كما تعكسها وسائل الإعلام المختلفة، وتوضيح دورها في تشكيل الواقع الإجتماعي للمرأة. بالإضافة إلى استعراض النظريات النسوية والطرق التي فسرت بها واقع المرأة، ورصد الظروف الاجتماعية التي تعيشها المرأة العربية بشكل عام والمرأة الأردنية بشكل خاص، من خلال المؤشرات المتعلقة بالتعليم والعمل والأوضاع الصحية والقانونية التي تحكم العلاقات الإجتماعية.

ولتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، فقد تم تصميم إستبانة لمحاولة معرفة الاوضاع الاجتماعية للمرأة، ومدى تأثرها بالموروث الاجتماعي والثقافي السائد، من وجهة نظر المبحوثين الأردنيين رجالاً ونساءاً، بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره من أكثر المناهج ملاءمة

لمثل هذه الدراسات. وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين والعاملات في المؤسسات والجمعيات الوطنية التي تعنى بقضايا المرأة.

وتكونت عينة الدراسة من (360) مبحوثاً ومبحوثة، وتم إختيار هذا العدد بنسب متفاوتة لأنه تم إختيارهم بالطريقة العشوائية المتيسرة حيث تم تطبيق الإستبانة في الإجتماعات وورش العمل، التي ضمت مجموعة من المشاركين والمشاركات في تلك الإجتماعات التي ناقشت مواضيع متعلقة بتمكين المرأة، وذلك بالتعاون مع مركز الإعلاميات العربيات الذي نظم تلك الورش والإجتماعات.

وتتلخص نتائج الدراسة بمايلي:

- تفضل العائلات الأردنية تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الالزامية وأن العائلة تعتبر التعليم سلاح لمواجهة مصاعب الحياة وليس العمل وتفضل العائلة أن تعمل الفتاة في المهن التقليدية كالتعليم والتمريض وترفض أن تعمل في مجالات غير تقليدية مثل الإعلام والطيران والسياسة.

- وافق المبحوثون على أن المساواة في جميع الحقوق والواجبات أمر ضروري بين الرجل والمرأة، ووافق المبحوثون أن القانون ساوى بين الرجل والمرأة لكن الواقع غير ذلك بنسبة وفيما يختص بالأمثال الشعبية فقد وافق المبحوثون بأنها تعكس صورة سلبية عن المرأة في المجتمع، كما أن الدراما التلفزيونية تسهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة، وأن البرامج التلفزيونية تبث المواضيع السطحية ولا تغطي المواضيع الهامة للمرأة وأن الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية أسهمت في تخفيف العنف الواقع ضد المرأة في المجتمع.

- أشارت البيانات الإحصائية إلى أن أبرز الصعوبات التي تحول دون وصول المرأة إلى المناصب العليا في مؤسسات المجتمع المدني تتمثل في غيرة الرجال من نجاح النساء، وجهل المرأة النسبي بحقوقها وواجباتها، وعدم تأهيلها من ناحية التعليم العالي أو الحصول على التدريب الكافي.

- أما أبرز الأسباب التي تقف عائقاً أمام المرأة إجتماعياً ومهنياً واقتصادياً من وجهة نظر الأردنيين ذكوراً وإناثاً من حيث أهميتها وارتفاع نسبها خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، فكانت بسبب التفسير الخاطئ للدين، ثم العادات والتقاليد. وكان القانون هو السبب الأول في معاناة المرأة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والحضانة.

لوحظت فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغيرات الجنس ومكان السكن والتعليم والحالة الزواجية فيما يتعلق بدور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الأردني بشأن تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر العينة.

- وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

أولاً: تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع بتبني القيم الايجابية التي ترفع من شأن المرأة من خلال التنشئة الاجتماعية والمناهج المدرسية. والتوظيف الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام المختلفة.

ثانياً: دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وذلك بدعوة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إلى ترشيح القيادات النسائية ودعمها.

ثالثا : زيادة الثقة بقدرات النساء وتمكينهن في المجالات كافة.

رابعاً: مراجعة القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية، وقانون الإرث، والتقاعد المدني وتعديلها.

خامساً: تكرار المحاولات البحثية في هذا المجال لمعرفة التطورات التي تطرأ في مجال تمكين المرأة خاصة في مناطق الريف والبادية والمخيمات.

الفصل الأول

المدخل النظري للدراسة

المقدمة

تعد قضية التمييز ضد المرأة العربية بعامة، وعدم تمكينها إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً، جزءاً لا يتجزأ من قضايا المجتمع العربي كله، ليس لكونها قضية تحرر أو مساواة مع الرجل ولا لكونها تتصل بالأسرة والأحوال الشخصية، أو قضية تعليم، وعمل، وحقوق معينة، وإنما لأنها قضية إتجاهات إجتماعية غالبة، مستمدة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع التي ما زالت تشكل موروثات ثقافية بالغة الأثر في هذا المجال (الساعاتي، 2007: 311).

وعندما لا تميز المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بشكل صريح بين الذكور والإناث، فإنها تُبلَّغ (سواء صراحة أو ضمناً) بواسطة الأعراف الإجتماعية بالدور المناسب لكلا الجنسين، ولهذه المؤسسات الإجتماعية جمود خاص يجعل تغييرها صعباً وبطيئاً (كينغ وآخرون، 2004: 28).

وفي ظل عالم متغير تنامى فيه التقدم العلمي والتكنولوجي محدثا ثورة في مجالي الإعلام والمعلومات من خلال البث الفضائي والأقمار الصناعية، وفي ظل مناخ يسوده الدفاع عن حرية الرأي والحق في التعبير الحر، ومناصرة قضايا حقوق الإنسان، ومناصرة مفاهيم العدالة والمساواة والحرية، يمكن طرح التساؤل الآتي: هل استفادت المرأة من ذلك التقدم غير المسبوق؟ وهل ساعد المناخ المواتي في تحسين أوضاعها؟ أو على الأقل: هل ظهرت بوادر تبشر ببزوغ ذلك التغيير؟ أم أن الظروف المجتمعية ما زالت تكرس البعد النوعي لجوانب عدم

المساواة بين المرأة والرجل، معبرة عن وجود فجوة عميقة بين التقدم العلمي والتكنولوجي والواقع الإجتماعي المعاش (رمزي ، 2004: 17).

في هذه الظروف ظهرت العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة طبيعة بلدان العالم النامي، خاصة أوضاعها الإجتماعية ومظاهر تخلفها الإقتصادي، مما أدى إلى ظهور علم إجتماع جديد بعنوان علم إجتماع العالم الثالث، أوعلم الإجتماع التنموي، وإزداد الإهتمام بهذا العلم في الآونة الأخيرة لأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه، خصوصا وأن معظم مجتمعات العالم الثالث ما زالت تحاول إجتياز معوقات التطور الإجتماعي والتقدم الإقتصادي، إستناداً إلى نظرية سوسيولوجية واضحة تدعمها خطط محددة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية (فهمي،2007: 10).

وعلى الرغم من عقد العديد من المؤتمرات الدولية التي نادت بحقوق المرأة في الربع الأخير من القرن العشرين وخصوصا الحقوق السياسية، فلم نلمس إلى اليوم حضوراً سياسياً فاعلاً للمرأة على ساحة العمل السياسي، إذ ماتزال العادات والتقاليد والميراث الفكري والثقافي السائد . بالإضافة إلى إرتفاع نسب الأمية بين النساء وإنخفاض وعيهن السياسي، وإزدياد الأعباء الواقعة عليهن داخل البيت وخارجه – تؤثر تأثيراً فاعلاً في مدى مشاركتها السياسية (رمزي ، 2004: 211).

ولذلك تحاول القوى التغييرية في مجتمعات النامية، الضغط على الأنظمة التقليدية للحصول على حق المشاركة في أوجه الحياة الإجتماعية. والمرأة في تلك المجتمعات لا زالت تسعى في محاولات مستمرة للحصول على حقها كفرد أو جماعة أو حركة إجتماعية، ولكن من المؤكد أن دورها في التنمية مرهون بوضعها الإجتماعي، وهذا التطلع مرهون بطبيعة السلوك

الذي تسلكه في الحصول على المكانة بما تؤديه من أدوار على مسرح الحياة الإجتماعية، وفي مختلف مواقع العمل الإجتماعي والخدمات (فهمي، 2007: 11).

وعلى الصعيد الأسري فإن تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري – سواء أكانت زوجة أو أماً أو أختاً أو إبنة – لا يعني صراعاً أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل الأسرة، وإنما يحقق ذلك شروط قيام المرأة بدورها كشريك، مما يحقق التوازن في العلاقات والأدوار. فالتوازن شرط ضروري لتلافي مخاطر الصراع المستتر الذي يهدد إستقرار العلاقات الاجتماعية في الأسرة والمجتمع (رمزي، 2004: 214).

مشكلة الدراسة

يبدو أن الموقف السائد في مجتمعنا العربي اليوم ليس نتاج الدعامات البيولوجية للأدوار الجنسية وحدها، ولا هو حصيلة التفاوت الذي تفرضه وتصر عليه نظم المجتمع ومؤسساته المختلفة فقط، وإنما يرجع التمييز بين الرجال والنساء إلى المعتقدات الاجتماعية والثقافية والاتجاهات السائدة، فدور العادات والتقاليد الاجتماعية في الضبط والتنظيم لا يقل شأناً وأثراً عن دور القوانين الوضعية، فإذا اعتبرنا القوانين سلطة المجتمع المكتوبة فإننا نعتبر العادات سلطتها غير المكتوبة، فهي توجه أفعال الناس وتسيطر عليها عبر الحِقب و العصور وفي كل مراحل الثقافة المختلفة، لذلك نجد علاقة تأثير وتأثر بين المتغيرات الثقافية والاجتماعية من جانب، وفاعلية الدور الذي تلعبه المرأة في المجال العام من جانب آخر، فهذا الدور يتأثر بالانساق القيمية السائدة ومستويات التعليم والوعي. تمتاز هذه الدراسة عن غيرها بأنها تتناول هذا الموضوع من زاوية جديدة، مختلفة عن الدراسات التي دارت في معظمها حول وصف هذه

المشكلة كما هي في الواقع، ومحاولة فهمها من خلال التركيز على ارتباطها بكثير من المتغيرات أو الخصائص الشخصية للمرأة، ذاتها.

ستحاول هذه الدراسة التركيز على دعائم تلك التراتبية الجندرية المعيقة لتغير مكانة المرأة، وإعاقة تمكينها، وهي دعائم نفترض بداية أنها راسخة في الموروث الاجتماعي الثقافي، وما زالت تنتج نفسها في كثير من الجهود المعاصرة وبخاصة عبر البرامج الإعلامية الفضائية.

وتأسيساً على ماتقدم فإن هذه الدراسة ستبحث في الكيفية التي ما زالت تعمل بها هذه العوامل كقوى شد عكسي تقاوم التغيير في مكانة المرأة وتمكينها، والآليات التي تستخدمها عناصر الموروث الاجتماعي والثقافي لتثبيت هذا الواقع نسبياً، وإعاقة تغييره، وبخاصة البرامج الفضائية التلفزيونية ووسائل الاتصال الأخرى الشفاهية والرمزية.

أهمية الدراسة ومبرراتها

تكمن أهمية هذه الدراسة في حقيقة أن تمكين المرأة هو أحد أذرع النهوض بالمرأة في الوطن العربي، وذارعه الآخر هو قيام حركة واسعة وفعالة في المجتمع المدني العربي، تنضوي تحت لوائها النساء العربيات والرجال المناصرون لنهوض المرأة، في إحداث الإصلاح المجتمعي المنشود، عن طريق التغيير الجذري للمفاهيم الخاطئة عن المرأة، وتفعيل هذا الوعي لدى المجتمع عن الأدوار التي يمكن أن تمارسها كإنسان وتتفوق بأدائها وعملها، وهذه الآلية لا فائدة من الحديث عنها في ظل غياب الوعي لدى المرأة كفئة مستهدفة، ولدى القوة المؤثرة في مجتمعها أيضاً، وإ ن أي برنامج تمكين سيبوء بالفشل إذا ما تجاوز هذه الخطوة.

وعليه فإن أهمية الدراسة لهذا الموضوع تتبدا في الآتي:

أولاً: كونها تتناول موضوعاً في غاية الأهمية هو أثر الموروث الثقافي في تمكين المرأة حيث أن الدراسات الأخرى التي تصدت لقضية المرأة عموماً تناولت الموضوع معزولاً عن سياقه الثقافي العام، بينما تعود هذه الدراسة بالموضوع إلى هذا السياق لأن واقع المرأة بكل تفاصيله هو أولاً وأخيراً من مخرجات هذا السياق.

ثانيا: قد تسهم من خلال ما تتوصل إليه من نتائج، في تذليل بعض العقبات التي تشكل أداة إضعاف لإنطلاقة المرأة، وتحول بينها وبين المستوى المطلوب وبما يتوافق مع استحقاقات التقدم والحداثة في عالم اليوم، مما يساعد في رسم البرامج المناسبة لمواجهة هذه المعيقات أو التقليل من آثارها السلبية.

مبررات الدراسة

أولاً: إن واقع المرأة مكانة وحضوراً وأدواراً ما زال – رغم الكثير من الجهود المبذولة على الصعيدين الرسمي والمدني – مثيراً للإنتباه، وربما لا يكون التغير الناتج عن تلك الجهود بمستوى التوقعات، الأمر الذي أغرى الباحثة بالتصدي لهذه المشكلة.

ثانياً: خلو المكتبة الأردنية – حسب علم الباحثة – من دراسة تركز على الدور السلبي للموروث الثقافي كعامل معيق للتغير في أدوار المرأة ومكانتها بل وصورتها النمطية الاجتماعية بما يتفق مع روح العصر ومنطق الحداثة، وفي الاتجاه الذي يدعم عملية تمكين المرأة بعد أن توافرت لهذا التمكين بعض المقومات، من تعليم وثقافة وقدرة على الدخول إلى مواقع العمل والإنتاج المختلفة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف إلى الظروف التاريخية التي أوصلت المرأة إلى هذه المرحلة.
2. التعرف إلى مضمون الثقافة المجتمعية الخاصة بالمرأة، وبخاصة المضامين الثقافية، كما تنكعس من خلال القيم والعادات والتقاليد والأمثال والفنون الشعبية، وهي الموروث الشعبي بمختلف عناصره، إلى جانب الموروث الديني.
3. التعرف إلى واقع البرامج المقدمة للمرأة في الفضائيات العربية، من خلال الدراسات والأبحاث والمنشورات، وتوضيح الدور الذي تلعبه تلك البرامج في تشكيل الواقع الاجتماعي للمرأة (صورة ومكانة وأدوار). عن طريق تحليل الدراسات السابقة.
4. التعرف إلى الظروف الاجتماعية التي تعيشها المرأة العربية بشكل عام والمرأة الأردنية بشكل خاص، من خلال المؤشرات المتعلقة بالتعليم والعمل والاوضاع الصحية والاوضاع القانونية السائدة، والاشارة إلى خطط تنمية وتمكين المرأة ومدى نجاحها في احداث التغيير المطلوب في مكانة المرأة، ومحاولة ايجاد التوصيات المناسبة لزيادة تفعيل هذه الخطط.
5. دراسة بعض المتغيرات الاجتماعية الثقافية، وإخضاعها للإختبار من خلال الدراسة الميدانية، للكشف عن تأثير هذه المتغيرات في تمكين المرأة، و حصولها على ما تستحقه من مكانة في ضوء إمكاناتها وقدراتها المختلفة في الوقت الحاضر، مثل: السن، الحالة الزواجية، مستوى التعليم، مكان السكن.

تساؤلات الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أ – ما دور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الاردني في تمكين المراة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر الأردنيين ؟

آ – ما الصعوبات التي تحول دون وصول المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني إلى مناصب عليا من وجهة نظر الأردنيين؟

ï – ما أبرز الأسباب التي تقف عائقاً أمام المرأة اجتماعياً ومهنياً واقتصادياً ؟

ð – هل يختلف دور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الاردني في تمكين المراة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر الأردنيين باختلاف متغيرات النوع الاجتماعي، مكان السكن، والتعليم، الحالة الزواجية؟

التعريفات الإجرائية:

أ– **الموروث الثقافي:** يعني الثقافة المتوارثة بالمعنى الواسع لكلمة ثقافة، والذي يشمل العادات والتقاليد والأعراف إلى جانب التراث الشفاهي في المجتمع.

ب– **الثقافة:** هي المعلومات والمعتقدات والفن والأخلاق والعرف والتقاليد والعادات وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضوا في المجتمع.

ج– **الإعلام:** إرسال مضمونات سياسية وإجتماعية بعينها بقصد تحقيق وظائف يسعى بناة القوة في المجتمع إلى توصيلها، وهذه المضمونات تأتي وبالضرورة إنعكاسا لظروف

البناء الإجتماعي، وبخاصة العلاقات الإجتماعية السائدة منها وهي بالأساس الطبقات المسيطرة أو الطبقات الضاغطة الضابطة إذا جاز التعبير.

د- **النظرية النسوية:** هي النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة وإهتماماتها وتفسير الوضع القائم للمرأة في المجتمع لإزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه.

هـ- **التمكين:** رفع الوعي والمقدرات والتفهم والإستعداد للمرأة والرجل، من أجل إحداث تغيير في المجتمع، ننهي به التمييز والعنف ضد المرأة، واللامساواة في العلاقات، وتوزيع القوى بين الرجل والمرأة.

و- **تمكين المرأة:** يعني القضاء على مظاهر التمييز ضدها، بتوفير الأدوات التي تضمن مشاركتها، وتعزيز مكانتها، من خلال إزالة العوائق القانونية التي تعرقل مسيرتها التنموية، بهدف تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع. عن طريق رفع مستوى الوعي وتغيير الواقع وفقاً لاستراتيجيات طويلة المدى.

ز- **المجتمع المدني:** هو مجموعة من الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، ويتكون من مجموعة من المؤسسات في المجالات المختلفة، كالمؤسسات الانتاجية والدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية.

الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة

1. **دراسة خصاونة (2001) بعنوان: " دور المرأة في المجتمع كما تعكسه كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن"**. استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى

دور المرأة الأردنية في المجتمع كما تعكسه كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا.

وقد حاولت الباحثة تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة عن بعض الأسئلة منها:

- ما واقع الدور الاجتماعي للمرأة كما تعكسه كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا.

وتكونت عينة الدراسة من جميع كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا من الصف السابع وحتى العاشر.

واعتمدت الباحثة أسلوب تحليل المضمون للخروج بنتائج الدراسة والتي كانت كالآتي:

- محدودية الأدوار الأنوثية، بل وحتى غيابها في العديد من المجالات التي دخلتها المرأة الأردنية كمهن السياسة والاقتصاد والأعمال الحرة.
- وجود فروق بين توزيع أدوار المرأة كما توقعها المحكمون، وبين توزيع الأدوار كما أظهره تحليل المحتوى. فالأدوار الأنوثية في الكتب المدرسية التي تم تحليلها تقع غالبيتها في المجال الاجتماعي حيث دور الأم والزوجة هو الأبرز في المجال الأسري، بينما تتركز الأدوار الذكورية في المجال الاقتصادي حيث دور المعلم والعامل وفي المجال السياسي حيث دور القائد والمبدع.

وخرجت الدراسة بالعديد من التوصيات أبرزها:

- تضمين مواصفات تأليف كتب الدراسات الاجتماعية معايير تتعلق بأدوار المرأة يلتزم بها المؤلفون.

- إشراك المرأة كطرف أساسي وفعال في لجان تطوير المناهج وتأليف الكتب المدرسية ضماناً لتلبية احتياجاتها.

2. دراسة الصالحي (1994) بعنوان: " المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي".

تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة استكشاف المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي، وتحديد مقدار ما تشرحه بعض المعوقات في تباين المشاركة السياسية عند عينة من الذكور والإناث في المجتمع الأردني.

ولتحقيق ذلك حاولت الدراسة تبيان أهم المعوقات الاجتماعية، وكيف تتنبأ متغيرات الدراسة (الجنس، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، العمر، الدخل، المهنة، سنوات الخبرة، وتبعية العمل) بدرجة أهمية المعقوات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في العمل السياسي، وتم جمع البيانات عن طريق المقابلة المعمقة مع بعض الشخصيات النسائية القيادية في المجتمع وقد احتوت الاستبانة على (36) سؤالاً، وسؤالاً واحداً مفتوحاً، وزعت على (255) مبحوثاً ومبحوثة في منطقة عمان، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية النسبية المنتظمة، وإستخدم الإحصاء الوصفي لمعالجة النتائج.

وتمثلت النتائج في أن المعوقات الاجتماعية التي تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة كقائد سياسي تختلف باختلاف المستوى التعليمي الذي دخل في معادلة التنبؤ بتقدير هذه المعوقات.

وأوصت الباحثة بتعزيز مفاهيم النتشئة الاجتماعية بتنشئة المرأة سياسياً وتغيير النظرة التقليدية نحو المرأة وفتح المجال امام المرأة الكفيه القادرة والأخذ بيدها.

3. **دراسة البراك (2005) بعنوان: " أثر المعوقات الاجتماعية والتنظيمية والشخصية على تولـي المرأة في مراكز الوزارات الأردنية للمناصب الإدارية من وجهة نظر الموظفات** ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المعوقات الاجتماعية والتنظيمية الشخصية في تولي المرأة الأردنية للمناصب القيادية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات وتم توزيعها على أفراد العينة والتي بلغ تعدادها (169) مشاركة من الموظفات في مراكز الوزارات الأردنية، وقد تم استخدام الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss لتحليل البيانات والإجابة على أسئلة الدراسة واختيار فرضياتها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

أ- هناك أثر للمعوقات الاجتماعية والتنظيمية والشخصية في تولي المرأة الأردنية الموظفة للمناصب القيادية.

ب- إن ترتيب المعوقات التي تواجه المرأة العامة في توليها لمناصب قيادية ترتيباً تنازلياً هو على النحو التالي (المعوقات الاجتماعية ثم التنظيمية ثم الشخصية).

ج- وأوصت الدراسة بضرورة توعية المجتمع الأردني بأهمية عمل المرأة وإتاحة فرصة متكافئة لها في الوظائف العامة أسوة بالرجل.

4. دراسة البزري (1989) بعنوان: " المرأة في العمل الأهلي العربي ". ناقشت فيها قضية النساء والعمل الأهلي، حيث افترضت وجود اشكاليتين: الأولى وتتمثل في العمل الأهلي العربي عموماً ومواجهته لأزمة التنمية، أما الثانية فموضوعها المرأة بصفتها إحدى القنوات الضرورية ولكن المعيقة للعمل الأهلي العربي.

وتوصلت الباحثة إلى أن اهم مظاهر ما يتصف به عمل المرأة في الهيئات النسائية:

- عدم الاستقلال.
- ضعف المشاركة.
- ضعف الفاعلية.

أما فيما يتعلق بأهم العوائق، فقد حددتها الباحثة بعدة عناصر أهمها:

- سوء تقسيم العمل بين أفراد الأسرة الواحدة وإنهاك المرأة بالعمل الكثير أحيانا مما يوحي بأن العلاقة ليست علاقة شراكة بقدر ما هي تقسيم غير مدروس للعمل.
- وجود دور خطير للثقافة ضد المرأة.

وقدمت الباحثة عدة توصيات منها:

- ضرورة الاهتمام بالشأن الثقافي.
- عمل مسح شامل لجميع التنظيمات تمهيداً لبلورة المشكلات التفصيلية والفعلية.

5. دراسة عبد الموجود (1990) بعنوان: " دور بحوث الإعلام في تنمية المجتمع المصري، دراسة تحليلة ميدانية ".

وتتحصر المشكلة الرئيسة لهذه الدراسة في محاولة تحديد دور بحوث الإعلام في تنمية المجتمع المصري. وانطلقت الدراسة من مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ما الموضوعات التي اهتمت بها بحوث الإعلام التنموي ومناهجها ومعوقاتها المنهجية ونتائجها؟
- هل لبحوث الاتصال دور في التنمية وهل تستفيد المؤسسات الإعلامية من هذا الدور؟
- ما العوائق التي تحول دون الاستفادة من هذه البحوث؟

واستخدمت الباحثة منهج المسح التحليلي ومنهج تحليل المضمون ومنهج المسح الميداني. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أثبتت الدراسة أن قطاع التنمية الاجتماعية من أكثر قطاعات التنمية التي حظيت باهتمام أكبر، من قبل الباحثين في مجال الإعلام والتنمية.

- إن نسبة الاستفادة من البحوث الإعلامية قليلة وتحتاج إلى اهتمام ودراسات للكشف عن عوائق الاستفادة ووضع الحلول لها.

6. دراسة المصري (2001) بعنوان: " أثر الاعلانات التجارية التلفازية في تعديل الصورة الذهنية للمرأة الأردنية، دراسة حالة طلبة الجامعة الأردنية ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على صورة المرأة كما تعكسها الاعلانات التجارية المتلفزة، كما هدفت إلى استقصاء اثر هذه الاعلانات في تعديل الصورة الذهنية للمرأة لدى المشاهدين.

استخدمت الباحثة منهج تحليل المضمون والمنهج شبه التجريبي وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هي:

- الاعلانات التجارية المتلفزه، تعكس الصورة النمطية كما حددتها الدراسات والأطر النظرية السابقة في الدراسة.

- الاعلانات التجارية المتلفزة، عملت على ترسيخ الصورة النمطية للمرأة سواء أكانت هذه الاعلانات متبوعة بحوار أم لا.

- الذكور أكثر ميلا بشكل عام إلى إدراك المرأة بصورتها النمطية، مقارنة بالإناث اللواتي يملن إلى إدراك المرأة بصورتها غير النمطية.

6. دراسة نصراوي، (1986)، بعنوان: " المعوقات الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل القيادي ".

حاولت الباحثة من خلال دراستها أن تصل إلى كيفية تنبؤ متغيرات الدراسة (الجنس، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، وتبعية العمل، وسنوات الخبرة) بدرجة أهمية العوامل المتعلقة بدور المرأة القيادي في المجتمع الأردني، حيث كشفت نتائج الدراسة عن وجود عوائق بيولوجية وإقتصادية وإجتماعية تحول دون وصول المرأة إلى مراكز القيادة.

8. دراسة خصاونة، (1992)، بعنوان: "صعوبات ترقية المرأة الموظفة إلى المستويات الإدارية العليا في وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم ".

وهدفت إلى تحديد أهم الصعوبات التي تحول دون ترقية المرأة الموظفة في الجهاز الإدراي العام إلى المستويات الادارية العليا في وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم.

وتمثلت أهم النتائج بوجود تأثير على ترقية المرأة إلى المستويات الادارية العليا واحتلت فيه الصعوبات الاجتماعية المرتبة الأولى، حيث أن العادات والتقاليد والنظرة الاجتماعية السائدة عن المرأة لا تدعم وصول المرأة إلى المناصب القيادية، وتلاها في المرتبة الثانية كلٌ من الصعوبات الشخصية وصعوبات التاهيل العلمي والفني والمهني، أما الصعوبات المؤسسية فقد كانت في المرتبة الأخيرة.

وفي ضوء النتائج السابقة فإن الباحثة تميل إلى الأخذ بضرورة العمل بجد واجتهاد لخلق المساواة في عملية الترقية للمرأة، وتوصية المؤسسات التربوية والاجتماعية بالتركيز على تضييق

الفجوة في التنشئة التربوية والاجتماعية بين الجنسين، والعمل على تطبيق أسس الترقية على أساس الكفاءة وإتاحة فرص التدريب المتكافئة أمام المرأة.

9. **دراسة الساعاتي (1984) بعنوان:** " **المعوقات الثقافية التي تؤثر في المشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية** ". حاولت الباحثة من خلالها إلقاء الضوء على أهم المعوقات الثقافية للمشاركة التنموية للمرأة.

وقد جاءت الدراسة في ثلاثة محاور يناقش أولها المفاهيم: مفهوم الثقافة ومفهوم المعوقات الثقافية، المشاركة التنموية للمرأة، المرأة المصرية الريفية، ويعرض المحور الثاني للمعوقات الثقافية لمشاركة المرأة بالتركيز على القيم والعادات والقاليد والمعتقدات التي تؤثر سلبياً في مشاركة المرأة، ويقدم المحور الثالث مجموعة من الاقتراحات والتوصيات للنهوض بالدور التنموي للمرأة أهمها:

- إنشاء قسم للبحث والتخطيط الاجتماعي بكل محافظة.
- تهيئة سياق وفرص مواتية للمرأة بهدف نجاح مشاركتها التنموية.
- التركيز على رفع الوعي النسائي والكفاءات النسائية الريفية.

قدمت الدراسة معالجة نظرية بحتة واتسمت الآراء والأفكار بالعمومية.

10. دراسة السعداوي (1995) بعنوان: " أضواء على التنشئة الاجتماعية للمرأة العربية والعمل العام".

وهي عبارة عن ورقة عمل لندوة المرأة العربية والحياة العامة وقد أكدت الورقة على دور عملية التنشئة الاجتماعية في خلق الازدواجية في معاملة كل من الطفل والطفلة والمرأة داخل الأسرة، وأرجعت مشكلة التمييز بين الرجل والمرأة في مجتمعاتنا العربية إلى النظام الطبقي البطريركي والموروث من نظام العبودية الذي تطور عبر التاريخ. كما أشارتً إلى أن قانون الزواج مبني على العبودية فالرجل ينفق والمرأة تطيع.

هذه الورقة دراسة نظرية أعادت صياغة قضايا الاتجاه النسوي في ضوء التجربة الشخصية للكاتبة، واتسمت الورقة بالتعيميم.

التعقيب على الدراسات السابقة

- تبين لنا وجود العديد من الدراسات والأبحاث التي ناقشت موضوع الثقافة المجتمعية وتمكين المرأة لكن هذه الدراسات كانت تطرح موضوعاً واحداً لتحليله ومناقشته.

- كما اعتمدت العديد من الدراسات على الأسلوب النظري والتجربة الشخصية.

- ركزت بعض الدراسات على تحديد الصعوبات التي تقف عائقا امام المرأة في الوصول إلى المناصب الادارية العليا في العديد من مواقع العمل، وكانت العوامل الاجتماعية من أبرز المعوقات.

- اعتمدت دراسات اخرى على تحليل مضمون بعض الأشكال التي تقدمها وسائل الإعلام لمعرفة الكيفية التي تؤثر بها تلك الاشكال في دعم الصورة النمطية.

لذلك تبرز أهمية هذه الدراسة لجمع عناصر الثقافة المجتمعية ودراستها نظرياً وميدانياً بغية الوصول إلى إجابة عن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة وهو: ما تأثير الثقافة المجتمعية في تمكين المرأة وما دور الإعلام كمؤثر ومتأثر بثقافة المجتمع في تمكين المرأة وتحديد مكانتها الاجتماعية وتنميط أدوارها في المجتمع الأردني بحيث تبقى المرأة في حالة متخلفة عن الرجل لأسباب جندرية.

الإطار النظري

المرآة عبر التاريخ

تمهيد

في المراحل الأولى من تطور البشرية في صورة جماعات، إكتسبت المرأة مكانتها المتقدمة، وفقا لمقاييس تلك المراحل، من خلال ممارستها للعمل الزراعي إضافة إلى دورها في إنجاب الأطفال، إي أن الجمع بين الإنتاجين (إنتاج البشر وإنتاج مواد المعيشة) كان وراء بروز مكانة المرأة. لكن الوظيفة الإقتصادية والتنظيمية هيأت للمرأة إمتيازها النسبي وإكتسبت حق ممارسة السلطة الذي ترجع إليه في الغالب كافة البحوث والآراء التي تنص على أسبقية خط الإناث (أي الإنتساب إلى الأم) على خط الإنتساب إلى الأب (جاسم، 1986: 13).

فبنظرة إسترجاعية مقتضبة عبر التاريخ البشري وصولا إلى العصور البدائية، تسمح لنا بتكوين فكرة عن حياة الإنسان الذي كان يعيش حياة اللاإستقرار باحثاً عما يصيده ليقتات به، نجد أن الرجال والنساء في تلك الفترة كانوا يعملون بشكل جماعي، وقد يصح إعتبار تلك الفترة عصراً من عصور المرأة الذهبية، إذ لم يكن مُمكننا آنذاك معرفة آباء الأطفال بعكس ما كان يتم

للمرأة، لأنها هي التي تلد بحيث ينسب الأطفال إلى أمهاتهم. فقد كانت الأم عصب العائلة، وتميزت بمرتبة أعلى من مرتبة الرجل، وكانت العشيرة تحترمها إحتراماً كبيراً (بنسادون، 2001: 5).

ويعزى إلى تلك المراحل نشوء ظاهرة ما يسمى بعبادة (الآلهة) بالأسماء الأنثوية، حيث ترد الأساطير لتؤكد التبجيل الأسطوري والواقعي للمرأة والذي صاغته الحضارة السومرية صياغة ثقافية رائعة فقد بلغت المرأة السومرية مكانة عظيمة، من خلال ممارستها العمل الإنتاجي في الزراعة والتجارة وغير ذلك، وكانت في أثناء غياب الزوج إذا لم يكن إبن كبير يقيم معها، تدير المزارع كما تدير البيت، وقد بلغت إستقلاليتها حداً مكنها من القيام بالأعمال التجارية بمنأى عن زوجها، وأن تحتفظ بعبيدها أوتطلق سراحهم.

وتطورت علاقة المرأة بالرجل تطوراً كبيراً نتج عنه تطور في حقوق المرأة، وفي الزواج الذي أصبح وقتئذ نظاماً معقداً تحوطه شرائع كثيرة، فكانت البنت إذا تزوجت تحتفظ لنفسها بما يقدمه أبوها من بائنة، ومع أن زوجها كان يشترك معها في القيام على هذه البائنة، فقد كان لها أن تقرر من يرثها بعد وفاتها، وكان لها من الحقوق على أولادها ما لزوجها نفسه (جاسم، 1986: 15، 16).

وبتطور الإنسان مع عصر تربية الماشية، ثم مع عصر الزراعة، تضاعف إنتاجه واستطاع تجميع بعض الثروة مما حدا به إلى الإستعانةِ بغيره في عمله، ومع الغزو والسبي والأسر، يتكون لديه عبيد يستخدمهم عنده، ورغم ذلك، لم يستطع الرجل أن يورث أبناءه شيئا بسبب إنتمائهم إلى أمهاتهم، ولم يتم له هذا الأمر إلا مع بداية عهد الملكية لينتزع من المرأة الحق الأول، وينسب أولاده إليه ويورثهم أملاكه الخاصة.

ويرى Engels **أنجلز** أن ضياع هذا الحق من المرأة يعتبر هزيمه تاريخية كبرى لها وينقلب موقعها رأساً على عقب، وتضطر إلى خدمة الرجل والخضوع لرغباته وشهواته وإنجاب الأطفال، وفرض تطور النظام الأبوي على المرأة، الأحادية في الزواج (بنسادون، 2001: 6).

وبالرجوع إلى الحضارات القديمة نجد أن المرأة في بعض تلك الحضارات كانت تتمتع بحقوق مطلقة بينما أخذت مكانتها في التقهقر لحد العبودية في الحضارات الأخرى. ولكن البداية كانت مع الحضارات التي تمتعت فيها المرأة بالحكم، **ففي الحضارة السومرية على سبيل المثال:** تتكامل أبعاد اللوحة المعتقدية والحقوقية، لقيمة المرأة. في الحياة أو في الحضارة السومرية، فتصل إلى أعلى مستويات قيادة الحكم، فأصبحت شوب – آد ملكة السومريين، وكانت تحكم مدينتها حكماً رحيماً رغداً قوياً (جاسم، 1986: 17).

وفي الحضارة المصرية القديمة حظيت المرأة بالاحترام والتقدير إذ كان لها أن ترث وتقوم بمزاولة الأعمال خارج المنزل، فكانت تعمل في الحقول وتمارس كافة أنواع التجارة وكان للمرأة أن تملك وأن تتولى أمر أسرتها في غياب زوجها، وكانت قادرة على إجراء كافة التصرفات القانونية دون إذن مسؤوليها سواء كان والدها أو زوجها، وكانت لها ملكيتها الخاصة، وكانت كاملة الأهلية ولها الحق في إختيار من تشاء زوجاً لها، وكان حكماء المصريين يوجهون النصح للرجل ليعامل زوجته معاملة كريمة، وكانت تؤول للمرأة أموال زوجها بمقتضى عقد الزواج وشروطه، فكان يدفع لها الزوج مهراً ويشترط في عقد الزواج أنه إذا تزوج بغيرها في حياتها أو أبغضها أعطاها مبلغاً آخر من المال ... وصارت جميع أمواله الحاضرة والمستقبلية تأميناً لها وكانت تتمتع بالمساواة الكاملة مثل الرجل في الإرث.

ومن النساء اللاتي تولين منصب الملكة في مصر الفرعونية: مدنين بنت حنتانتوس، سبك نفرو، حتشبسوت، أمحتب، تي، وكانت المرأة تصور جالسة إلى جوار زوجها كدليل على مساواتها به، ولكن أخذ مركز الرجل يقوى تدريجياً على حساب المرأة بعد الغزو الأجنبي (داود، 2003: 15، 16)

وفي الحضارة البابلية، اقتربت مكانة المرأة البابلية من مكانة المرأة المصرية فعلى الرغم من أن العرف كان يفرض عليها أن تكون تبقى رهينة البيت لتربية أبنائها وتوفير الراحة لزوجها وإدخال السرور إلى قلبه، فإن القانون ساوى بينها وبين الرجل في معظم الحقوق. فكان لها أن تتعاقد وأن تؤدي الشهادة وتضطلع بالتبعات، ولها مثل حظ الرجل في الميراث. ومن حق الرجل والمرأة أن يطلبا الطلاق إذا شاءا مع إقتسام مالهما من ممتلكات (داود، 2003: 17).

إن سجلات الحضارة السومرية والبابلية والمصرية القديمة وهي تؤكد على مكانة المرأة في الإقتصاد أو السياسة وفي البيت وفي تربية الأبناء كما في المعتقدات والأساطير، تطرح قضية مهمة، وهي أن المرأة حققت حضورها الفعال منذ عصور ما قبل التاريخ، وفرضت مكانتها الإجتماعية عبر مزاولتها للأعمال الإقتصادية والإجتماعية الفعالة، أي أنها أسهمت في العملية الحضارية القديمة إسهاماً مباشراً وهو إسهام إنتاجي بالدرجة الأولى (جاسم، 1986: 19).

ويختلف حال المرأة في الحضارة الآشورية، حيث اخضع الآشوريون النساء للحجاب وذلك ما أكدته الحفريات في آشور القديمة، حيث عثر على لوحات طينية ترجع إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد تحتوي على قواعد قانونية أقدم من ذلك عهداً، وكان الحجاب مقصوراً على الحرائر دون الإماء (كيال، 1981: 31).

وكانت المرأة تخضع لسيطرة والدها، بحيث لا تستطيع الزواج دون إرادته، وهو يستطيع إجبارها على الزواج ممن يريد، وموافقة الأب ضرورية للزواج حتى لو كانت البنت مرهونة، فإذا مات والدها قبل أن يفي الدين أصبح للراهن الحق في تزويجها ممن يشاء (سلامة، 1994: 67).

أما عند الاغريق القدماء، فقد كانت المرأة مسلوبة الحرية والإرادة وحتى المكانة الإجتماعية، وفي كل ما يرجع إلى الحقوق الشرعية وفق نظامهم وتشريعاتهم وفي كل ما يتعلق بالمرأة من حقوق وواجبات. والظاهر أن المرأة الإغريقية كانت في القرون الوسطى تحل في المنازل الكبيرة محلاً منفصلاً عن الطريق جانباً، بالكاد يكون له نوافذ ضيقة محروس الأبواب، لا يسمح لها بمغادرة البيت بل تقوم فيه بكل الأعمال التي يحتاجها بإنتظار وصول الزوج صاحب الإدارة والقوة والسيطرة.

ومن هنا يتبين لنا بأن المرأة الإغريقية، لم تتلق حتى التدريبات الأولية للقراءة والكتابة ممايجعلها محرومة حتى من الثقافة العامة. أما من الوجهة القانونية فقد حرمها القانون اليوناني حقها في الإرث وسلبها الحرية، فأصبحت لا قيمة لها في المجتمع من الناحية الإجتماعية والشرعية. ولكن في إسبرطة منحت المرأة بعض الحقوق المدنية المتعلقة بالبائنة والإرث وأهلية التعامل مع المجتمع الذي تعيش فيه، وذلك بسبب وضع المدينة الحربي حيث شغف الرجال بخوض المعارك، مما أفسح المجال أمام المرأة لتخرج من عزلتها في بيتها لشراء حاجات أثناء غياب زوجها، لذلك يمكن أن نعتبرها أفضل من المرأة التي كانت تعيش في أثينا وبقية البلدان اليونانية الأخرى (كيال، 1981: 32، 33).

وإذا إنتقلنا إلى الحضارة الرومانية، نجد أن مكانة المرأة شهدت تراجعاً ملموساً، فالأنوثة عندهم سبب لإنعدام أهلية الأنثى. وكان الرومان يشبهون الهنود أحياناً في نظرتهم للمرأة: فهي قاصرة وتابعة للأب ثم للزوج ثم للإبن الأكبر.

وعند زواجها تنقطع صلتها تماماً بعائلة الأب، وتعتبر متوفية بالنسبة للأب، وتدخل عائلة زوجها الذي يحق له بيعها، وعقابها وقتلها، وطلاقها. فهي متاع للرجل، وسلعة من السلع الرخيصة، يتصرف فيها كما يشاء، وهي فوق كل ذلك معرضة للطلاق، حتى أن مجمع روما عقد إجتماعاً للبحث في شؤون المرأة فقرر: أنها كائن لا نفس له، وأنها لن ترث الحياة الأخروية، وأنها رجس، ويجب ألا تأكل اللحم، وألا تضحك، وعليها أن تمضي جميع أوقاتها في الخدمة والخضوع (سلامة، 1994: 73).

وشبهت المرأة عند الصينيين القدماء بالمياه المؤلمة التي تغسل السعادة والمال، وللصيني الحق في أن يبيع زوجته كالجارية، وإذا ترملت أصبح لأهل الزوج الحق فيها كثروة وتورث، وللصيني الحق في أن يدفن زوجته حية.

كما كانت البنت الصينية عبئاً على أبيها لأنه كان يربيها، لا يناله منها شيئ بعد ذلك إلا أن يبعث بها إلى بيت زوجها لتعمل فيه. وكان إذا ولد للأسرة بنات أكثر من حاجتها وصادفت العائلة الصعاب في إعالتهن تركتهن في الحقول ليقضي عليهن الصقيع.

كذاك إنتشرت عادة تكسيح أقدام الفتيات الصغيرات في الصين رغبة في جعلهن قليلات الحيلة (داود، 2003: 20).

ولم تعرف المرأة عند الهندوس الإستقلال أو الحرية لا في بيت أهلها ولا في منزل زوجها، لأن علماء الهند الأقدمين يرون أن الإنسان لا يستطيع تحصيل العلوم والمعارف مالم يتخل عن جميع الروابط العائلية.

ومما يذكر أن شريعة مانو في الهند لم تكن تعرف للمرأة حقاً مستقلاً عن حق أبيها أوزوجها أو ولدها، فإذا مات هؤلاء جميعا وجب عليها أن تنتمي إلى رجل من أقارب زوجها وتخضع لحكمه، كما خضعت سابقاً في حياة زوجها الحي، المتوفي، وتعد المرأة الهندية قاصرة في معاملة الآخرين لها طيلة حياتها (كيال، 1981: 42، 43).

وفي الحضارة اليابانية تعتبر الطاعة من أبرز صفات المرأة اليابانية حتى عصرنا الحاضر، وكان مصيرها منذ القدم يسير وفق مبادئ الطاعات الثلاث، طاعتها لأبيها قبل زواجها، ثم زوجها، ولإبنها الأكبر بعد موت زوجها، وكانت سلطة الأب مطلقة في الأسرة، فمن حقه أن يبيع بناته في سوق النخاسة أو سوق الدعارة. وليس للمرأة حق في الميراث، وكان من حق زوجها أن يطلقها إذا ما أسرفت في حديثها أو رفعت صوتها. ومن العادات القديمة في اليابان أن الزوجة إذا ترملت وجب عليها أن تظهر بمظهر البؤس فتحلق رأسها وتلبس الملابس الكثيرة، ولهذا قيل: إن اليابان جنة الرجال (داود، 2003: 21).

أما الحضارة الفارسية فكان أهلها من المجوس (عبدة النار)، ومن أتباع ماني ومزدك وزارادشت. وكانت تعاليم هؤلاء تتأجج بين الإتفاق والتناقض فيما يخص المرأة، ولكن من المتفق عليه أن الحضارة الفارسية مرت بعهد الأمومة، أي الإنتساب في النسل إلى الأم. وأباحوا في مرحلة من المراحل الزواج من الأخت والأم والجمع بين الأختين حتى إنتهت إلى منعه.

وقد سمحت ديانة زرادشت بتعدد الزوجات والتسري بالإماء والخليلات وإعتبرت المرأة من أملاك الرجل.

وقد عرفت المرأة الفارسية الحجاب على الوجه، والحظر على الإختلاط بالرجال. وهي كغيرها من الحضارات الأخرى بقيت رهنا لمشيئة الرجل، لا يأخذ برأيها بل كانت تشبه في حال من الأحوال المرأة الجاهلية في الجزيرة العربية، حيث كان الأب لا يفرح بولادة الأنثى، وكانت المرأة لاتملك حرية إختيار زوجها، بل يزوجها الأب لمن يشاء، وكان في وسع الزوج إهداء أحدى زوجاته إلى رجل آخر (سلامة، 1994: 71،72) .

المرأة في الجاهلية

المجتمع الجاهلي في الأصل هو مجتمع البداوة المحكوم بالنظام القبلي، والمتمثل بنظام العائلة الأبوي، ويتحرك الفرد الجاهلي في ظل منظومة من القيم الجاهلية ويحرص على التكامل معها ولكن ضمن فرديته (العلوي ، 2003: 15).

كان للمرأة العربية في العصر الجاهلي مكانة لم تكن تتمتع بها المرأة في الشرائع السائدة، وكانت آله العرب وأصنامهم تسمى بأسماء الأنثى كاللات والعزى ومنات. وعرف عن العرب تلقيب نسائهم بلقب الأم المنسوبة إلى إبنها وكان العرب ينادون بعضهم بعضا بلفظ الإبن منسوباً إلى أمه.

وكانت مكانة المرأة العربية متجذره في العرف والسلوك والعلاقات، وتم التعبير عن ذلك في الشعر والحكاية .. وكافة فنون التعبير الأدبي. وتعكس قصصُ التاريخ حساسية شديدة لدى العربي وحبه للمرأة وإحترامه لها. ولكن ضمن شروط محددة ذات علاقة وطيدة بالوعي الرجولي،

القائم على أساس أنه صاحب المسؤوليات الكبرى، وأن المرأة تعيش في كنفه في نطاق نسبي من الحرية.

وتمتعت المرأة بحق المساهمة في النشاطات الحربية والعسكرية التي جسدت مدى شجاعتها في الحروب والمعارك القبلية والغزوات، فكان منهن من يلحقن بأبناء القبيلة يحرضنهم على القتال وخوض المعارك (كيال، 1981: 54).

ولكن مكانة المرأة العربية إصطدمت بقوة الحقائق الطبيعية السارية، وهي حقائق أفرزت معاداة قوية للمرأة، كان أبرزها وأد البنات الذي لجأ إليه الفقراء العاجزون عن توفير الرزق اللازم للبقاء على قيد الحياة، ومارسه بعض الأغنياء هرباً من إحتمال حصول زواج غير متكافئ من رجال ذي مراتب متدنية (جاسم، 1986 : 38).

وتقول الروايات إن قيس بن عاصم وكان من أغنى أغنياء العرب، وأد اثنتي عشرة بنتا من بناته مخافة أن يتزوجن ممن هم أقل منهن مكانة.

ومن ناحية أخرى كانت المرأة في الجاهلية تعيش منبوذة مكروهة في معظم الأوساط العربية نظرا لإهتمام الرجل العربي بالأبناء الذكور ليتغلب بهم على بيئتة ومجتمعه اللذين كانت تسودهما الفوضى والهمجية وكانت الغلبة فيهما للأقوى.

لذلك تعرضت المرأة في الجاهلية للغبن والضيق، وأُكلت حقوقها، وإبتزت أموالها، وحرمت إرثها، ومنعت بعد الطلاق أو وفاة زوجها من أن تنكح رجلاً ترضاه، وورثت كما يورث المتاع أو الدابة. وكانت المرأة في الجاهلية يطفف معها الكيل، فيتمتع الرجل بحقوقه ولا تتمتع هي بحقوقها، ويؤخذ مما تؤتى من مهر وتمسك ضرارا للإعتداء، وتلاقي من بعلها نشوزاً أو

إعراضا، وتترك في بعض الأحيان كالمعلقة، ومن المأكولات ما هو مخصص للذكور ومحرم على الإناث، وكان يسوغ للرجل أن يتزوج ما يشاء من النساء دون تحديد، وقد بلغت كراهة البنات إلى حد الوأد (داود ، 2003: 69، 70).

مكانة المرأة في الديانات السماوية: اليهودية، المسيحية، والإسلام.

يتشابه وضع المرأة في الديانات السماوية الكبرى اليهودية، المسيحية، الإسلام في أمور ويتباين في أمور أخرى، ويهمنا أن نؤكد أن هذه الديانات إنتشرت أول ما إنتشرت في شعوب عبرانية وسريانية وكلدانية وعربية، وللساميين على إختلاف معتقداتهم وألوانهم وأمكنتهم تقاليد متوارثة حول الأنثى حظيت بتأكيد مذهل، وأهم هذه التقاليد: حجب المرأة في المنزل واللباس، منح الزوج حق القوامة والتأديب، منح الأم منزلة لاتتمتع بها سائر جنس الأمهات (اليافي، 58)

أولاً: الديانة اليهودية

ورد في التوراة:" لقد بدأ الذنب من طرف المرأة، وأن المرأة هي التي توجب موتنا".

كما ورد في سفر التكوين: " فقال آدم: المرأة التي جعلتها معي هي أعطتني من الشجرة، فأكلت ". وفي نصوص التلمود أن المرأة هي الأداة التي يستخدمها الشيطان وسيلة لإيقاع الإنسان في الشر. هذا ما ورد في نصوص كتب اليهود المقدسة، والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى إحتقارهم للمرأة، فهي في مرتبة الخادم، ولأبيها الحق في بيعها وهي قاصرة، أوتزويجها لمن أراد. وهي لعنة ينبغي التحرر منها والإبتعاد عنها، وعدم إئتمانها على سر أو أمر. وهي أشر من الموت كما جاء في بعض نصوص التوراة (سلامة، 1994: 31).

وإذا ما ألقينا نظرة خاطفة على النظام الأبوي عند اليهود، نرى أن اليهودية قد عرفت نظام الأسرة الأبوية الكبيرة على نحو ما نعرفه عند كبار العبريين. وإذا ماتطلعنا إلى التوراة وخاصة العهد القديم نجد وصفا دقيقا لأمثال هذه المجتمعات العائلية الكبيرة، كأسرة إبراهيم أو إسحق أو يعقوب. والذي يميز هذه الأسر جميعاً هو أن الأباء فيها كانو يهتمون إهتماما كبيرا بالأبناء، كما أن الأبناء كانو يحفظون لآبائهم كل إحترام وتقدير.

وقد ورد في الوصايا العشر التي حملها موسى إلى بني إسرائيل وصية هامة توجب إحترام الوالدين: " أكرم أباك وأمك لكي تطول أيامك على الأرض ". وهذا المبدأ الذي قدمته الأسرة العبرية للعالم قد عمل على توطيد دعائم النظام العائلي لأنه أسبغ على الأسرة قسطاً وافراً من الإتحاد والتماسك (كيال، 1981: 48) .

وبمعزل عن الأسرة فقد كانت المرأة اليهودية لا تصلي ولا تدخل المعبد حتى يقطعها الحيض وتكون مثل الرجل، وهي عندهم غير وارثة وحقوقها الزوجية غير مرعية يضم إليها الرجل من يشاء من النساء، ويطلقها لأتفه الأسباب، فاليهودية لا تجعل حدا لتعدد الزوجات والسراي (داود، 2003: 57).

ثانياً: المرأة في الديانة المسيحية

عندما انتشر الدين المسيحي كان لظهوره في ربوع الدولة الرومانية وبين شعوبها الموزعين في أطراف المعمورة أثر كبيرعلى المرأة، حيث منحها الدين الجديد الثقة بالنفس للعمل على تطوير مركزها الإجتماعي، لتتمكن من التخلص من القيود التي كانت تحد من حيويتها حقبة طويلة من الزمن.

وعندما إنتشر الدين المسيحي بسرعة أخذت المرأة بعض حقوقها الإجتماعية والإقتصادية،إعتمادا على تعاليم الدين الجديد الروحية والخلقية، مما دفعها لمواكبة عصرها متسلحة بهذه المبادئ السامية مما رفع عن عاتقها بعض القيود التي كانت تحد من حيويتها وتقف عقبة في طريق تقدمها.

لكن الدين المسيحي الذي ينتمي إليه بعض عالمنا العربي اليوم يرى أن المرأة ينبوع المعاصي وأصل السيئة والفجور، ويرى أن المرأة للرجل باب من أبواب جهنم من حيث مصدر الحركة وحمله على الآثام ومنها إنطلقت عيون المصائب على الإنسانية جمعاء (داود، 2003: 62).

وقد غالى بعض رجال الدين المسيحي و إعتبروا المرأة حليفة الشيطان، لأنها تآمرت لإخراج آدم من الجنة، ولذلك إعتبر الزواج دنساً يجب الإبتعاد عنه ومن هنا انتشرت الرهبنة.

وللتأكيد على أن المرأة في المسيحية هي إمتداد لحالها عند كثير من الأمم من حيث هي لعنة، نورد هنا بعض النصوص الدينية المعتمدة عند المسيحيين والتي تحذر من المرأة، وهذه النصوص على سبيل المثال لا الحصر:

- إنها مدخل الشيطان إلى نفس الإنسان ناقصة لنواميس الله (القديس ترنوليان).

- إنها شر لا بد منه، وإغواء طبيعي وكارثة مرغوب فيها، وخطر منزلي، وفتنه مهلكة، وشر عليه طلاء (القديس كريستوم).

- هي خلو من الروح الناجية من عذاب جهنم ما عدا السيدة العذراء أم المسيح (إجتماع مجتمع ماكون في القرن الخامس الميلادي).

- هي إنسان خلق لخدمة الرجل فقط (مؤتمر المسيحيين الفرنسيين عام 586).

بقيت المرأة المسيحية حتى عام 1882 محرومة من حقها الكامل في إمتلاك العقارات وحرية المقاضاة، كما كان تعلم المرأة سمة تشمئز منها النساء قبل الرجال، وعندما كانت (اليصابات بلا كويل) تتعلم في جامعة جنيف عام 1849 – وهي أول طبيبة في العالم – كانت النسوة المقيمات معها يقاطعنها ويأبين تكليمها أو زيارتها إحتقارا لها، وكأن نجاسة ستحل بهن (سلامة، 1994: 32، 33).

أما فيما يتعلق بالفراق أو الطلاق بين الزوجين، فإن المشرع المسيحي، قد أوجد شروطا قاسية تدل على أن الإنفصال والطلاق في أكثر الأوقات من الأمور المستحيلة إذا لم تتوفر للمطلق أو المطلقة الأدلة والبراهين وفق الشروط التي فرضتها الكنيسة.

والتشريع المسيحي قد جعل من المرأة شخصية متساوية مع الرجل من حيث المبدأ، أما من الناحية التطبيقية فالشريعة المسيحية والقانون الكنسي أقر للزوج الحق في الإشراف والنيابة القانونية عن الزوجة في إدارة أموالها، ولا يحق للزوجة أن تبعثر أموالها وتنفقها دون إذن مسبق من زوجها (كيال ، 1981: 52، 53).

تلك ملامح أومعالم موجزة تسلط الضوء على الوضع الإجتماعي والإقتصادي للمرأة في كثير من البيئات القديمة والمتحضرة، المتدينة وغير المتدينة. ويمكن أن نلخص أوضاع المرأة قبل الاسلام بما يلي:

1 - إن إنسانيتها لم تكن موضع إعتبار لدى الرجل فلم يكن لها جهد معلوم أو دور مقرر تسهم به في تنظيم المجتمع، وقد رأينا كيف هبط بها بعضهم حتى كانوا يتدارسون فيما بينهم: هل المرأة إنسان لها روح. أم هي حيوان نجس لا روح له ؟

2 - إنها لم تكن لدى الكثيرين أهلا للتدين، والتخلق بالفضيلة، وقد رأينا مانو يجردها من شرف السلوك.

3 - إنعدام المساواة بين الإبن والبنت في نطاق الأسرة، كما رأينا لدى العرب وقدامى الصين، وإنعدامها بين الزوج والزوجة، كما رأينا لدى الهنود.

4 - إهدار شخصيتها القانونية، أو أهليتها للتصرف الإقتصادي، إذ كانت غالباً لا تملك، ولا ترث، ولم يكن لها دور في بيع أوشراء أو شراكة أو نحوها من الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، وقد رأينا كيف كان القانون الروماني يعتبر الأنوثة سبباً من أسباب إنعدام الأهلية، وقد نستطيع أن نجمل تلك الأخطاء في خطأ واحد هو أن إنسانيتها لم تكن محل إعتبار لدى الرجل إما لجحود تلك الإنسانية، وتجريدها منها البتة، وإما لإحساسهم بأنه ليس لها دورٌ أساسي تسهم به في المحيط العام (العدني، 2008 http:www.wfrt.org/php).

ثالثاً: المرأة في الإسلام

وضع الإسلام المرأة في مكانها الصحيح، حيث منحها حقوقها الإنسانية والمدنية والإقتصادية، ويتجلى ذلك في عدد السور التي تعرضت لأمور النساء وهي كثيرة منها سورة البقرة والمائدة والنور والمجادلة والأحزاب والتحريم، غير أن سورة النساء هي أكثر السور تعرضا للمرأة فهي تحرض على الإستقرار الداخلي وتوضح الأسس الكفيلة بدوام هذا الإستقرار ونشاطه، ولقد تعرضت السورة للأسس التالية:

- تكريم المرأة ومساواتها بالرجل من حيث الإنسانية.
- نظام الأسرة ونظام الزواج.
- مساواة الرجل بالمرأة من حيث الكسب في حدود الطاقة.
- حرية المرأة في ذاتها وأموالها.

ولقد وضع الإسلام بذلك الدعائم الأساسية لبناء المجتمع الإنساني السليم (فهمي، 2007: 39).

وبذلك أبطل الإسلام نظرة الجاهلية للمرأة، فحرم وأدها ومنع تعدد الزوجات بلا حساب وجعله محصوراً بأربع ومنع وراثتها كسائر السلع، وأوجب الإسلام للمرأة حق إكتساب الأموال بالطرق المشروعة، ومن أسباب إكتساب الأموال حق الميراث وحق المهر وحق النفقة لها ولأولادها (داود ، 2003: 88).

ومن منظور الإسلام سيتم تناول قضايا المرأة من خلال الأبعاد التالية:

أولاً: المرأة و القيمة الإنسانية

إن أول ما يقره الإسلام ويكفله للمرأة هو قيمتها الإنسانية، فالإعتراف بها إنسانا يعني الإعتراف بكل الحقوق التي تقتضيها الطبيعة الإنسانية، والإسلام في تقديره لهذه القيمة إنما يؤكد بما لايدع مجالا للشك دورها في البناء والمساهمة في النشاط الإنساني، فالمرأة هي نصف المجتمع، وهي التي يأنس إليها الرجل في طريق الحياة الموحش الطويل.

قال تعالى في سورة النساء الآية الأولى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ ﴾ (النساء: ١)

يتبين لنا من ذلك أن الرجل والمرأة من أصل واحد وأنهما متساويان في طبيعتهما البشرية، وأنه ليس لأحدهما من مقومات إنسانية أكثر مما للآخر وأنه لا فضل لأحدهما على الآخر إلا بالتقوى والعمل الصالح، وأن المفاضلة بين أي رجل وإمرأة إنما تقوم على أمور أخرى خارجة عن طبيعتهما، وهي الأمور المتعلقة بالكفاية والعلم ومكارم الأخلاق (فهمي، 2007: 40، 42).

ثانياً: المرأة والحقوق المالية

1- حق التملك: لقد أعطى الإسلام المرأة حق التملك لمالها كما أعطى الرجل، فأي مال تكتسبه هو لها ولا يحق لأحد أن يأخذه منها فأمر الله بإعطاء المرأة مهرها، قال تعالى: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ ﴾ (النساء: 4)

2- حق النفقة فقد أوجب الله على الأب أن ينفق على إبنته كما ينفق على إبنه قال تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ لَا تُكَلَّفُ نَفۡسٌ إِلَّا وُسۡعَهَاۚ ﴾ (البقرة: ٢٣٣)

كما أوجب على الزوج أن ينفق على زوجته، كما أوجب عليه ان يوفر لزوجته السكن الملائم (بادحدح بحث منشور، www.Islamonline.net).

3- حق المرأة في العمل: يقول الله تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾ (النساء:32). والعمل هو وسيلة الإكتساب، ومعنى هذا أن القرآن الكريم يقرر حق المرأة في العمل، ولقد كانت النساء في عهد رسول الله (ص) يخرجن لقضاء حوائجهن، غير أن هناك بعض الآيات القرآنية التي توصي بغير ذلك، قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ (الاحزاب:33)

ويمكن التوفيق بين الآيتين في ضوء مرونة الإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان وفي ضوء حرصه على الكرامة الإنسانية، وفي ضوء الحماية للعرض والشرف، وفي الطاقة الإنسانية، فواجبات المرأة المنزلية ورعاية شؤونها قد تكون كبيرة، غير أن ظروف الواقع وضرورات الحياة قد توجب غير ذلك فتملي على المرأة ألا تكتفي بدورها في المنزل بل تشارك الزوج في كسبه (فهمي، 2007: 46، 47).

وهنا نتطرق للدور الخاص بالمرأة:

ثالثاً: حقوقها وواجباتها الزوجية

يوضح التشريع الإسلامي الدور الأساسي والطبيعي للمرأة في منزلها، فهي كفتاه يجب أن تتهيأ لمستقبلها كزوجة وأم، وهي كزوجة يجب أن تعتني بزوجها وتخلص له، وهي كأم يجب أن تكون كل إهتماماتها ورعايتها لهذا الزوج وهؤلاء الأبناء وهذا ما يتطلب منها التفرغ للبيت الذي من خلاله تنشئ الأجيال (داود، 2003: 185).

ولأن الزواج هو أداة البناء الأسري فإن هذا يتطلب فهم الغايات منه، يقول الغزالي عنه: " فيه إراحة للقلب، وتقويه له على العبادة، وفي الإستئناس بالنساء من الإستراحة ما يزيل الكرب ويروّح عن القلب ".

يقول القرآن الكريم في بيان هذه الغاية: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ (الروم: 21)

- **حقوق الزوجة:** لكل فرد من أفراد الأسرة حقوق وعليه واجبات ولقد نظم الإسلام العلاقات الأسرية تنظيما دقيقا محكما، وجعل لها من الضوابط ما تستقيم به حياتها وتنتظم به علاقاتها الإجتماعية، وتتمثل حقوقها في:

1- الشراكة الإنسانيه بين الرجل والمرأة: حيث تحدث القرآن عن الأصل الذي تكاثر منه الإنسان وجعل المرأة شريكة الرجل في تكوين ذلك الأصل وجعله نعمة توجب على الإنسان التقوى والمراقبة.

2- المساواة بين الزوجين في الحقوق: طالبت الشريعة بالمحافظة على هناء الزوجة وسعادتها وأن يسبق الزواج التعارف، وبالغ القرآن في التوصية بحسن المعاملة والقيام بحقوق الزوجية من الجانبين، تنمية لتلك الرابطة وصوناً من الضعف والإنحلال.

3- العدل: فالعدل هو أساس الحياة الزوجية، قال تعالى: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة: ٢٢٨) وحرصاً من الشرع على العدل نصح الله تعالى

بالإقتصار على زوجة واحدة، قال تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ﴾ (النساء: 3).

4- حق النفقة، وهو حق ثابت بمقتضى القرآن والسنة والإجماع (فهمي، 2007: 55-57).

- **حقوق الزوج:**

1 - أن تحافظ زوجته على كيان الأسرة وتصون قيمها الخلقية وتقاليدها.

2 - أن تربي أبناءها تربية تقوم على القيم والأخلاق والآداب والتقاليد.

3 - أن تكون مصدر سعادة لزوجها وتقوم بواجباته وترعى شؤونه وتشاركه أفراحه وأحزانه.

4 - أن تحافظ على ممتلكاته وتصون شرفه (بادحدح، بحث منشور، www.Islamonline.net).

رابعاً: المرأة والتعليم

لقد أعطى الإسلام المرأة حقوقا كثيرة بعد أن كانت مهضومة الحق في الجاهلية، وكما سوى الإسلام بين الرجل والمرأة في ذلك فإنه أعطى المرأة حق التعليم والثقافة، وأباح لها أن تتعلم العلم والأدب، بل وأوجب عليها تعلم مايتصل بأمور الدين لتقف على معرفة الأحكام ولتحسن القيام بالعبادات وسائر الوظائف في الحياة، ولقد جاء في الحديث: "طلب العلم فريضة على كل مسلم ". وكلمة مسلم تشمل الرجل والمرأة ولقد طبق رسول الله (ص) مبدأ تعليم المرأة

وتثقيفها بما كان يصنعه مع المسلمات من تخصيص يوم لهن يجلس معهن فيه لتعليمهن هن وأمهات المؤمنين. ويرى بعض المؤرخين أن فترات إزدهار المجتمع الإسلامي كانت دوما تشهد إزدهار وتعليم المرأة، ويستدلون على ذلك بالفترة مابين ظهور الإسلام والقرن الثالث الهجري، حيث كانت الروح الدينية قوية وكان الفكر الإسلامي نشيطاً ناهضاً، فأمكن المرأة أن تصل إلى أقصى درجات العلم والثقافة (فهمي، 2007: 51–53).

خامساً: المرأة والمشاركة السياسية في الاسلام

أوضحت الديانة الإسلامية في موقفها من المرأة دور الرؤية الإنسانية في فهم العلاقات الصحيحة بين االرجل والمرأة كشريكين متكافئين متلازمين، وفي صياغة تلك العلاقة الصحيحة صياغة تطبيقية، واقعية صادقة، تقوم على محاور (العمل، الحرية، الحق) في سياق المرحلة الإنتقالية من الأقوامية العربية إلى الأمة العربية، ومن عصر المدن التجارية إلى عصر البناء الإجتماعي الإسلامي الموحد، بكل ما حملته تلك المرحلة من متناقضات وأزمات وصراعات معقدة، أي أن الديانة الإسلامية أسقطت تيار تضييع وهدر دماء أو حياة المرأة وهو التيار التجاري الإسترقاقي، النفعي، الذي كرس أنانية الرجل ذي السلطة الأحادية، والذي جرف جميع الإيجابيات العربية المتحققة للمرأة سابقاً (جاسم، 1986: 40) .

ولقد أزال الإسلام الفوارق بين النساء فلم يكن هناك فرق بين إمرأة وأخرى، وكذلك حرم قتل النساء في الحرب، حيث نهى الرسول (ص) عن قتل النساء في الحرب (داود، 2003: 89).

والأكثر من ذلك أنه سمح للمرأة بالمشاركة في تأسيس الدولة الإسلامية، فاشتركت في غزوات الرسول (ص) تسقي المقاتلين وتمرض الجرحى، بل قاتلت أحياناً وحملت السلاح

فضربت بالسيف ورمت بالقوس، ومن ذلك ماروي عن الرسول (ص) حين غزا بدرا قالت له أم ورقة تأذن لي فأخرج معك أداوي جرحاكم وأمرض مرضاكم لعل الله يهدي لي الشهادة ؟ فقال الرسول (ص): " إن الله مهديك شهادة " وأذن لها في أحد فخرجت معهم تسقي الجرحى ثم قاتلت يومئذ وأبلت بلاءاً حسناً وجرحت إثني عشر جرحاً.

ومن الناحية الأخرى فقد سمح الإسلام للمرأة أن تشهد أماكن العبادة، وأن تحضر صلاة العيدين والجمعة والأوقات المفروضة في الصلاة وأن تكون وصية وأنها تشهد بالخير. فلا يجوز بعد ذلك القول والإدعاء بأن الدين يمنع المرأة من إستعمال حقها في الإنتخابات والنيابة عن الأمة.

ولم يقف دور المرأة عند هذا الحد بل خرجت تبدي رأيها في سياسة الدولة فهذه السيدة عائشة رضي الله عنها خرجت لتعرب عن رأيها في سياسة علي بن أبي طالب وهي تتمسك بقوله تعالى: " لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقةٍ أو معروفٍ أو إصلاحٍ بين الناس " (النساء: 113). ويقول الشيخ محمد سيد الطنطاوي (1991) إن هناك ما يدل على حق المرأة في العمل بالسياسة من خلال مبايعة النساء للرسول الكريم (ص)، فقد أمر الله نبيه محمد (ص) أن يبايع النساء كما بايع الرجال على التمسك بتعاليم الإسلام فقال سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ ۙ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾ ﴾." (الممتحنة: 12) (فهمي، 2007: 48 – 50).

- **الإسلام مقرر وضع المرأة العربية**

إعتبر الإسلام، كمعتقد ودين، والقرآن، وأحاديث النبي والشريعة الإسلامية كمصدر لقوانين الأحوال الشخصية (القوانين التي تحكم الزواج، الطلاق، الإرث،.... الخ) بمثابة منطلقات هامة تحدد وضع المرأة العربية (اليونسكو، 1984: 253).

لكن إشكالية العلاقة بين الدين والمجتمع ليست جديدة في المجتمع العربي، فهي تتوارى من حين إلى آخر، لكنها لا تلبث أن تطل برأسها في الساحة الفكرية والثقافية والسياسية للمجتمع من جديد (سليم ، 1999: 163).

فالنقاش الدائر حول وضع المرأة في الإسلام يشكل بالتأكيد الإتجاه السائد في الدراسات الغربية عن المرأة في المنطقة العربية. إن إستعراض هذه الدراسات يشي بأنها تنقسم إلى فئتين عريضتين: الدراسات التي تتخذ موقفاً دفاعياً، أي الدراسات التي تؤيد الإتجاه القائل بأن الإسلام يساند حقوق المرأة أكثر من كونه حائلاً دونها. والدراسات التي تتخذ موقفاً إنتقادياً، أي الدراسات التي تحمل الإسلام مسؤولية المستوى المتدني الذي وصل إليه وضع المرأة وكذلك مسؤولية عدم المساواة بين الجنسين، السائدة في العالم الإسلامي.

الموقف الدفاعي

إن المدافعين عن مكانة المرأة في الإسلام يدعمون رأيهم بالقول: إنه في الوقت الذي يبدو فيه أن القرآن والتعاليم الأصيلة للنبي، يمكن أن تشكل قهراً للمرأة في عصرنا هذا، فإن إلقاء نظرة على أسلوب العيش الذي كان سائداً قبل سيدنا محمد (ص)، يدل على تفكك في الروابط العائلية وسيطرة نمط تعدد الزوجات وسهولة إجراء الطلاق، ومن ثم معاودة الزواج

والإنغماس في الملذات الجنسية. إن العادات التي كانت سائدة قبل الإسلام، وبالتحديد وأد البنات عند الولادة، والزواج عن طريق السبي، لم تكن في صالح المرأة بتاتاً.

ولا شك في إن تعاليم النبي في هذا الخصوص، كانت في الواقع موجهة نحو تطوير المعاني السامية للحياة لكل من الرجال والنساء على حد سواء (اليونسكو، 1984: 253).

وعندما جاء الإسلام لم يجهز على جميع التقاليد والسمات الإجتماعية المعروفة في الجاهلية، بل إنه قضى – فقط – على التقاليد والعادات الشاذة واللاإنسانية أو التي تخدم الوثنية، أما السمات الإيجابية البارزة في حياة العرب في الجاهلية، فإن الإسلام تعهدها بالعناية، والرعاية، والتطوير لأنها تشكل جزءاً نفسياً من التراث القومي والوجود الإجتماعي والثقافي للأمة العربية (جاسم، 1986: 71).

والإسلام على الرغم من أنه لم يقضِ نهائياً على صفات الشر والدنس التي ألصقتها الأديان الأخرى بالمرأة، فإنه يعتبر أن جميع المؤمنين رجالا ونساءا هم سواسية في نظر الله والقرآن والأحاديث.

إن تعدد الزوجات مثلا يعد بشكل خاص، أمرا مهينا بالنسبة لمكانة المرأة المسلمة، وعلى كل حال، فإن جميع الأنبياء في العهد القديم (كإبراهيم، داود، وسليمان) كان لكل منهم أكثر من زوجة واحدة، وعليه فإن الإسلام لم يكن السابق إلى هذه العادة لكن القرآن حث على ذلك في الواقع، بهدف الحد من العادات المسيطرة والمتفشية التي كانت تجيز للرجل الزواج بأكثر من أربع زوجات.

وفي مقالة هامة كتبت **م. و. غازادر** M.w. Gazader تقول: " إن تعدد الزوجات في فرنسا، يعتبر أمراً مألوفاً ومعمولاً به عمليا مع فارق بسيط وهو أن الزوجة الثانية تدعى عشيقة وليس زوجة، وأنها لاتتمتع بنفس مكانة الزوجة. إن إتخاذ العشيقة أمر مألوف ومقبول خاصة لدى الشعوب اللاتينية، لكن ماهو وضع هذه المرأة ؟ إذ أنه ليس لها منزلة إجتماعية وإذا أنجبت مولوداً، فإنه سيرث سمعتها السيئة الناتجه عن وضعها " (اليونسكو، 1984: 254).

كما أصدرت عالمة الإجتماع الفرنسية Juliet Manas **جولييت مانس** كتاباً بعنوان: " القرآن والنساء " خصصته للحديث عن أوضاع المرأة في القرآن وموقف النبي محمد (ص) منها ومعاملته لها في الحياة اليومية.

وحاولت مانس التي سبق وأن كرست الكثير من وقتها لدراسة المجتمعات الإسلامية ووضع النساء داخلها، متابعة وضع المرأة في المجتمع العربي ما قبل الإسلام حتى بدء الدعوة الإسلامية وإنتشار الإسلام.

وأظهرت الكاتبة في كتابها الذي أعادت طباعته الآن بعد أن كان صدر أول مرة عام 1996 أن النبي (ص) كان متعاطفا مع المرأة، ولم تعكس ممارساته وتصرفاته أي إحتقار لها، بقدر ما كانت تلك التصرفات تظهر رقته وتسامحه إزاء المرأة، كما هو الحال مع زوجته الشابة عائشة. ورأت الكاتبة أن زوجة النبي الأولى خديجة كانت تتسم بالإقدام وقوة الشخصية والذهنية المتحررة. وأشارت وكالة يونايتد برس إنترناشيونال نقلاً عن الكاتبة إلى أن النبي محمد (ص) لم يلغ طوال دعوته للدين الإسلامي مساهمة المرأة في الحياة العامة، وإلى أن النساء كن يساهمن في النقاشات الدائرة آنذاك حول الإسلام ومواضيع أخرى مختلفة www.lakii.com/vb/showthread.

الموقف النقدي

إن منتقدي وضع المرأة في الإسلام، يدّعون أنه فيما يخص موضوع علاقات الرجل بالمرأة فإن القرآن أساساً لم يقدم شرائع خلقية أوقيما روحية بكل معنى الكلمة، ذلك لأنه يعتبر أن التمتع بالملذات الجسدية، خاصة تلك العائدة للرجل هو أمر مألوف وموفر، أما المرأة، فهي أولا وقبل كل شيء، سلعة للتمتع الجنسي، ويجب تأمين الحراسة عليها خوفا من طغيان صفات الفحش والدعارة الكامنه فيها، كما يجب عزلها خلف الحجب والستائر.

إن الزواج الإسلامي مبني على الفرضية القائلة: إن الحفاظ على إنتظام المجتمع يتم فقط عبر كبح جماح الطاقة الشريرة الكامنه في أعماق المرأة، وبهذه الطريقة يتم إقتناء المرأة بصفتها قطعة ممتلكات ثمينة وليس لكونها إنساناً، لقد أصبح ضرورياً إستحداث تشريعات وأنظمة حديثة لتنظيم الحياة الجنسية ولإزالة القيود التي تحد من طاقة المرأة.

يعتقد مثل هؤلاء النقاد، أن الأساليب المتأصلة للتربية والتقاليد الإسلامية تتعارض كليا في عدة وجوه، مع الأساليب التربوية المتبعة في الغرب، كما أنها لا تتناسب مع متطلبات العصر الصناعي، إن هذا الوضع شبيه بشكل خاص، بالوضع الذي تسود فيه العادات التي تدعو إلى عزل المرأة وتحجبها، حيث تعتبر تلك العادات، عقبات كبرى تحول دون مشاركة المرأة في عملية التنمية الحيوية الإجتماعية – الإقتصادية في العالم الإسلامي (اليونسكو، 1984: 257).

وذهبت دراسات أخرى إلى أن مكانة المرأة في الموروث الثقافي هي مكانة متوسطة بين كلمة الله (القرآن)، وكلمة الإنسان (العادات العائلية والقبلية). بالإضافة إلى رأي آخر يقر بأن

الدين ثبَّت الفروقات الطبيعية، فساوى بين الرجل والمرأة فيما يمكن التسوية فيه، وفاضل بينهما فيما لا يمكن التسوية فيه وحملها مسؤولية تتوافق وتكوينها الطبيعي.

ويقابل هذه الدراسات التي تتبع منهجا مثاليّا في التحديد دراسات أخرى تنهج منهجاً اجتماعياً يفسر مكانة المرأة في الموروث الثقافي ومايرافقه من اتجاهات بين المثالية والتبخيس.

يرى أصحاب المنهج الإجتماعي أن هذه النظرة تعود بالأساس إلى موقع المرأة في البنية الاجتماعية، وتقسيم العمل المعتمد في المجتمع ودورها في عمليات الإنتاج، ومكانتها في النظام العام السائد، وبنتيجة كل هذه العوامل تصبح المرأة كائناً بغيرها لا بذاتها، هويتها تتحدد بغيرها حيث تماثل علاقة الرجل بالمرأة علاقة السيد بالعبد، فصك الملكية هوعقد الزواج الذي ينص على أن من واجبها الطاعة، وكما أن العفة كانت تفرض على العبد بالخصي، فإنها تفرض على المرأة عبر منظومة قاسية من العادات والتقاليد تأسر عقلها وجسدها.

ومع أن هذا النوع من الدراسات ركز على النظام العام والأسباب الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الشخصية، إلا أنه لم يقم علاقة سببية صحيحة بينها، فهي تنتهي أحياناً من حيث يجب أن تبدأ.

المساواة المطلقة بين الرجال والنساء :

دحض الإسلام فكرة المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، فالإسلام بعد أن أعلن موقفه الصريح من المرأة وإنسانيتها وكرامتها، نظر إلى طبيعتها وما تصلح له من أعمال الحياة فأبعد عنها كل ما يتناقض مع طبيعتها، وخصها بأحكام غير أحكام الرجل بزيادة أو نقصان، أو أسقط عنها بعض الواجبات الدينية والإجتماعية كهيئة الأحرام في الحج وكصلاة الجمعة والجهاد في غير أوقات النفير العام، والإسلام جعل الرجل قائما على المرأة وجعلها مستندة إليه في جميع شؤونها فقال تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى﴾ (سورة النساء: 34).

فمحاولة إستواء الرجل مع المرأة في جميع مناحي الحياة لا يمكن أن تتحقق لأن الفوارق بين النوعين كونا وقدراً أولاً، – وشرعاً منزلاً ثانياً –، تمنع من ذلك منعاً باتاً (داود ، 2003: 94).

بينما تعرف اليونيفم المساواة بأنها قبول وتثمين، وبصورة متساوية، الإختلافات بين كل من الرجال والنساء والأدوار المختلفة التي يلعبونها (اليونيفيم ، 2001: 9).

وكلمة المساواة لاتعني إلغاء الفروقات البيولوجية أي الجنسية بين الرجل والمرأة، أو الغاء توزيع الواجبات، إنما نعني إلغاء التمييز أو عدم الإنصاف أو الإضطهاد أو العنف أو تقليص وتحجيم القدرات والفرص والتباين في توزيع الموارد والمكانات (أبوبكر وشكري، 2002: 107).

وهذان التعريفان لا يتعارضان مع رؤية الإسلام للمساواة.

إن المستوى المتدني للمرأة المسلمة في عصرنا الحاضر، لا يعكس روح القرآن والأحاديث والشريعة الإسلامية، ذلك أن تأثير العادات والتقاليد الإجتماعية العائدة للعصور الوسطى، قد أدى مثلا إلى الإستمرار في إتباع عادات ومقاييس إجتماعية معينة، كتحجيب النساء وفرض العزلة عليهن.

إن الفهم الصحيح والتفسير الدقيق والأصيل لروح القرآن والأحاديث يبين طريقة خلاص المرأة في البلاد الإسلامية، وإن مستقبل المرأة المسلمة يكمن مع هؤلاء الذين ينشدون لها الحرية والإستقلالية من خلال الإسلام، وليس من دونه، فالآراء السابقة حول التفسيرات الخاطئة التي أعطيت للإسلام قد أثرت كثيرا في منع المفكرين الغربيين أو المثقفين العرب المعاصرين كذلك، من دراسة الإسلام بغية إيجاد الحلول لمشاكل المجتمع الإسلامي الحديث (اليونسكو ، 1984: 255).

ومن ميزات الإسلام الكبرى أنه يبيح الإجتهاد في فروع الشريعة لكل قادر عليه وهو التمكن من الكتاب والسنة واللغة العربية وقواعد الإستنباط، وهو يكفل حرية الرأي ويحمي حرية الآخر ويحترم رأيه حتى لو كان غير صحيح في نظر غيره.

وعلى هذا المبدأ سار الصحابة والتابعون، فكان كلٌ منهم يعتمد على إجتهاده الخاص متى كان قادرا على ذلك، ويبيح لغيره الإجتهاد ويحترم رأي غيره متى كان قائما على دليل الكتاب والسنة، بل يرجع عن رأيه ويأخذ برأي غيره إذا تبين له رجحان هذا على ذاك، ومواقفهم هذه كثيرة ومشهورة تعبرعنها أبلغ تعبير قصة الخليفة العظيم عمر بن الخطاب الشهيرة مع إمرأة صححت له خطأ فلم يتضايق وقال كلمته الشهيرة: أخطأ عمر و أصابت إمرأة (المرنيسي ، 8: 1987).

وبعد أن انعمت النظر في قضايا المرأة ومشكلاتها، وما لها من شؤون وشجون، وبعد الإطلاع على ماكتب في هذا الصدد، فإني أجد أن فكرة التكامل بين المرأة والرجل أثبتت صلاحيتها أكثر من فكرة المساواة، حيث يحتاج الأمر إلى القليل من التنازلات من قبل الطرفين وإحترام كل منهما لقدرات الآخر، والدور الذي يقوم به، دون الإعتماد الكلي من أحدهما على الآخر، مع مراعاة التغيير الذي طرأ على دور كل منهما، ودونما تحديد لمجالات العمل التقليدية للمرأة، فمن تجد الكفاءة في نفسها لخوض أي من مجالات العمل دون أن يتعارض ذلك مع دورها الأسري فيجب ان تخوضه دون إعتراض المجتمع على ذلك.

وهنا نود أن نؤكد أن النظرة الشائعة إلى المرأة في كثير من المجتمعات الإسلامية و العربية، ليست في الحقيقة تعبيراً عن موقف ديني حقيقي ولا ترجمة أمينه لموقف الإسلام ونظرته إلى المرأة، بقدر ما هي سطوة الأعراف والتقاليد المحلية التي أفرزتها أوضاع قديمة، وتوارثتها الأجيال عبر القرون ثم نسبها أصحابها – وهماً أو تدليلاً – للإسلام (أبو المجد، 1992: 6).

وفي هذا الخصوص يقول الدكتور محمد سيف العدني: " إن قضايا المرأة تعرضت في المجتمع الإسلامي بعد عصر الراشدين إلى ألوان من البعد عن معطيات المصادر الأولى: القرآن والسنه وعمل الصحابة. مثلما تعرض العمل السياسي إلى إختزال وتقوقع في أسر محددة، ولم ينظر له أو يتطور، فكذلك قضايا المرأة إختزلت في قوله تعالى: " وقرن في بيوتكن " ولم ينظر لدور المرأة في الشأن العام للأمه، وخضعت الأمه للمتغلب، وإن تقوقع التنظير عن دور المرأة أدى في الشأن العام إلى رجعة إلى عصور ماقبل الإسلام،

وزاد الأمر إختزالاً كثرة الأحاديث الضعيفة والمكذوبة على الرسول (ص) والتي أوجدت القداسة لبعض العادات والتقاليد لما قبل الإسلام، وزاد الأمر تعقيدا حينما دخلت الثقافة الفارسية

والهندية واليونانية عبر الرومان، إلى ثقافتنا الإسلامية، فيما يخص دور المرأة، ودور إدارة الحكم.

والدافع للحديث عن دور المرأة هو المساهمة في التوعية والتثقيف، والبحث عن تقوية الخير في المجتمع المسلم مصداقا لقول الرسول (ص): " من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين " والتذكير بمعايير رقي المجتمع المسلم والذي يجب أن يطير بجناحين جناح الرجل والمرأة، وأما إذا كان الوضع مقتصرا على الرجل فقط، والمرأة ينحصر دورها في إشباع غرائز الرجل وليست شريكته في رحلة الحياة، فهذا يدل على تخلف المجتمع بكافة علاقاته، ومعاييره. وللوصول إلى فهم صحيح لحقوق المرأة لا بد من إصطحاب معالم مساعدة للوصول إلى فهم حقوق المرأة في الإسلام، من حيث جمع الآيات القرآنيه وصحيح الأحاديث وتفسيرها التفسير السليم المبني على الأسس التالية: التجرد لطلب الحق، ربط النصوص ببعضها، الإيمان بكامل الشريعة وشمولها وعدم تناقضها، رد المشتبهات إلى المحكمات، فهم النصوص الجزئية في ضوء المقاصد الكلية، الإعتصام بعصمة الأمة وإجماعها اليقيني (العدني، 2008، http:www.wfrt.org/php.

والحقيقة أن أول شئ لا بد الإنتباه اليه هو الإتجاه الواعي للموروثات الثقافية الماضية وقراءتها قراءة نقدية واعية بفرز الايجابي من المعايير والقيم عن السلبي، والإلتزام به وتطويره وإستثماره في الحياة العامة.

ولا يقتصر هذا على ما يخص المرأة فقط بل لا بد من أن يشمل المجتمع عامة، لأن تطور المرأة لا يخرج عن تطور المجتمع الكلي، أما العنصر الثاني فهو لا مناص للمرأة من أن تكتشف قدراتها وإمكانياتها العامة وتثق بها، وبالتالي الحضور العام ثم عليها أن تنأى بنفسها عن فكرة الصراع مع الرجل، لأنها فكرة عقيمة وغير بناءة وهادرة للوقت ومفككة للعلاقات

الأسرية المقدسة، وعليها أن تحمل هموم المجتمع تماماً كما يحملها الرجل، ولا تنظر إلى مشكلة المرأة وتتوقف عندها وبالتالي تحمل قضايا عامة (نصيب، 2004: 243).

ويجمل الدكتور العدني العوائق أمام النساء بعشرة في مؤلفه: عشر عوائق أمام النساء في الإسلام، لعل أبرزها هو تأثير عادات الأمم في حقوق المرأة في الإسلام والأحاديث الضعيفة التي أثرت في حقوق المرأة في الإسلام، كما أن في تفسير بعض العلماء ما يسيء إلى حقوق المرأة في الإسلام. والاحاديث الصحيحة التي يؤثر فهمها الخاطيء في حقوق المرأة المعنوية. (العدني ، 2008).

ومن هنا تبرز ضرورة بناء حركات نسائية واعية بمشكلات المرأة المعاصرة وتدفع بعجلة التنمية المتكاملة دون تهميش المرأة، ودون إستدراجها إلى متاهات الفكر الغربي، الذي إنطلق من واقع ظالم، ليس للمرأة فقط بل لفئات كثيرة في المجتمع (العبيد، النساء، السود) لكون التربية الإسلامية خصبة بالعدالة والمساواة والتكريم الإلهي للمرأة والرجل والحيوانات والنباتات والبيئة، تقديرا لكل منهم في الحياة www.ibnalislam.com .

وقبل الإنتقال إلى فصل آخر من هذه الدراسة نخلص من دراستنا لوضع المرأة عبر التاريخ وفي مراحل الإسلام المختلفة إلى النتائج التالية:

1 – كان للمرأة دوراً فاعلاً في الحياة العامة في عصر الإسلام، وفي العهود التاريخية التي سبقته، وكانت عضواً مسؤولا في المجتمع، وإن عزل المرأة المعمول به على نطاق واسع، هو إجراء تعسفي ناتج عن الظروف الإسلامية المستجدة وعن غيرها من التطورات التاريخية.

2 – اتسمت الدراسات ذات البعد الديني بسمة الجدل المستمر بين المدافعين عن وضع المرأة في الإسلام من جهة، وبين المنتقدين لهذا الوضع، وأن خلاص المرأة يكمن في العودة إلى المصادر الأولى في الفهم الصحيح لروح القرآن والأحاديث.

3 – بينت بعض الدراسات الإجتماعية وتلك التي تبحث في التاريخ الطبيعي للجنس البشري، وبالسلالات البشرية وعاداتها وأخلاقها أن العادات والتقاليد تتحمل قسطاً أكبر مما يتحمله الإسلام بالنسبة للتمييز بين الجنسين وبالنسبة لممارسة الإزدواجية في نمط العيش داخل المنزل وخارجه، وهي عادة منتشرة في الشرق الأوسط هذه الأيام .

الأوضاع الإجتماعية للمرأة في الوطن العربي والأردن

يشهد التاريخ العربي في مختلف مراحله على حضور المرأة العربية في الاسواق بائعة ومشترية، وفي مجالس التعليم والعلم، تلميذة ومعلمة، وفي أشكال النشاط السياسي كافة، موالية ومعارضة، حاكمة ومحكومة، شهيدة وبطلة، مجاهدة ومقاتلة، وفي أوجه النشاط الاقتصادي كافة، مزارعة وعاملة، فلم تكن المرأة العربية يوماً سجينة في بيتها، ولم ينحصر عملها في الأعمال المنزلية وانجاب الاطفال وتربيتهم، الا في فترات التسلط الأجنبي وفي المدن العربية التي وقعت تحت نير هذا التسلط، الذي حمل معه أفكار مجتمعات متخلفة تؤمن بدونية المرأة وتلصق بها كل الغرائز والنوازع الشريرة (شعبان ، 2000: 17).

إن المرأة في بلاد العرب وفي أوروبا وفي سائر أنحاء العالم تعيش في عبودية مطلقة، مسلوبة الحرية، محرومة من جميع حقوقها الطبيعية مهدورة الكرامة، ولكن هذ الوضع قد تغير بعد مجئ الاسلام، إذ " رفع المرأة من ظلمات الجهل إلى النور فجعل منها سيدة مساوية للرجل " (ظاهر، 1987: 48).

وسبقت المرأة العربية المرأة الاوروبية والامريكية في مقاومة النظام الطبقي، حيث أن المرأة الامريكية لم تفطن إلا في السنوات الأخيرة من القرن الماضي إلى أن اللغة السائدة هي لغة الرجل، وأن كلمة الرجل تعني الإنسان أو البشرية جمعاء، وأن صيغة المذكر تشمل الرجال والنساء معا، وتحاول اليوم بعض حركات تحرير المرأة في أمريكا وأوروبا تغيير اللغة، أما المرأة العربية فقد فعلت ذلك منذ أربعة عشر قرناً، فقد كانت صيغة المذكر تطلق على الرجال والنساء في القرآن، فاعترضت على ذلك النساء العربيات قائلات: أسلمنا كما أسلمتم وفعلنا ما فعلتم فتذكرون في القرآن ولا نذكر؟ وكان الناس يسمون المسلمين فأنزل الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿**إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات**﴾ (السعداوي، 1982: 734).

ومن هنا يتم تعريف الوعي النسائي أو النسوي بصفة عامة: أن تعي النساء ظروف حياتهن ويكون لديهن ادراك خاص بوضعهن المختلف كفئه داخل الجماعة، وبخصوصية مشاكلهن وقضاياهن، وهو ليس بالضرورة إدراكا مفتعلا . كما يتخوف البعض . أو رغبة إنفصالية من النساء، ففي الغالب يكون المجتمع بمؤسساته وأفكاره وأعرافه هو المسؤول الاول عن التفرقة والفصل والتهميش، وبالتالي يولد هذا الإدراك بأن ثمة مشاكل إجتماعية أو قانونية لا تعاني منها إلا فئة من النساء فقط، وهن اللاتي يعانينها أو يعايشنها في الحياة اليومية (أبو بكر وشكري، 2002: 16، 17).

وهكذا نرى أن المرأة العربية في مختلف أنحاء العالم العربي، إشتركت مع الرجل في تحرير الوطن وفي الثورة ضد الظلم. ففي سوريا إشتركت المرأة العربية في الجمعيات السرية لمقاومة عملية التتريك عام 1914. وفي عام 1919 شهدت دمشق أول مظاهرة نسائية تطالب بسقوط الاحتلال الفرنسي. (السعداوي، 1982: 812)، وإحتجت على الصراع العربي

الاسرائيلي منذ عام 1947، وعارضت الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان، وساهمت في إنجاح عملية تحرير الجنوب عام 2000 (أبو بكر وشكري، 2002: 80).

ولا ننسى نضال المرأة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي ولازالت. أما نساء الجزائر فقد شاركن مع الرجال في الثورة ضد الاستعمار الفرنسي، وعلى أرض المليون شهيد سقطت الكثيرمن النساء شهيدات. لكن تحرير المرأة تحريراً حقيقياً في الشرق العربي أو الشرق الاقصى أو الغرب، لن يتحقق إلا بالتخلص من النظم الطبقية سواء كانت رأسمالية أم إقطاعية (سعداوي ، 1982: 812).

وأول ما طالبت به المرأة العربية، يساندها في ذلك مفكرو النهضة، هو استعادة حقها في التعليم والعمل. وحاولت إثبات وجود أمتها المستقل والدفاع عن حقوقها ومصالحها ونشر فضائل حضارتها عن طريق المساهمة في المؤتمرات النسائية والدولية. فقد شاركت هدى الشعراوي والوفد المصري في المؤتمر النسائي التاسع لجميع الأمم الذي انعقد في روما عام 1923، وكانت أول مشاركة نسائية عربية، بينما خلت المؤتمرات الثمانية الفائتة من المشاركة العربية (شعبان، 2000: 17) .

ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين شهدت المجتمعات العربية تطورات اقتصادية وإجتماعية وسياسية شاملة. وقد ساهمت خطط التنمية التي استهدفت الإنسان العربي في العقود الخمسة الماضية، في زيادة نسبة المشاركة النسائية في كافة المجالات، ولكن بنسب مختلفة من دولة إلى أخرى. فمثلاً زادت نسبة النساء المتعلمات منذ عام 1970 ثلاثة اضعاف، وبدأت المرأة العربية تنخرط في مجال الوظيفة العامة، إلا أن المشاركة السياسية للمرأة العربية بقيت متراجعة، فنالت المرأة حق التصويت في مصر عام 1956، ولبنان 1957، والجزائر عام

1962، والكويت منحت حق الترشيح والإنتخاب في إنتخابات عام 2006، ومنح الأردن المرأة حقوقها السياسية عام 1974، وصدرت مؤخرا في البحرين والإمارات العربية المتحدة قوانين إنتخابية من أجل تمكين المرأة من المشاركة في الإنتخابات البرلمانية إنتخاباً وترشيحاً، ومع ذلك ما زالت المرأة العربية تعاني من تدني مشاركتها في التنمية بمفهومها الشمولي، وبالأخص الجانب السياسي، وتأتي الدول العربية في المرتبة الأخيرة في هذا المجال حسب مقياس تمكين المرأة (اليونيفم، 2007: 20).

كما شهدت الثمانينيات من القرن الماضي انتشار الأبحاث والكتب، وكثرت الدراسات التي تحث المرأة على الاستقلال الذاتي، وأقرت بوجودها كقوة سياسية، إقتصادية فاعلة، وقادرة على النضال والدفاع والتعبير عن حياتها، وعن مستقبل المجتمع الذي تنتمي إليه، ومع ذلك بقي هنالك نوع من المقاومة والأحجام والتردد، من جانب الحكومات في الشرق الأوسط حال بين النساء وبين تكوين جماعات مستقلة، وبالرغم من تضييق الحيز المباح من التساهل الذي سمح فعلاً بقيام عدد من الجمعيات والاتحادات والتجمعات النسائية، إلا أن المرأة ظلت في أغلب الأوقات خاضعة خضوعا مطلقا لسيطرة الرجل من ناحيتي التكوين والتنظيم (أبو بكرو شكري، 2002: 80).

فالمشكلة في معظم أقطار الوطن العربي هي أن الإتحادات النسائية التي يفترض أنها تمثل طموحات المرأة وتسعى إلى تحقيقها تلعب دوراً هامشياً في الإصلاح (شعبان، 2000: 93).

وغني عن البيان أن الدول العربية تشترك في خصائص إجتماعية متشابهة، الأمر الذي ينعكس على الأوضاع الإقتصادية التي تشجع على عدم الإنتاج وكثرة الإستهلاك. ورغم أن

الدولة تحاول أن تحرر الفرد نوعاً ما من سلطة العائلة، إلا أنها تحاول وبقدر الإمكان عدم عزل القبيلة والأسرة على حساب الفرد (الظاهر، 1987: 79).

إن الحقوق المدنية والسياسية للمرأة مرتبطة بشكل مباشر بعوامل الجهل والفقر والضعف التي لا تزال سائدة في بعض اوساط المجتمع العربي. فكيف نطلب من المرأة العربية أن تقوم بدور سياسي إذا كانت نسبة الأمية في أوساطها تتراوح بين (51%–75%) وما زال هناك ما بين (10%–25%) من الشعب العربي يعيشون تحت خط الفقر، لذلك قبل أن نطمح في أن تكون المرأة برلمانية يجب أن نطالب بحق المرأة في حياة مريحة وصحية، لذا يرى البعض أن التشريع وحده لا يكفي لكي تمارس المرأة العربية حقها السياسي، بل لا بد أن يتوازى التشريع مع الإرادة السياسية، ولا تستطيع المرأة أن تفرض نفسها في الحياة السياسية إذا لم تمتلك هذه الإرادة (اليونيفيم، 2007: 21).

إضافة إلى ذلك فإن الوطن العربي يشهد اليوم جدلاً محتدماً حول دور المرأة في المجتمع وإلى أي مدى يتوجب على المرأة أن تنخرط في عملية التنمية وقطاعات العمل المستحدثة، وإلى أي مدى سيؤثر هذا في دورها التقليدي كزوجة وأم. ويكشف بعض الجدل عن معارضة البعض من أنه إذا لم يحصل هذا التغيير فإن المجتمع العربي لن يستطيع التطور قُدماً، إن على الصعيد الإقتصادي أو السياسي أو حتى الإجتماعي. وقد بدأت الحكومات العربية في السبعينيات بالتحدث عن ضرورة إدخال المرأة في قطاع الإنماء، وكانت هذه اليقظة العربية جزءاً من حركة عالمية اكتسبت دفعاً قوياً حين أعلنت الأمم المتحدة عام 1975 " السنة العالمية للمرأة " ثم أصبحت السنة عقداً كاملاً (سليم، 1999: 14، 15).

هذا وقد حفلت العصور الماضية بتغيرات إجتماعية وسياسية وإقتصادية عانت منها المرأة، فتغير حالها الإجتماعي والقانوني حسب التغيرات السياسية أو الإقتصادية التي تنشأ من تغير وسائل الإنتاج، فترى أجيالا تحجب المرأة فيها، وأجيالاً أخرى تعطى لها بعض الحقوق والحريات النسبية في بعض الميادين، إجتماعية كانت أم قانونية أو إقتصادية أو غيرها، والمفهوم الأساسي في كل المجتمعات هو سيادة النظام الأبوي (المقدسي، 2001: 23).

ولكن مكانة المرأة العربية ليست فريدة من نوعها، فالنساء حول العالم لا زلن يعتبرن فريقا مغبونا. كما أن المعوقات التي تعترض سبيلهن هي ذاتها: تقاليد عميقة الجذور، فقدان التمويل لتحسين الأوضاع، وفقدان الإرادة السياسية لتغيير الوضع. ولهذه الأسباب تبنى مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في نيروبي عام 1985 مخططات إضافية لتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام حتى عام 2000 (سليم، 1999: 15).

وكانت قبل ذلك قد صدرت إتفاقيات مخصصة أساسا لحماية حقوق المرأة مثل إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي صدر عن الأمم المتحدة، ثم الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة – الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1993، ثم تلاه إعلان برنامج فيينا الذي أكد أن " الحقوق الإنسانية للمرأة جزء لا يتجزأ أو ينفصل عن الحقوق العالمية للإنسان "، ولعل هذه الإتفاقيات والمواثيق التي تعمل على الحفاظ على حقوق المرأة وتؤمن حريتها الشخصية جاءت نتاجاً لإنتشار مفاهيم الحرية والحقوق الإنسانية عبر العالم.

ومن اللافت أن إقرار تلك المواثيق والإتفاقيات، والعمل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تلاه من إتفاقيات وقرارات دولية على الرغم من أهميتها، لم يكن كافياً لضمان حقوق المرأة.

فتلك الإتفاقيات من الممكن أن تظل حبرا على ورق في ظل ظروف إجتماعية وإقتصادية تكرس التفاوتات النوعية بين الرجل والمرأة، وإذا لم تتوافر الظروف الضرورية لممارسة هذه الحقوق – أي أسس العدالة والمساواة – سيظل وضع المرأة كما هو دونما تغيير يذكر (رمزي، 3004: 25، 26).

ولذا أصبح من الضروري للمجتمعات الساعية إلى التنمية الشاملة المستدامة أن تعمل على تنمية المرأة من كافة جوانبها، ولهذه التنمية متطلبات يتعلق جانب منها بإعداد المرأة، وجانب آخر يتوقف على تمكين المرأة (بمعنى إعطائها كافة الحقوق أو المساواة أو عدم التحيز ضدها) (طه، 2007: 263).

المرأة في المجتمع الاردني

يتميز المجتمع الاردني بأنه مجتمع أبوي بالإضافة إلى أنه مجتمع عشائري تحكمه عادات وتقاليد وأعراف وعقيدة دينية تؤثر في سلوك المجتمع، وانعكست هذه الأمور بشكل كبير على حياة المرأة الأردنية، والاردن معروف بطبيعته وتقسيماته الجغرافية التي تضم المدن والأرياف والبوادي والمخيمات www.alqudscentre.org .

إن المرأة الأردنية لم تحصل على حقوقها السياسية سواء التشريعية أو التنفيذية أو القضائية مثلها مثل الرجل فقد تم استبعاد المرأة الأردنية من المشاركة السياسية لعقود طويلة منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921. وقد يكون السبب المباشر في ذلك أن المجتمع الأردني في فترة إمارة شرق الأردن كان ذا طابع ريفي وبدوي، فغلب على أفعاله وأقواله الصرامة والمنع والمحرمات ضد المرأة وفقا للعادات والتقاليد، وبالتالي فقد كانت المشاركة السياسية في مرحلة ما قبل الاستقلال حكراً على الرجال. ولم يتغير الوضع كثيراً في مرحلة ما بعد الاستقلال، فبقيت المرأة محرومة من حقوقها السياسية وغيرها حتى عام 1955 عندما مُنحت المرأة المتعلمة تعليماً أساسياً الحق في التصويت، ولكن لم تمنح الحق في الترشح للانتخابات ولم تمارس حقها الكامل في التصويت والترشح في الانتخابات إلا عام 1974 (العويمر، 2010).

المرأة والجندر في الأردن

احتوت بنود الدستور الأردني الصادر عام 1952 (والذي لايزال يعمل به إلى الآن) مجموعة من الحقوق للمرأة الأردنية منها:

- المادة (6) الفقرة (1) بينت أن الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أوالدين.

- وقد أشار الميثاق الوطني الأردني الصادر عام 1990 إلى مجموعة من الحقوق للمرأة الأردنية منها:

  - نص البند الثالث تحت عنوان " ضمانات النهج الديمقراطي " الفقرة (د) على تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز.

  - البند الرابع الفقرة (1) نص على أن للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب والتنظيمات السياسية والانضمام إليها على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سليمة ونظمها لاتخالف أحكام الدستور.

- أشار الميثاق كذلك في البند السادس إلى أن المرأة شريكة للرجل في تنمية المجتمع الأردني وتطويره، مما يقتضي تأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل، وتمكينها من أخذ دورها الصحيح في بناء المجتمع وتقدمه.

وبناء على ذلك يمكن القول إن الدستور والقوانين والتشريعات الأردنية النافذة أنصفت المرأة الأردنية، وأعطتها حقوقاً سياسية عديدة مثلها مثل الرجل، ولكن التطبيق والواقع المعاش ظلمها وحرمها كثيراً من هذه الحقوق. وبالتالي فإن الغياب النسبي للمشاركة السياسية للمرأة الأردنية لا يعود إلى عقبات قانونية، وإنما إلى عقبات بنائية وثقافية واجتماعية راسخة في وجدان المواطن الأردني، تمنع تحقيق المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة. فعلى الرغم من الإصلاحات

والتحولات السياسية التي جرت في البلاد خلال العقدين الماضيين فإن الفرص السياسية المتاحة للمرأة بقيت محدودة جداً. ففشلت المرأة فشلاً ذريعا في المنافسة الحرة في الانتخابات النيابية والبلدية، وهذه إشارة واضحة إلى عدم ثقة المجتمع الأردني بقدرة المرأة في العمل السياسي الذي هو من اختصاص الرجل كما يدعي العديد من أفراد المجتمع الأردني. ولمواجهة هذا الواقع، استخدمت الدولة الأردنية بعض أساليب التمييز الإيجابي للتعويض عن هذا الفشل، وذلك عن طريق التمثيل النسبي للنساء في البرلمان (الكوتا) أو تعيينهن في المجالس البلدية وبعض المراكز السياسية والقيادية. والشيء المؤكد أن إجراءات التمييز الإيجابي لصالح النساءلاتعني بالضرورة امتلاك المرأة للقوة والسلطة الكافية، المتوافقة مع الدستور والقوانين والتشريعات، وذلك بسبب افتقارهن لدعم القواعد الشعبية والرأي العام والقيادات السياسية الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في عمليات المشاركة السياسية (العويمر، 2010).

كان الاردن من الدول التي ارتأت الدخول إلى عالم المرأة بشكل فاعل لإكتشاف حقيقته والحد من المصاعب والمشاكل التي تعيق النهوض به، ولهذا فقد تم تأسيس اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، في عام 1992، كمنبر للسياسات والتشريعات المتعلقة بالنهوض بأوضاع المرأة الأردنية، وكمرجعية أولى لكافة الجهات الرسمية والاهلية، فيما يتعلق بالقضايا والأنشطة والبرامج المتعلقة بالمرأة (أبو بكر وشكري، 2002: 145).

وأقرت الإستراتيجية الوطنية للمرأة واعتمدت سنة 1993، وقد استمدت بنودها – بمشاركة كافة القطاعات الرسمية والأهلية المعنية بقضايا المرأة بشكل رئيس – من أحكام الدستور الاردني والميثاق الوطني، وارتكزت على مبادئ الشريعة الاسلامية وقيم المجتمع

العربي، وتضمنت ستة محاور تعنى بالتشريع والاقتصاد والتعليم والصحة والحياتين الإجتماعية والسياسية (اللجنة الأردنية الوطنية لشؤون المرأة، 1992).

هذا وقد انضم الاردن إلى إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيث صادق عليها سنة 1993 مع تحفظه على ما يتعارض منها مع الشريعة الاسلامية، وذكر المسؤولون الحكوميون في تقريرهم حول تقدم الأردن في مجال اعتماد تلك الاتفاقية، والذي أعدوه في كانون الثاني/ يناير 2000، بأنهم يعملون على تضييق التعارضات بين الاتفاقية وقانون الأحوال الشخصية الاسلامي، وأنهم يأملون بإعتماد الاتفاقية بالكامل (اليونيفيم، 2000: 1).

ظهر الإهتمام بالمجتمع المدني منذ تأسيس الامارة وظهرت هذه المؤسسات بشكل بارز عندما عادت الحياة النيابية في الشارع الأردني في أواخر عام 1989، وما تبع ذلك من صدور تشريعات اصلاحية لمختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (منها على سبيل المثال قانون الأحزاب عام 1992). وقد خطا الأردن خطوات متقدمة في هذا المجال، إذ توجد حالياً حوالي 2500 مؤسسة اجتماعية مدنية في مختلف جوانب الحياة، ويُطمح ان يزيد العدد إلى 5000 لأن التنمية السياسية والاقتصادية لايمكن تحقيقها دون منظومة المجتمع المدني القادرة على تقديم الدعم والمساندة للحكومة في التشارك والتفاعل. وقطع الأردن شوطاً كبيراً في تطوير مؤسسات المجتمع الأردني ومازال يطمح إلى ان يكون لكل 1000 مواطن مؤسسة فيما تبلغ النسبة حالياً مؤسسة لكل 2000 مواطن. وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً رقابياً ودوراً تشاركياً في تطوير المجتمع وتلبية احتياجاته حتى اصبحت تمثل السلطة الرابعة لما لها من أدوار تفوق الصحافة والإعلام (sarayanews.com.).

تنمية المرأة وتمكينها إجتماعياً

أمام واقع المرأة الإجتماعي الحالي وما يحيط به من مشكلات وعقبات تحول دون قيام بعض النساء بأدوارهن على خير وجه، يقتضي الأمر صياغة سياسات إجتماعية تعمل على تنمية وتمكين المرأة والنهوض بها إجتماعياً (رمزي، 2004: 202).

والتمكين مصطلح حديث حديث بدأ بالظهور في التسعينيات من القرن العشرين ويكثر إستعماله في سياسات المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية في برامجها، وهو مفهوم يرتبط إرتباطا وثيقا بالمشاركة والتنمية، ويمكن القول بأن التمكين والمشاركة هما وجهان لعملة واحدة، وتستلزم المشاركة الفاعلة تنمية المرأة وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها. (محمد سعيد عبد المجيد، http://medadcenter.com/Articles.)

والتمكين الإقتصادي للمرأة لا يتحقق من خلال التمكين الإجتماعي فقط، بل يحتاج إلى زيادة قدرات المرأة في إتخاذ القرارات والوصول والتحكم في الموارد. ويعتمد هذا وبشكل كبير على المكانة التي تحتلها المرأة في الإقتصاد الوطني والتي يمكن تعزيزها من خلال التعليم ورفع المهارات وزيادة الحصيلة المعرفية (اليونيفيم تقرير، 2004: 42).

مكونات التمكين الأساسية للمرأة

- إحساس النساء بالقوة الداخلية والثقة بالنفس لمواجهة أعباء الحياة.
- حقهن المشروع بإختيار البدائل.
- القدرة على التحكم بحياتهن الخاصة.
- المقدرة على التأثير في وجهة التغيير الإجتماعي نحو خلق نظام إجتماعي إقتصادي أكثر عدالة على المستويين الوطني والدولي.

(**crtda**.org.lb/taxonomy/term/182).

وهذا لا يتحقق إلا ضمن إطار إجتماعي ثقافي تتوفر فيه شروط المساواة التامة في فرص اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بين الرجال والنساء، والإقرار بوجود الاختلافات بين الجنسين واحترام هذا الإختلاف، وضمان حقوق المواطنة لجميع النساء على قدم المساواة مع الرجال، www.nesasy.org/content/view/5410/96/

وأخيرا فك الإرتباط بين الموروث الديني والثقافي في التشريعات وتطبيقها. وهذا موضوع غاية في الحساسية، ولا يحتمل التأجيل إلى أزمان وأجيال مقبلة (بن طلال ، 2008: 27).

وحين نتطرق للتمكين الإجتماعي وعلاقته بالتمكين الإقتصادي يجب أن نضع في الإعتبار المحددات الفاعلة في هذا المجال على الصعيد الفردي، والأسري، وعلى صعيد المجتمع ككل.

فعلى المستوى الفردي: يشير إلى المحددات والعوائق التي تتعلق بمدى تمكن النساء من مهارات وخبرات ومعرفة وثقة بالذات.

وعلى المستوى االاسري هناك محددات تعمل في مجال العلاقات الإجتماعية داخل الأسرة فتنمط أدواراً إجتماعية وتعكس ثقافة مجتمعية داخل وحدة الأسرة بكل مكوناتها البنائية.

وعلى صعيد المجتمع فهناك محددات يفرضها المجتمع تأخذ شكل سلوكيات مقبولة – صور نمطية راسخة – حقوق قانونية – وتعكس مدى إدراك المجتمع لعمل النساء وما تقوم به النساء على الصعيد الاجتماعي الشامـل في المجتمع ككل (**crtda**.org.lb/taxonomy/term/182).

إن البحث عن الآليات المتاحة لتمكين المرأة ورفدها بمصادر القوة لتكون عنصرا مؤثرا وفاعلا قادرة على التأثير في الآخر، متمتعة بحريتها وتعمل وفق ما تقتضيه مصالحها الفردية ومصلحة المجتمع يستوجب استحقاقاتٍ أبرزها :

بناء الوعي لدى المرأة حيث هو عملية أساسية تحمل في جوهرها القدرة على التغيير الجذري للمفاهيم الخاطئة عن المرأة (نفسها وحقوقها)، وهذه الآلية " بناء الوعي" لايمكن تجاوزها أو القفز عنها إلى خطوات تالية في حركات إستباقية، لأنه لا فائدة من الحديث عن تمكين المرأة في غياب الوعي لديها كفئة مستهدفة.

كما يستوجب أيضا تأهيل المرأة وتدريبها وبناء قدراتها ويعد ذلك خطوة تكميلية تصبح لازمة وممكنة متى نشأ الوعي لدى المرأة والمجتمع، بحيث تقبل المرأة على البرامج التدريبية بوعي وحماس يمكنها من خوض ميادين العمل المختلفة.

وأخيراً بناء القدرة المعرفية للمرأة الذي يعني إمتلاك المعلومات الصحيحة والمعرفة الحقيقية بأوضاع المرأة والمجتمع من أجل وضع البرامج والإستراتيجيات أولا بأول لتحقيق التمكين (www.nesasy.org/content/view/).

ومن أهم أساسيات التمكين جانب الإستحقاقات السابقة في تحسين دخلها النقدي، وتحسين مستويات تعليم المرأة وتيسيره مكانيا وزمانيا، وإتاحة فرص الإقراض للمرأة بشروط ميسرة سواء للمشروعات الصغيرة أو لبناء مسكن صحي.

ولا شك أن تحقيق وتفعيل التمكين الإقتصادي للمرأة يتطلب توافر البنية القانونية، والإجرائية التي تتضمن الحفاظ على حقوق المرأة، ووجود المنظمات المجتمعية الكفيلة بالدفاع عن حقوقها (http://medadcenter.com/Articles).

والسؤال الآن: كيف نقيس تمكين المرأة ؟

هناك العديد من المؤشرات الدالة على ذلك:

وهي تعددية أبعاد التمكين وأنماطه، أو مجالاته، وأشكاله، وعلى العموم فإن تمكين المرأة يرتبط بثلاثة مناح أساسية رئيسية تعكس بمجملها مدى مايتحقق للمرأة من تنمية وتمكين، وهي:

مدى ما يتحقق لها من مشاركة سياسية تمكنها من المساهمة في صنع القرار.

ومدى مايتحقق لها من مشاركة إقتصادية تمكنها من الإسهام بفاعلية في النشاطات الإقتصادية الإنتاجية.

ثم مدى ما يتوفر لها من إمكانيات السيطرة على الموارد الإقتصادية وتوجيه هذه المصادر بما يتناسب مع تحقيقها لمصالحها ومصالح المجتمع بشكل عام.

وأخيرا مدى مايتوافر لها من خدمات على كافة الصعد الصحية والتعليمية وصعيد العمل... إلخ. (www.nesasy.org/content/view/)

والسؤال الذي يطرح الآن: كيف هي أوضاع المرأة العربية، وأين هي من هذه المؤشرات ؟

ولنبدأ من النقطة الأخيرة على إعتبار أن حاجة المرأة إلى هذه الخدمات تحظى بالأولوية على ماسواها لأنها تمثل شروطا أستباقية وأسسا لا بد منها لتأهيل المرأة للمشاركة في المجالات السياسية والإقتصادية .

مؤشرات أوضاع المرأة في العالم العربي والأردن

يشير تقرير التنمية البشرية إلى هشاشة أوضاع النساء، وهو مفهوم جديد في الأدبيات الحديثة التي تعنى بموضوع الفقر، وينصرف هذا المفهوم إلى التعبير عن جوانب عدم المساواة الإقتصادية والإجتماعية التي قد تعانيها النساء في مختلف المجتمعات، وينبني على طرح مؤداه: أنه في ظل نفس الظروف الإقتصادية والإجتماعية يميل الفقر – مع إفتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها – إلى أن يلحق بالنساء أكثر مما يلحق بالرجال، ويؤدي فقر النساء إلى تكثيف البعد النوعي لجوانب عدم المساواة، خاصة فيما يتعلق بتوزيع ثمار التنمية.

وتعكس بعض المظاهر المتنوعة هشاشة وضع المرأة، ومن هذه المظاهر عدم كفاية الفرص المتاحة لها للتعليم والصحة والتغذية المناسبة، وظروف العمل التي توفر لها حياة إنسانية كريمة.ولعل تلك المظاهر تعد مؤشرات معترفا بها، يمكن الإعتماد عليها لتحديد أوضاع المرأة (رمزي ، 2004: 26) .

الحالة الصحية للمرأة

شهدت الخدمات الصحية تطورا ملحوظا في غالبية الدول العربية خاصة في عقدي الثمانينات والتسعينات مقارنة بما كان عليه الوضع في الماضي (فهمي، 2007: 122) .

لكن عند الحديث عن صحة المرأة تجدر الإشارة إلى أن صحة المرأة تتأثر بعوامل متعددة، من بينها: الفروق البيولوجية، والوضع الإجتماعي، والتمييز النوعي، وعدم حصولها على الرعاية الصحية وعلى الخدمات الأخرى بشكل كاف، ومشكلة النقص الغذائي، والسكن غير الملائم، وعدم كفاية مياه الشرب النقية خاصة للمرأة الريفية.. ومانزال معدلات الوفاة والإصابة بالأمراض مرتفعة بسبب عدم توافر الرعاية الكافية لصحتها الإنجابية (رمزي ، 2004: 38) .

ومفهوم الصحة – كتعبير عن إكتساب القدرات – يمتد إلى ماهو أبعد من تجنب الوفاة والأمراض لتشمل نواحي تتعلق بالصحة الجنسية والذهنية والرفه الإجتماعي. والمنطقة العربية، – مثلها في ذلك مثل كثير من الدول النامية –، لا تملك إلا أساساً معرفياً بسيطاً للغاية عن الصحة النفسية والأبعاد الإجتماعية للصحة والرفاهة. وعند تقييم القدرات الصحية، تظهر جلياً الحاجة إلى مقارنة أكثر شمولا. فالدعوة هنا هي إلى إيجاد نموذج صحي إجتماعي ومقاربة أكثر إتساعاً للصحة البدنية، تتضمن مجموعة أكبر من الظروف الصحية وتسمح بقياس الشعور بعدم الراحة وعدم الرضا وإعتلال الصحة (اليونيفم، 2004: 51).

وتبين مؤشرات الحالة الصحية للنساء أحدا أهم مظاهر هشاشة أوضاعهن، فمعدل وفيات الأمهات مرتفع نسبياً في مصر (174 لكل مائة ألف حالة ولادة حية) خاصة بالمقارنة مع دول أخرى مثل البحرين (80) وبنما (60) والدول الصناعية (28 في المتوسط)، وتتعرض النساء في سن الخصوبة للوفاة نتيجة لتعقيدات الحمل والولادة، ويرتفع إحتمال وفاة الولادة بين الفقراء والأميين وبين النساء صغيرات السن (رمزي، 2004: 39) .

وتعتبر مسوح صحة الأسرة التي أجريت مؤخرا في دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى (الجزائر وجيبوتي وسوريا وتونس) خطوة أولى نحو سد بعض الفجوات في قاعدة

البيانات حول صحة النساء. وتشير الإحصاءات إلى أن نحو واحد من بين خمسة بالغين من عمر (15 فأكثر) في دول الخليج العربي يمر بتجربة مرض عضال أو عجز، وأن النساء يتعرضن لتلك الحالات أكثر من الرجال بأكثر من (6%)، بحيث تصل إلى (8.5%)، ومن بين الحالات الصحية التي تم فحصها، تكثر معاناة النساء من أمراض المفاصل، والضغط العالي، وإضطرابات القلب والأوعية، والصداع المستمر ومشاكل الأسنان. وعلى الجانب الآخر، يعاني الرجال من الربو ومشاكل القلب وللأسف تندر المعلومات عن عبء إعتلال الصحة في الدول العربية باستثناء دول الخليج (اليونيفيم، 2004: 52).

ويشير تقرير البنك الدولي لعام 1993 إلى أنه يولد على مستوى العالم عدد من الذكور يفوق عدد الإناث، إلا أن البيانات تشير إلى أن التعرض لخطر الموت حتى سن الخامسة يتباين على مستوى العالم إلى حد كبير، فبينما تقل وفيات الأطفال الإناث في الدول الصناعية عن وفيات الأطفال الذكور حتى سن الخامسة بنسبة (23%)، نجد أن خطر الموت حتى الخامسة في بعض الدول الأدنى دخلاً يتهدد الأطفال الإناث أكثر منه بالنسبة للأطفال الذكور، مما يوحي بوجود تمييز في المعاملة بين الجنسين بالنسبة للغذاء والرعاية الصحية (رمزي، 2004: 40).

تعتبر مؤشرات وفيات الأطفال من المؤشرات الأساسية للوضع الإجتماعي والإقتصادي ونوعية الحياة في أي بلد، وتشير البيانات الإحصائية في الأردن إلى أن معدل وفيات الأطفال، بصرف النظر عن فئاتهم العمرية، قد إنخفض بصورة ملموسة خلال (1990 – 2002) مع وجود تباينات طفيفة بين الجنسين. فقد إنخفضت معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة – الذين تقل أعمارهم عن ستة أسابيع – بنسبة (20%) لكل من الذكور والإناث بين عامي 1990 و 2002 بنسبة (49%) للذكور مقابل (56%) للإناث (اليونيفيم تقرير، 2004: 18).

وفي آخر الإحصاءات:

- إنخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من الإناث (لكل 1000 ولادة حية) من (23) في (عام 2002) إلى (20) في (عام 2007)، بينما إنخفض هذا المعدل من (25) إلى (20) لدى الذكور ولنفس السنوات. كما إنخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من الإناث (لكل 1000 ولادة حية) من (28) في (عام 2002) إلى (23) في (عام 2007)، بينما انخفض هذا المعدل من (28) إلى (22) لدى الذكور ولنفس السنوات.

- إنخفض معدل الخصوبة الكلي للسيدة من (3.7) في (عام 2002) إلى (3.6) في (عام 2007). وهي في الريف (3.7) وفي الحضر (3.6). كما نخفضت نسبة وفيات الأمهات (لكل 100.000 ولادة حية)، من (41) في (عام 2000/ معدلة) إلى (30) في (عام 2007).

- إرتفعت نسبة النساء المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة من (55.8%) في (عام 2002) إلى (57.1%) في (عام 2007)، وارتفعت نسبة النساء اللواتي يطبقن المباعدة بين الولادات (أكثر من 36 شهراً) من (37.4%) في (عام 2002) إلى (41.2%) في (عام 2007)، كما ارتفعت نسبة النساء اللواتي يتلقين الرعاية الصحية بعد الولادة من (35%) في (عام 2002) إلى (41.6%) في (عام 2007) (خليل، 2010).

معوقات حصول المرأة على الرعاية الصحية الكافية

1- في بعض البلدان والثقافات وحين تكون الموارد شحيحة غالبا ما تكون الفرص المتاحة للفتيات للالتحاق بالمدارس والتقدم في التعليم أقل من تلك المتاحة للصبيان، وهناك تسليم بأن أمية المرأة لها آثار ضارة على بقاء الطفل وعلى صحة الأم (ليندسي، 2002: 127).

ويلاحظ إرتفاع معدل وفيات الأطفال والأمهات في المناطق الريفية حيث ترتفع معدلات الأمية.

2- تأثير العادات والتقاليد الإجتماعية التي تميز في المعاملة بين الذكور الإناث والتي تعطي إهتماماً أكبر بالذكور (رمزي ، 2004: 40).

3- العوائق الثقافية: فقد تتعرض المرأة للتعويق جراء المهام الأسرية والمنزلية، كرعاية الأطفال وعدم السماح للمرأة بالسفر لتلقي العلاج إلا بصحبة أحد الأقارب، كذلك تقضي التقاليد في بعض البلدان بالفصل بين النساء والرجال أثناء العلاج، أو بأن ينتمي المعالج إلى الجنس نفسه الذي ينتمي إليه المريض، أو بالإلتزام بطرق العلاج التقليدية.

4- كذلك تؤدي العوائق الإقتصادية في بعض الدول إلى إنفاق الموارد المحدودة المتاحة للرجال وليس للنساء والأطفال.

5- في أوضاع النزاعات المسلحة، حين تتعرض الأنماط التقليدية للمعيشة للإضطراب، يمكن أن تؤدي هذه الإشتراطات الثقافية والدينية إلى جعل الحصول على الرعاية الصحية المناسبة أمراً صعباً بالنسبة للنساء (ليندسي، 2002: 128).

لذلك يحتاج الأمر إلى تكثيف الرعاية الصحية للمرأة، مع الإهتمام بصفة خاصة بتوسيع ورفع مستوى الخدمات الوقائية حتى يقل الإعتماد على الخدمات العلاجية والتأهيلية من جانب، وتوسيع مظلة التأمين على الصحة من جانب آخر ... وبذل جهود خاصة من أجل التوعية الصحية والبيئية. ويمكن أن تقوم وسائل الإعلام بدورها في هذا الصدد، فهي تملك أن تنشر جهودها حتى أبعد منطقة، وخاصة المناطق المحرومة من الخدمات (رمزي، 2004: 43).

المرأة والتعليم

من أهم التحديات التي تواجه الأقطار العربية في القرن الحادي والعشرين تطوير نظمها التعليمية بحيث تكفل المساواة في الفرص بين الذكور والإناث. وتحث المؤتمرات الدولية والإقليمية (المؤتمر الدولي للتربية الذي عقد في جنيف 1990)، ومؤتمر جومتين 1991) على إزالة كافة أشكال اللامساواة في التعليم بين الإناث والذكور في جميع مستويات التعليم، وتعميم التعليم الإبتدائي للإناث، ذلك أنه في المجتمعات العربية وعلى الرغم من إنتشار التعليم باعتباره مطلباً عاماً، إلا أن النظرة الإجتماعية التقليدية ما زالت في هذه المجتمعات، وبخاصة في الأرياف والبادية والتجمعات السكانية الشعبية، تعتبر أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحياة البيت وتقسيم الأدوار بناءً على هذا التمييز (سليم، 1999: 18، 19).

وإن كان هناك عدم مساواة بين الفتيات والبنين في الإلتحاق بالتعليم، فهذا يرجع إلى الأسرة وإلى حالة المجتمع ولا يرجع إلى الدولة، أو القوانين والتشريعات التي نصت بصراحة على حق المواطن – رجلاً وإمرأة على السواء – في الحصول على التعليم في مراحله المختلفة والتمتع بمجانيته (طه، 2007: 263).

وقد أكد المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع – الذي عقد بالقاهرة مع بدايات عام 2000 – على ضرورة توفير التعليم للجميع بصورة متكافئة، كحق من حقوق الإنسان الأساسية، وشرط من شروط تحسين نوعية الحياة. وتأكد ذلك من خلال إعلان رسمي لوزراء التعليم الذي تم الإتفاق عليه في مؤتمر البرازيل في فبراير من نفس العام، حيث أكد ذلك الأعلان على الدمج بين التعليم وكل من التنمية ونوعية الحياة وحقوق الإنسان والديمقراطية والإندماج الإجتماعي والعدالة، مع الإهتمام بصفة أساسية بتعليم الفتيات، والعمل على سد الفجوة النوعية بين البنين والبنات تحقيقاً لأسس العدالة الإجتماعية (رمزي ، 2004: 27).

وبالرغم من الجهود التي بذلت لتمكين الأطفال من الإناث من الإلتحاق بالتعليم وتضييق الفجوة الكبيرة بين أعدادهن وأعداد الأطفال من الذكور، ومع ما حدث من تضييق لتلك الفجوة فما تزال الفروق بين الجنسين في البلاد العربية أكبر منها في البلاد النامية بصفة عامة، هذا إلى جانب أنه ما زالت أعداد الدارسين والدارسات في مراكز محو الأمية تشكل نسباً ضئيلة إلى الأعداد الهائلة من السكان (فهمي، 2007: 119).

وعلى الرغم من إزدياد نسبة الإستيعاب في المدارس في جميع الأقطار التي بلغت في معظمها (100%) من الأطفال في سن التعليم، إلا أن الملاحظ عدم توفر أجهزة مختصة في الأقطار العربية لمتابعة الأطفال وأولياء الأمور للتأكد من إلتحاق الأطفال بالمدارس، يعني ذلك أن قوانين الإلزام بقيت إلى يومنا في معظم الأقطار العربية مجرد نظام، وهنا يكمن السبب في إنخفاض تعليم الإناث (سليم، 1999: 19).

وعند رجع النظر في قضايا تعليم الإناث فإننا نلحظ المشكلات التالية:

- التسرب المبكر من التعليم قبل الحصول على قدر كاف من التدريب والتعليم يبعد عنهن شبح الأمية، حيث تزداد نسب التسرب كلما إرتفع المستوى التعليمي الذي يندرجن فيه.
- ويلعب المتغير الريفي الحضري والموقع الجغرافي دوراً بارزاً في إبراز الفجوة بين تعليم البنين والبنات، حيث تنخفض نسبة إستيعاب الفتيات في الريف عنها في الحضر (رمزي، 2004: 30).
- ضعف إنسجام أسس القبول في برامج التربية والتعليم والتعليم العالي مع رغبات المتعلمين واستعداداتهم وقدراتهم، كما أن التعليم في معظمه تقليدي ولا يُعد محفزاً وممتعاً للمتعلم، وتخريج طلبة لا يمتلكون الكفايات المنسجمة مع متطلبات سوق العمل، وتفشي ظاهرة البطالة بين الخريجين.
- عزوف الذكور عن الالتحاق بمهنة التعليم، مما أدى إلى نقص الكوادر التعليمية من الذكور وبخاصة في المناطق النائية، وبشكل خاص في التخصصات العلمية واللغة الإنجليزية (خليل، 2010).

ويحدث التباين لأسباب متعددة، لعل في مقدمتها التقاليد، والتدني الثقافي للأسرة، وإنخفاض مستوى المعيشة، وتشغيل الفتيات (طه، 2007: 264) .

وبالنسبة للتعليم الجامعي.. فعلى الرغم من أن نسبة الطالبات المسجلات في الجامعات المصرية إلى إجمالي المسجلين بها تبلغ (38%) إلا أن النسبة تتركز بصفة أساسية في الكليات الأدبية أو الفنية أو التربوية التي يشاع أنها أكثر ملاءمة لقدراتهن العقلية، مما يحد من فرص التحاقهن بأعمال تندرج في إطار التكنولوجيا الحديثة أو الأعمال ذات الطابع المختلف عن الأعمال التقليدية التي إعتادت المرأة أن تعمل بها (رمزي، 2004: 29).

وباستعراض أوضاع الأمية بين النساء العربيات نجد أنها في سنة 1990 تعدت نسبة ال (70%) في اليمن والصومال والسودان وموريتانيا، وتعدت ال (60%) في مصر والمغرب، وتعدت ال (50%) في الجزائر، وعلى العكس فقد إنخفضت عن (30%) في الأردن وقطر. وهكذا تبرز الأمية كمشكلة ضخمة في الوطن العربي وتتفاقم بالنسبة للمرأة العربية، فوجود نسبة مئوية هي حوالي (26%) من الإناث في أعمار (6 – 11) في البلاد العربية في التسعينيات خارج أسوار المدارس الإبتدائية محرومات من أدنى مستويات التعليم المدرسي، يمثل تحدياً كبيراً أمام أنظمة التربية العربية (فهمي ، 2007: 119) .

إن ضعف الدافع بين النساء (أو بشكل أدق القيود على النساء التي تترجم إلى دوافع ضعيفة) للإلتحاق بفصول محو الأمية قد يفسر بطء التقدم في مجال محو الأمية عبر الزمن (اليونيفم، 2004: 48) .

وفي الأردن

- بلغت معدلات التحاق الطلبة الإجمالية في المراحل التعليمية المختلفة للعام الدراسي (2007/2006) على النحو التالي: (40.71%) للذكور و (38.53%) للإناث في مرحلة رياض الأطفال، و (100.54%) للذكور و (102.77%) للإناث في مرحلة التعليم الأساسي، و (78.61%) للذكور و (86.13%) للإناث في مرحلة التعليم الثانوي. كما بلغت نسبة المعلمات من إجمالي عدد المعلمين والمعلمات (65%) (60%) على مستوى المملكة والوزارة على التوالي (خليل ، 2010).

ويعد الأردن في مصاف الدول المتقدمة في مجال تعليم الإناث، فوفقا للإحصاءات النهائية للوزارة فان العدد الكلي للطالبات المقبولات في الجامعات الأردنية

لمستوى البكالوريس للأعوام (2005–2006) قد بلغ (97178) من أصل (192042) طالبا أي بنسبة (50.6 بالمئة)، في حين بلغ عدد طالبات الدراسات العليا للأعوام الدراسية ذاتها (5998) من أصل (16132) طالباً أي نبسبة (37 بالمئة)، وقد أكد تقرير للبنك الدولي حول نوعية التعليم في الوطن العربي أن الأردن إحتل المرتبة الأولى في مؤشر تحقيق الأهداف التعليمية بين الدول العربية، وحقق معدلاً متقدماً في تحصيل المواد العلمية بما يتساوى مع المعدل العالمي، وقد إنخفضت نسبة الأمية بشكل عام في الأردن إلى ما دون (10 بالمئة) **(http://www.awapp.org)** .

- إنخفضت النسبة العامة للأمية في الأردن بشكل ملموس خلال السنوات الماضية، وذلك من (10.3%) في (عام 2004) إلى أن وصلت إلى (8.2%) في (عام 2007) لدى السكان الأردنيين الذين أعمارهم (15) سنة فأكثر، كما انخفضت هذه النسبة ولنفس الفترة من (5.6%) إلى (4.8%) لدى الذكور، ومن (15.1%) إلى (11.6%) لدى الإناث. وفي نفس الوقت، بلغ عدد الإناث الملتحقات ببرنامج محو الأمية وتعليم الكبار للعام الدراسي (2008/2007) في أنحاء المملكة (2006) دارسة، أي ما نسبته (93%) من إجمالي الملتحقين والملتحقات بالبرنامج لهذا العام. وتكاد الأمية أن تختفي لدى الفئات العمرية دون الأربعين عاماً (ذكوراً وإناثاً) وبخاصة لدى الملتحقين في سوق العمل.

- وعلى الرغم من تعدد وتنوع البرامج والخدمات المنفذة في إطار التعليم غير النظامي، التي تقدمها المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، وتساهم في تمويلها الجهات المانحة، والموجهة لخدمة فئات مستهدفة عدة وفقاً لإحتياجاتها؛ وبخاصة الفتيات

والنساء، إلا أن هذه البرامج والخدمات تتميز بضعف التنسيق والتعاون فيما بينها، مما يؤدي إلى ازدواجية وتكرار في العمل أو هدر في الجهد والوقت والمال. إضافة إلى الإفتقار للرؤية المشتركة والتخطيط التشاركي وإلى تبادل التجارب والخبرات (خليل، 2010).

وخلاصة القول، إن النظام الإجتماعي السائد يستخدم الوضع التعليمي للوصول إلى أغراضه، وهو يتلخص في جملة من الوسائل منها المناهج والكتب والطرائق وأنواع العلاقات السائدة في المدرسة.

فما هي القيم وأنواع السلوك المتعلقة بالمرأة التي تنقلها المدرسة إلى الأطفال والشباب وتحملها من المجتمع ثم تعيدها إليه محافظة على الصورة السائدة (إلا فيما ندر) ؟ وهل سيقوم النظام التربوي بتغيير القيم والمواقف المتعلقة بالمرأة ؟ لا بد من القول إن المرأة العربية ما زالت تفتقر إلى الثقة بنفسها، لأنها عاشت تابعة قروناً عدة، وهي ما زالت تعيش بعيدة عن العمل المنتج في البيت والمجتمع، بعيدة عن الإشتراك في صنع القرار. من هنا تأتي مسؤولية التربية والتعليم في تأكيد شخصيتها وإحساسها بالثقة والقدرة على العمل والإنتاج والعطاء، وتحريرها من الخوف، وتعليمها كيف تفكر تفكيراً علمياً، وكيف تختار وكيف تشارك في صنع الحياة بإشراكها في صنع القرارات التي تنظم مجتمعها (سليم، 1999: 2).

المرأة والعمل

لا شك أن مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي تعد من المؤشرات الهامة لمكانتها الإقتصادية والإجتماعية. ومع ذلك فقد تسهم المرأة بمعدلات مرتفعة في النشاط، ولكن يتم ذلك من خلال ممارستها لمهن ذات مكانة إجتماعية وإقتصادية متدنية، لذلك تعد نوعية المهن التي

تمارسها المرأة من المؤشرات المهمة في كافة الدراسات التي تتناول أوضاع المرأة العاملة في مجتمعات العالم المختلفة. ويرتبط بمستوى المهن ومكانتها مستوى العائد الذي تحققه كل مهنة، ومدى التفاوت بين الرجل والمرأة في عائد العمل، ويطلق على هذه الأمور في أدبيات المرأة والعمل ظاهرة الإنفصال المهني Occupational Segregation (رمزي، 2004: 34).

إن انخراط النساء بشكل متزايد في مجالي التعليم والتوظيف يشكل دليلاً واضحاً على وضع جديد للمرأة يدل على تقدمها وتحررها، غير أنه بالرغم من هذا لا تزال المجالات المتاحة للنساء محدودة. وتعتبر النسبة التي تسهم بها قوة العمل النسائية في النشاط الإقتصادي في البلدان العربية من أدنى النسب في العالم حتى بالنسبة إلى دول العالم الثالث الأخرى. وقد إرتفعت نسبة مساهمة المرأة العربية في قوة العمل من (6.6%) عام 1977 إلى (9%) عام 1980، وتوقع مكتب العمل الدولي أن تصل هذه النسبة إلى (11%) من مجموع القوى العاملة عام 2000.

أما عن نسبة النساء المشتغلات إلى إجمالي قوة العمل في البلدان العربية، فقد وصلت إلى (9%) بالمقارنة مع نسبة (26%) في البلدان النامية الأخرى، (47.7%) في الإتحاد السوفييتي سابقاً. وتتراوح نسبة النساء المشاركات في قوة العمل من مجموع النساء في البلدان العربية بين (2%) في كل من قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، و (22%) في لبنان، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى (29%) في الأقطار العربية الزراعية كالصومال وموريتانيا.

ويمكن تفسير اشتراك نسبة عالية من النساء العربيات في القطاع الزراعي، بأن قسماً كبيراً من السكان العرب يقيمون في الريف وأن المزارع من النوع الأسري السائد، ومن الناحية

التقليدية تقوم المرأة بمساعدة زوجها في المزرعة، إضافة إلى أن العمل الزراعي لا يتطلب أي تعليم إلا التعليم عن طريق الممارسة والخبرة (سليم، 1999: 20، 21).

ولسوق عمل المرأة في مصر سمات معينة، حيث تزداد عمالة النساء والأطفال في الريف بأجور متدنية، أو بدون أجور – العمل العائلي – وفي المدن تعمل الأغلبية الأمية في النشاط الخاص غير الرسمي بأجور متدنية، أما في القطاع الرسمي فترتفع نسبة العاملات المتعلمات (طه، 2007: 268).

ومن خلال بيانات عن العاملات في الأنشطة الإقتصادية المختلفة على المستوى الحكومي، يظهر بوضوح تركز العمالة النسائية في أعمال بعينها كقطاع التعليم الذي يستحوذ على أكثر نسبة من العاملات في ذلك القطاع (53%) يليه القطاع الصحي (18.5%) في حين لا تتجاوز نسبة النساء العاملات في المجال الصناعي (0.4%)، والسياحة (0.5%) والكهرباء (0.8%) (رمزي، 2004: 34).

كما تنخفض نسبة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي إلى نحو (21.6%) مقارنة بالرجل الذي وصلت مساهمته إلى نحو (45.7%) لعام 2002. كما ترتفع معدلات البطالة للنساء عن الرجل لتصل لنحو (24%) للنساء عام 2002، بينما كانت للرجل نحو (6.3%) في نفس العام وذلك للفئة العمرية (15–64) سنة (طه، 2007: 268).

وفي الأردن تظهر النتائج التفصيلية لمسح العمالة عام 1992 مايلي :

- يتركز عمل المرأة في قطاع العمل الحكومي (53.8%) مقابل (46.2%) في قطاع العمل غير الحكومي من إجمالي العاملات لعام 1991.

- تمثل المرأة الأردنية العاملة نسبة مقدارها (13.3%) من إجمالي العاملين في قطاع الإدارة العامة، (53.3%) في قطاع التعليم، (36.3%) في قطاع الصحة والعمل الإجتماعي، (23%) في أنشطة المجتمع، (7.3%) في الزراعة و (9.3%) في الصناعات التحويلية.

- تشير البيانات الخاصة بالحالة العملية للمرأة الأردنية إلى أن (90.7)%) من العاملات يعملن بأجر، وأن (5.3%) يعملن كصاحبات عمل ولحسابهن الخاص، وأن (2.6%) يعملن لدى الأسرة ودون أجر (فهمي، 2007: 142).

أما في عام 2002 فكانت النتائج كالتالي:

تشير البيانات إلى أن ثلاثة أنشطة رئيسية تجتذب حوالي نصف عدد المشتغلين الذكور، فقد تركز حوالي خمس عدد المشتغلين الذكور في تجارة الجملة والتجزئة وحوالي (18%) في نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي وحوالي (13%) في الصناعة التحويلية. وتوزع النصف الآخر من المشتغلين على باقي الأنشطة وبنسب متفاوتة.

وأظهر توزيع المشتغلات الإناث نمطا مشابها لنمط الذكور مع إختلاف في الأنشطة الجاذبة، حيث تركز أكثر من نصفهن (55%) في نشاطين رئيسيين هما نشاط التعليم ونشاط الصحة والعمل الإجتماعي. وحظي التعليم بالنسبة الأكبر من المشتغلات حيث إجتذب حوالي (41%) منهن، في حين إجتذب نشاط الصحة والعمل الإجتماعي النسبة الكبيرة الثانية من مجموع المشتغلات الإناث.

وقد أدى توجه الإناث للعمل في هذين القطاعين إلى تضخم حجم العمالة الأنثوية فيها وإرتفاع عددها عن الذكور (اليونيفيم تقرير، 2004:30).

- بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الصحي في (عام 2007) (15.5%) من إجمالي الأطباء والطبيبات، و(32.7%) من إجمالي أطباء وطبيبات الأسنان، و(53.6%) من إجمالي الممرضين والممرضات، و(54.4%) من إجمالي الصيدلانيين والصيدلانيات (خليل، 2010).

ولا شك أن العوامل الجاذبة في هذين القطاعين تتمثل في أنهما من القطاعات التي تشرف الحكومة على جزء كبير منهما، مما يجعل العمل فيهما يتميز بالإستقرار الوظيفي، وما يتصل به من مميزات للموظف خاصة الإجازات والعوائد التقاعدية بمختلف مسمياتها، بالإضافة إلى النظرة الإجتماعية نحو عمل المرأة عموما التي تحبذ عملها في مثل هذه المجالات.

وعلى الرغم من التغيرات التي شهدتها المساهمة الإقتصادية للنساء سواء في طبيعة الأعمال أو المهن، إلا أن هذه المساهمة لا تزال دون المستوى المطلوب. وتتعدد الأسباب التي تعيق النساء من تحقيق ما يطمحن إليه إقتصاديا والوصول إلى المستوى الذي تحقق للرجال، والتي من بينها تدني أجور النساء بشكل عام مقارنةً بأجور الرجال حيث غالبا ما تجد النساء أنفسهن في وظائف متدنية الرتبة تتصف بمحدودية المزايا. (اليونيفيم تقرير، 2004، 31).

ولا يمكن فصل مفهوم المرأة العاملة عن أمور أخرى لها تأثير في عمل المرأة، ومن هذه الأمور عوامل تعليمية وديمقراطية وسياسية ودينية وثقافية. وثمة مشكلة تواجهها المرأة العاملة هي تقسيم العمل بين الجنسين مع أن التشريعات الرسمية لا تقيد بحث المرأة عن عمل في القطاع العام، إلا أن الواقع العملي والأعراف تقيدها (سليم، 1999: 21).

إن المشاكلات التي تعانيها المرأة العربية في القرن الحادي والعشرين هي المشاكلات نفسها العملية والتعليمية التي عانتها المرأة الامريكية في القرن التاسع عشر، حيث تقول سارة إيفانز: ومع حلول عام 1870 كان عدد الطالبات الملتحقات بالتعليم العالي أحد عشر ألف طالبة (21% من مجموع الطلاب) وعند التخرج واجهن خيارا قاسيا بين الحياة المنزلية التقليدية وبين بناء المستقبل على أساس عمل مقابل أجر. ووصفت مادلين دالين – وهي طالبة تخرجت من جامعة شيكاغو – مشكلة الإختيار التي تواجهها مثيلاتها من النساء بقولها إنهن جادات بشأن أهدافهن ومستقبلهن المهني بنفس قدر جديتهن بشأن الزواج .. وهن لا يعرفن أي الأمرين يردن، ويجربن ما يأتي إليهن أولاً حتى يستطعن إتخاذ القرار، ولا يتخذن قراراً حاسماً بشأن أي منهما، وكان الآباء من الطبقة الوسطى يرفضون أي إختيار سوى الحياة المنزلية (إيفانز، 1992: 187، 188).

وفي القرن العشرين ومع تغير قانون المرأة، أصبح على الذكور تغيير مواقفهم، وربما كان ذلك صعبا عليهم لأن هذا التغير سيجعلهم يعانون، ومع ذلك فنحن نرى هنا وهناك إشارات على هذا التغير، فعندما كان الرجال يحصلون على وظائف جيدة تتطلب الإنتقال وتغيير المكان كان على المرأة أن تتبع زوجها وتنتقل حيث عمله الجديد بغض النظر عن مدى رضاها أو قناعتها بهذا الإنتقال.

أما اليوم فنرى بعض الرجال يتبعون زوجاتهم إذا حصلن على وظائف جديدة أفضل من السابقة في مكان آخر. وهناك من الأزواج من يقرر أن يعيش كل منهما حيث عمله ويتفقان على الإلتقاء نهاية الأسبوع أو في العطل والإجازات (Apsle, 1980: 147).

وبالعودة إلى أوضاع المرأة العربية في العمل نجد أن هناك معوقات كثيرة تواجه المرأة المصرية العاملة، وكلها مرتبطة بالعادات والتقاليد ونابعة من التنشئة التقليدية للإناث. ويمكن إجمال هذه المعوقات الثقافية في الآتي:

أ- كثرة الإنجاب: رغم الجهود التي تبذلها الدولة الدولة لمعالجة مشكلة السكان وتوعية الأفراد بضرورة تنظيم الأسرة، إلا أن كثرة الإنجاب مازالت تشكل قيمة إجتماعية عند كثير من أفراد المجتمع المصري.

ب- تقليدية الرجل: رغم زيادة العاملات في المجتمع المصري وكذلك زيادة إقبال الإناث على التعليم، فإن الرجل المصري ما زال تقليديا في نظرته إلى دوره داخل الأسرة، ....، فهو يرفض المشاركة في الأعمال المنزلية، ويرى أن هذه الأعمال من إختصاص المرأة فقط وهذا يرجع إلى التنشئة الإجتماعية (الخشاب، 2008: 258).

ج- كما أن نقص التعليم والتدريب يشكلان عاملين مشتركين في المنطقة العربية لقلة عمالة المرأة.

أما في دول الخليج فتنخفض نسب مشاركة المرأة في القوى العاملة عن باقي الدول العربية نتيجة للتقاليد والشعور الإجتماعي السائد فيما يتعلق بدور المرأة. وتتجه معظم النساء العربيات للعمل في قطاع الخدمات والقطاع العام حيث يتوفر الضمان الإجتماعي.

وتتسم المجتمعات العربية في العادة بوجود مؤسسات وتقاليد تحد من وصول المرأة إلى الأصول الإنتاجية، المدخلات، الموارد ورأس المال البشري مثل خدمات التمويل والأرض وفرص

العمل الممتازة في القطاع الخاص والتوظف في القطاع الرسمي (اليونيفم تقدم، 2004: 221)
.

ولا شك أن رفع مستوى المرأة ومساعدتها على مزيد من الإسهام في مجالات العمل لن يتحقق إلا بانتهاج سياسات تنمية طويلة المدى تقوم على زيادة معدلات الإستثمار العام والخاص، وتبنى أنماط تكنولوجية ملائمة، مع تشجيع التكنولوجيا الملائمة للبيئة، وتحقيق تنمية تشمل المرأة الريفية والحضرية بالإضافة إلى تهيئة أفضل الظروف التي تساعدها على العمل في عالم تسوده الكفاءة والمنافسة (رمزي، 2004: 43).

المرأة و المشاركة السياسية

تواجه المرأة العربية في الألفية الثالثة العديد من التحديات العالمية والإقليمية والمحلية. فعلى المستوى العالمي، أدت التحولات المختلفة كالعولمة وثورة المعلومات والاتصالات إلى حدوث تغييرات جوهرية في مفاهيم السيادة والمواطنة، كما أن سهولة الوصول للمعلومات، سمحت للدول العربية أن تكون جزءا من " القرية العالمية " المتنامية ونتج عن ذلك العديد من المشكلات المتعلقة بالهوية الثقافية، والقيم، والتقاليد.

وعلى المستوى الإقليمي، تمثل قضايا الحرب والسلام، والتنمية والديمقراطية تحديات كبيرة للمنطقة العربية في عمومها كما أنها تحمل تحديات إضافية للمرأة العربية خصوصاً، ومن أمثلة هذه التحديات الغزو الأمريكي للعراق، وإستمرار العدوان الإسرائيلي على فلسطين، والحرب الأهلية في السودان، هذه التحديات تواجه المنطقة العربية بشكل عام وتطرح مخاوف خاصة بالنساء من الضروري تفهمها والتطرق إليها (اليونيفيم تقدم، 2004: 266).

وعلى المستوى المحلي شهدت العقود الأخيرة تقدما ملحوظا في مشاركة المرأة في المجال العام وخاصة في القطاع الحكومي، وتزايدت قوة تأثير المرأة في سياسات العمل المحلية والوطنية، كما نجحت قلة من النساء في الإرتقاء إلى المناصب العليا والهامة، وعلى الرغم من المكتسبات التي حققتها المرأة في الأردن، إلا أن التمييز القائم على أساس الجنس ما زال عائقاً أمام المشاركة الكاملة لها في عملية إتخاذ القرار والتحكم كالرجل في الموارد الإقتصادية والسياسية (اليونيفيم تقرير، 2004: 51) .

وفي مصر ما زالت نسبة كبيرة من النساء تقدر بحوالي (92.6%) خارج الجداول الإنتخابية، ولعل ذلك يفسر إشتراك المرأة غير الفعلي في التصويت في الإنتخابات في الريف – بالمقارنة بمشاركتهن في الحضر – بسبب إنتشار ظاهرة القبلية والعصبيات في الريف، وإستخدام أصوات النساء لدعم مرشح الجماعة أو الأسرة، مما أدى إلى إبعاد المرأة عن مجالات صنع القرار السياسي (رمزي، 2004: 202).

وفي عُمان تتمتع المرأة العمانية بحق الإنتخاب والترشيح إلى عضوية مجلس الشورى العماني، كما تشغل نحو (20%) من مقاعد مجلس الدولة الذي يعين جلالة السلطان أعضاءه (وزارة الإعلام العمانية، 2010: 17).

أما عن المشاركة السياسية للمرأة الأردنية فهي كالآتي: لو تتبعنا حضور المرأة الأردنية في مجلس النواب منذ عودة الحياة الديمقراطية عام 1989حتى أخر مجلس نواب في انتخابات 2007 سنلاحظ ما يلي:

- عام 1989 شاركت النساء في الانتخابات تصويتا وترشيحا حيث ترشحت (12) امرأة ولكن لم تفز أية امرأة في هذه الانتخابات.

- عام 1993 ترشحت ثلاث سيدات وفازت سيدة واحدة.

- عام 1997 ترشحت سبع عشرة امرأة ولكن لم تفز أية مرشحة.

- وفي انتخابات عام 2003 ترشحت (54) إمرأة ، وتم خلال هذه الانتخابات طرح نظام الكوتا والذي سمح بدخول ست نساء إلى مجلس النواب ولكن ليس خارج نظام الكوتا بل بمساعدة الكوتا. عام 2007 ترشحت (199) امرأة وفازت ست نساء على أساس نظام الكوتا في حين فازت مرشحة واحدة بالتنافس الحر.

وفي آخر تعديل على قانون الانتخاب الأردني رقم (9) لعام 2010 زادت الكوتا النسائية من ستة مقاعد إلى اثني عشر مقعداً. والهدف من الكوتا ليس مجرد إيصال المرأة للبرلمان، بقدر ما هو مناقشة قضايا وهموم المرأة وإشراكها في عملية البناء والتنمية. فنظام الكوتا البرلمانية هو مبدأ معمول به منذ أكثر من نصف قرن في الأردن، حيث توجد كوتا برلمانية للبدو وثانية للمسيحيين وثالثة للأردنيين من أصل شركسي، أي إن هناك كوتا اجتماعية وأخرى دينية وثالثة إثنية (العويمر، 2010).

وفي انتخابات مجلس النواب السادس عشر فازت إثنتا عشرة إمرأة من بين (138) سيدة تنافسن للترشح لمجلس النواب في جميع دوائر المملكة باستثناء دائرة بدو الجنوب التي لم تترشح فيها أي سيدة وذلك ضمن الكوتا النسائية كما فازت واحدة بالتنافس

. http://www.leb4all.com/forum/showthread.php?

أما فيما يخص مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية فيلاحظ مايلي:

- أعطيت المرأة الأردنية في قانون البلديات رقم 29 لسنة 1983 حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية.

- عام 1994 تم تعيين (99) سيدة كأعضاء في مجالس محلية لفترة انتقالية سبقت الانتخابات البلدية.

- عام 1995 فازت تسع نساء من أصل (19) مرشحة بعضوية مجالس بلدية، وأخرى لمنصب رئيس بلدية.

- عام 1996 جرت انتخابات بلدية تكميلية ترشحت فيها عشر نساء، فازت منهن ثلاث، وتم تعيين (20) سيدة أخرى في وقت لاحق.

- عام 1999 بلغت نسبة مشاركة النساء في المجالس البلدية والقروية ما نسبته (%32.0).

- عام 2003 تم تعيين امرأة في كل مجلس قروي وبلدي في المملكه.

كما تم تقديم مشروع قانون جديد للبلديات يمنح المرأة (20بالمئة) على الأقل من المقاعد ككوتا في المجالس البلدية. وفيما يتعلق بقانون الانتخابات ومدى امكانية زيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة، فان هناك حواراً وطنياً موسعاً حول هذه القضية بمشاركة كافة فئات المجتمع المدني الأردني (**http://www.awapp.org**).

أما فيما يخص مجلس الأعيان فيمكن أن نلاحظ حضور المرأة في هذا المجلس والذي يتم تعيين أعضائه من قبل الملك على النحو التالي:

- عام 1989 تم تعيين سيدة واحدة.
- عام 1993 تم تعيين سيدتين.
- عام 1997 تم تعيين ثلاث سيدات.
- عام 2003 تم تعيين سبع سيدات
- عام 2007 تم تعيين سبع سيدات.

2- المشاركة في الحكومة

أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة الأردنية في السلطة التنفيذية فهي على النحو التالي:

- استمرت المناصب الوزارية حكراً على الرجال حتى عام 1980، حيث تم في هذه السنة تعيين أول امرأة في منصب وزاري وهي وزارة التنمية الاجتماعية.
- عام 1984 شغلت سيدة وزارة الإعلام.
- عام 1993 تولت سيدة منصب وزارة الصناعة والتجارة.
- عام 1995 وزارتا التخطيط والتنمية الاجتماعية.
- عام 1996 وزارة التخطيط.
- عام 1997وزارة التخطيط.
- عام 1998 وزارة التخطيط.

- عام 1999 وزارة التخطيط.

- عام 2009 بلغ عدد النساء اللاتي تقلدن مناصب وزارية في حكومة المهندس نادر الذهبي أربع سيدات (العويمر، 2010).

وقد أدى التعديل الوزاري في حكومة سمير الرفاعي عام 2010 إلى وجود ثلاث وزيرات في الحكومة **(http://www.awapp.org)**

وبذلك إرتفعت نسبة مشاركة المرأة في المناصب العليا من (4.1%) في عام 1996 إلى (8.8%) في عام 2002. مما يشير إلى التوجهات المتزايدة نحو إشراك المرأة في إتخاذ القرارات في القطاع الحكومي. أما على مستوى كافة الوظائف العليا فقد إرتفعت نسبتهن من (6.5%) في عام 1996 إلى (7.8%) في عام 2002 (اليونيفيم تقرير، 2004: 53).

3- المشاركة في الشؤون الخارجية: عينت أول سفيرة للأردن عام 1970،. (فهمي، 2007: 145). ثم تلا ذلك عام 2000 /2002 تم تعيين سيدتين بمنصب سفير (العويمر، 2010).

أما في إحصائيات عام 2002 فتشير إلى أن النساء شكلن نسبة قليلة من بين العاملين في السلك الدبلوماسي، حيث كانت هناك إمرأة واحدة مقابل كل (13) رجلاً. وتتركز النساء في وظيفة الملحق الدبلوماسي. حيث شكلن حوالي (16%) من مجموع العاملين في هذه الوظيفة. أما مشاركة المرأة في العمل الدبلوماسي كسفيرة فلا تزال متدنية، وشكلت المرأة (4%) فقط من السفراء. وغابت المرأة عن الوظائف العليا الأخرى في السلك الديبلوماسي كوظيفتي السفير المفوض والمستشار (اليونيفيم تقرير، 2004: 54).

وفي آخر تقرير جامع كان عدد السفيرات الأردنيات في الخارج ثلاث نساء، بينما ارتفعت نسبة النساء العاملات في السلك الدبلوماسي من (ô X Ï %) إلى (Ô X õ %) وإلى (ñ X ò í %)، للأعوام (î ì ì ï، î ì ì ñ، î ì ì ó) على التوالي. (خليل، î ì í ì) في حين تمثل المرأة في مجال العمل الدبلوماسي في مصر نحو (14%) (طه ، 2007: 271).

- وبلغت نسبة مشاركة النساء في مؤسسات المجتمع المدني في (عام 2007) على النحو الآتي: (7.5%) في الأحزاب السياسية، و(20%) في النقابات العُمالية، و(23.3%) في النقابات المهنية، و(25%) في المجالس البلدية، و(26.2%) في المؤسسات التطوعية (خليل ، 2010).

تظهر الدراسة التي أطلقتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، أن المرأة تشكل ما نسبته أكثر من (44%) من مجموع العاملين في القطاع الحكومي، وهي نسبة تبدو جيدة للوهلة الاولى إلا أن النظر في بعض التفاصيل يظهر أن المرأة لا تحتل من المناصب القيادية سوى (10%) وفي الوظائف الإدارية الوسطى (18%) فقط http://www.elaph.com/Web/Economics/2010/11/608315.html?

- إرتفع عدد النساء في وظائف الفئة العليا خلال الفترة (2004–2009) إلى أن بلغ في (عام 2009) (14) سيدة، أي ما نسبته (8%) من إجمالي شاغلي الوظائف العليا في الدولة. وقد شملت الوظائف التي احتلتها المرأة في الأردن: وظيفة أمين عام لكل من وزارتي الصحة والمياه والري، ومدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، ومدير عام دائرة الشراء الموحد، وأمين عام للجان والمجالس الوطنية التالية: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، والمجلس الأعلى

للسكان، والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، ومجلس التمريض الأردني، إضافة إلى وظيفة مدير التلفزيون الأردني، ومحافظ في وزارة الداخلية، ومستشار في رئاسة الوزراء وديوان التشريع والرأي، ومدير دائرة الإعلام والاتصال في رئاسة الوزراء (خليل، 2010).

إن مشاركة المرأة في صنع القرار تتطلب تمكيناً قاعدياً واسعاً لإعداد قيادات نسائية شابة وإفساح المزيد من الفرص للنساء، ولا بد من التنويه بأنه قد تم أخيرا تعيين قاضية كرئيس محكمة،وذلك لأول مرة في الاردن، فبعد نحو (14) عاماً على تعيين أول إمرأة قاضية في الأردن القاضية تغريد حكمت، عززت المرأة من مكانتها في القضاء بالدعم الملكي السامي، بصورة لافته ليصل عددهن 48) قاضية، يتبوأن مراكز مهمة في السلك القضائي، مما يعتبر نقلة نوعية في تاريخ القضاء الأردني، ويشير إلى مزيد من التقبل لحق المرأة في الولاية القضائية العامة **(http//www.awapp.org).**

وعلى الرغم من أن المرأة حققت بعض التقدم في العديد من المجالات، ورغم الجهود المبذولـة من أجل زيادة مشاركتها في مواقع السلطة وإتخاذ القرار، إلا أن تأثيرها ما زال محدوداً. (فهمي، 2007: 143). بمعنى أنها مازالت تواجه الكثير من العقبات التي تحد من مشاركتها السياسية، وتشكل عوامل معيقة لتنمية المرأة وزيادة فعاليتها في المجالات السياسية والإدارية على العموم.

ومن أبرز هذه المعيقات كما كشفت عنها الدراسات المختلفة:

1- عدم وجود وعي كافٍ لدى شريحة من النساء، بسبب غياب التعليم أو إنخفاض مستواه لديهن، الأمر الذي يحد من قدراتهن على الإسهام بفاعلية في النشاطات المختلفة، بل وربما يغيب عن أذهانهن أهمية الأدوار المناطة بهن في المجتمع .

2- مازالت العصبية القبيلية تشكل عبئاً مضاعفاً على المرأة بسبب مكانتها في المجتمع وضرورة طاعتها للولي، حيث أن تغيب المرأة عن العمل السياسي جعلها تعتمد على الرجل (الأب أو الأخ أو الزوج) في عملية الإختيار السياسي .(//local.taleea.com/archive/newsdetails.php?)

أضف إلى ذلك معيقات مازالت تحول دون وصول المرأة للمناصب العليا بما في ذلك ترشحها للبرلمان حيث من الواضح أن المرأة العربية مازالت :

تواجه العديد من العوائق الإجتماعية المرتبطة بالموروث الثقافي والتقاليد السائدة والتي تكرس الصورة السلبية عن المرأة. وتحد في كثير من الأحيان من مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام والحياة السياسية بشكل خاص. و " بينما تعاني النساء في المجتمعات الصناعية من ظاهرة السقف الزجاجي والتي تحد من تطورهن المهني، مازالت المرأة العربية تعاني من وجود جدران سميكة تمنعها من الإنتقال من المحيط الخاص إلى المحيط العام " (اليونيفيم تقدم، 2004: 278) .

ذلك إن ممارسة المرأة لأي دور قيادي مازالت تواجه برفض شديد لأن ذلك الدور للمرأة يتعارض من وجهة نظرهم مع دورها النمطي كتابعة لهم في المنزل. (www.alwatan.com/data/20080311/innercontent.asd?)

من هنا ارتبط الإنجاز بالذكور، وشاعت الأفكار والتقاليد التي تشجع على إحتباس المرأة والخوف المستمر على مستقبلها، ومع الأسف فهذه الأفكار يعاد إنتاجها بطريقة أو بأخرى بواسطة بعض المناهج التعليمية والمواد الإعلامية (فهمي،2007: 127).

كما يكرس هذا التنميط وتعمل على إدامته ظروف أخرى منها:

ضعف التجربة السياسية ومحدوديتها لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن، حيث تعاني الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى من الضعف وعدم الاستقرار مما ينعكس بشكل سلبي على الارتقاء بدور المرأة في السلم السياسي.

كما أن ضعف نشاط المرأة في الميدان الاقتصادي أدى إلى تبعيتها للرجل، وبالتالي صعوبة اعتمادها على نفسها في تقرير ما هو مناسب لها نتيجة لقلة الموارد المالية بين يديها والتي تمنعها من اتخاذ قراراتها بعيدا عن الرجل (العويمر، 2010).

أضف إلى ذلك أن الأطر الأدارية أو المؤسسية لا توفر للمرأة العاملة عادة المناخ الداعم، ومثال ذلك نقص تسهيلات رعاية الطفل اليومية بالرغم من أن القانون يلزم معظم المنشآت بإنشاء دار ملحقة بها لرعاية أطفال النساء العاملات بها.وعادة ما يمنع عدم توافر نظام الساعات المرنة المرأة من الموازنة بين إحتياجات الحياة الخاصة والإيفاء بالتزامات العمل اللازمة لترقيتها (اليونيفيم تقدم، 2004: 278) .

وأخيراً غياب الثقة بالنفس عن الكثيرات من النسوة العاملات، وغياب الوعي بحقوقهن القانونية وما كفلته لهن التشريعات المختلفة، كذلك عدم معرفة الرجل بتلك الحقوق يوقعها في

مشكلات جمة، كما أن الفهم الخاطئ لما ورد في أحكام الشريعة الإسلامية يدعو إلى إعادة النظر، وهنا لا بد لنا من الوقوف قليلاً عند الوضع القانوني للمرأة: فعلى الرغم من أن الدستور الأردني ينص على المساواة إلا أن الفجوة ما زالت موجودة بين واقع التشريعات وقصور التطبيق العملي (فهمي، 2007: 129)، حيث يلاحظ أن قوانين العمل لا تساوي دائما بين الرجل والمرأة في نفس العمل، وإذا ساوت بينهما فإن تطبيق القوانين يتخطى جوهر المساواة (اليونيفيم، 1999:30).

كذلك يتناقض توجه النوع الإجتماعي التقليدي الذي ينعكس في التشريعات مع حقوق النساء الدستورية كمواطنين متساويين. وفي هذا المجال يقول إيرتريية: سوف أعترف بتفاؤل غير ساذج، بوجود تقدم عام يكمن من وجهة نظري في فكرة الديمقراطية. أما إدراج المرأة في أطر قانونية حديثة فلا يعني بالضرورة حدوث مساواة في ممارسة الحقوق القانونية والمدنية والسياسية، فحتى وإن كان على المرأة الحضور جسديا في مكان الإقتراع لتدلي بصوتها الإنتخابي، إلا أنه في بلدان عديدة، غالباً ما يقوم الأب أو الزوج أو الأخ أو الأبن بوضع الورقة نيابة عنها في صناديق الإقتراع (إيرتريية، 2003: 275).

أما جون ستيوارت ميل فقد كان له رأيه في سيادة التأثير الإجتماعي، والقانون الذي يخضع المرأة للرجل. يقول: " من الخطأ أن يبقى المبدأ الذي يحكم العلاقة الإجتماعية بين الجنسين مرتكزاً على عملية إحياء النساء، حسب القانون، على الخضوع للرجال، ذاك هو أحد الأسباب المهمة، التي تعرقل التطور الإنساني، لهذا يجب أن نقيم محل هذا القانون قانوناً آخر يسمح بإقامة المساواة الشاملة بين الرجل والمرأة " (بنسادون، 2001: 12، 13).

إن تعليم المرأة لن يحقق المرجو منه ما لم يكفل لها الحق في التمتع بالأهلية القانونية في الشؤون المدنية و إبرام العقود وإدارة الممتلكات والحق في ممارسة كافة المناشط الإجتماعية أسوة بالرجل (الباشا، 2001: 5).

وفي العديد من الدول العربية،على سبيل المثال، يحصل الموظفون المتزوجون فقط على الإعفاءات الضريبية عن بدل الأسرة أو مزايا تعليم الأطفال أو مزايا السكن المباشرة، كذلك فإن حقوق النساء في العمل والسفر وفي منح الجنسية لأبنائهن وممارسة مسئوليات الوصاية يتم التعدي عليها في المواد القانونية (اليونيفيم تقدم، 2004: 60).

وبخصوص المادة 15 الفقرة الرابعة في إتفاقية السيداو (مساواة المرأة في حرية التنقل والإقامة والسكن) ونصها " تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالقانون المتصل بحركة الأشخاص وحرية إختيار محل سكناهم وإقامتهم " (الرعوبي، 1997: 89)، أبدت ست دول عربية تحفظها على هذه الفقرة وهي الجزائر، البحرين، الأردن، المغرب، سوريا، تونس (اليونيفم تقرير، 2004: 83).

وبخصوص المادة (16) والتي تنص على أن تتخذ الدول الأطراف كافة الإجرءات المناسبة للقضاء على التمييز ضد النساء في كل الأمور الخاصة بعلاقات الزواج والأسرة، على أساس من المساواة بين الرجال والنساء، بحيث تكفل هذه الدول نفس الحقوق والواجبات في كل مايتعلق بالزواج من حق إختيار الشريك والحياة الزوجية بكافة مناحيها، فقد أبدت العديد من الدول العربية بعض التحفظات على بعض الفقرات حيث لا يعتبر الأردن نفسه ملزما بالموافقة على الفقرة (1) (ج) المتعلقة بالحقوق النابعة من فسخ الزواج بالنسبة للنفقة والتعويض كذلك الفقرة (1) (د) و (ي) من نفس المادة (المصدر نفسه، 84، 85).

أما في ليبيا فللمرأة الحق القانوني لإختيار الترتيبات التي ترضى عنها بما في ذلك الحق في طلب الطلاق في حالة زواج زوجها من إمرأة أخرى ولها حضانة كاملة لأطفالها بعد إنتهاء عقد الزواج (اليونيسيف، 1997: 53) .

ولكي تتمكن المرأة من القيام بدورها خير قيام لا بد لها أن تمتلك المقدرة وأن تتمتع بحرية الإختيار وحرية التعبير عن الرأي، وهي حقوق كفلتها القوانين والتشريعات المستقاة من الدستور (المجلس القومي للطفولة والأ مومة، 1994: 155) .

وبالنسبة لمشاريع القوانين التي تعكف اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة على إعدادها فهي مشروع معدل لقانون الضمان يتضمن تاسيس صندوق الأمومة، بحيث يتم دفع رواتب الامهات العاملات خلال فترة إجازة الأمومة من هذا الصندوق، بدلاً من قيام صاحب العمل بذلك، حتى لا تكون رواتب إجازة الأمومة إحدى الذرائع التي يحجم أصحاب العمل بسببها عن توظيف النساء، ومشروع قانون صندوق النفقة ليمثل ضماناً لدفع نفقة المرأة المطلقة الفقيرة وأطفالها، حين لا يدفع الزوج مثل هذه النفقة لسبب أو لآخر، ومشروع قانون الحماية من العنف الاسري و أما على الصعيد الاجرائي فقد تم أخيرا التعميم من قبل رئاسة الوزراء على جميع الدوائر بضرورة مساواة شهادة المرأة بالرجل في المعاملات الادارية، كبيع وشراء الاراضي http://www.awapp.org .

مفهوم الثقافة

الثقافة ظاهرة تاريخية يتجدد تطورها بتتابع النظم الاقتصادية والاجتماعية، وتتخذ الثقافة في أي مجتمع طبقي، طابعاً طبقياً سواء فيما يتعلق بمضمونها الأيديولوجي أو أهدافها العميقة.

وتعني الثقافة من وجهة نظر علماء الإجتماع جوانب الحياة الإنسانية التي يكتسبها الفرد بالتعلم لا بالوراثة. ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تفتح لهم آفاق التعاون والتواصل (غيدنز، 2005 : 82) .

ومن الجدير ذكره التمييز بين الثقافة المادية (الآلات والخبرة في ميدان الإنتاج وغير ذلك من الثروة المادية) والثقافة الروحية (أي المنجزات في مجال العلم والفن والأدب والفلسفة والأخلاق والتربية ... الخ) وتعد أفكار التقاليد كما تعد الأنساق الثقافية، نتاجاً للفعل من ناحية، كما يمكن النظر إليها بوصفها عوامل شرطية محددة لفعل مقبل (الساعاتي، 2006: 119).

وقد يكون الفرد منتجاً للثقافة وحاملها، ولكنها لا تستطيع أن تنمو وتزدهر إلا بين المجموع، وتبدأ هذه العلاقة من خلال الحالة الوظيفية والتعامل مع الآخرين، من خلال الأسرة والأبناء والزوجة، ومن ثم المجتمع، وذلك كله له مقومات ونماذج وصيغ للتعامل، وهذا التعامل الذي تطور عبر التاريخ، واكتسب تراكماً معرفياً في كل جوانبه، وهو سمة مهمة يحقق حالة من التوافق والإشباع لرغبات جديدة واستجابات جديدة، وعامل التكيف وعامل الاستنباط لهذا الفعل أو ذاك (الدرويش ، 2003: 8).

فكلمة الثقافة أكثر كلمة شهدت إنتشاراً وازدهاراً، وليس هناك مفهوم أكثر تداولاً واستخداماً ككلمة الثقافة، التي تندرج تحت إتجاهين، الاول إتجاه واقعي يرى أن الثقافة كل ما يتكون من أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع أو جماعة معينة من البشر، والثاني إتجاه تجريدي يرى أن الثقافة مجموعة أفكار يجردها العالم من ملاحظته للواقع المحسوس الذي يشمل كل أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع أوجماعة معينة (أنظر عبد الغني، 2006).

ويتبين من ذلك الصلة الوجودية بين الثقافة والمجتمع، بمعنى أن وجود أحدهما يستدعي بالضرورة وجود الآخر، وتتضاءل الصعوبة حول أقسام الثقافة، فالسائد عند معظم العلماء، أن الثقافة تقسم إلى قسمين: مادي Material ولا مادي Un material، ففي العائلة تكون المساكن والآثاث والطعام عبارة عن الجانب المادي، ويكون الزواج والسلطة الأبوية أو تعدد الزوجات أو وحدانية الزوج عبارة عن الجانب اللا مادي، والجانبان لا يمكن فصلهما إلا من أجل التحليل والدراسة (الدقس، 2005: 60) .

ويعرف البعض أنثروبولوجيا الثقافة بأنها حقل متخصص في دراسة نمط الحياة الإنسانية عبر مئات السنين فالحاضر المعاش يعبر عن ثقافة متراكمة إستمرت لفترات زمنية عبر التواصل الإنساني والتناقل عبر الأجيال (Chen Chi: 1987:22).

* من أين تأتي الثقافة...؟

من المجتمع .. ؟ أم التاريخ .. ؟ أم الدين ..؟ أم عمليات التفاعل بين الأفراد ..؟ أم التقاليد والشعائر والطقوس ..؟ أم التراث الشعبي..؟

الحقيقة أن الثقافة تأتي من كل هذه المصادر أو المنابع، وترتوي من أكثر من منبع، وتلك هي إشكاليتها، فالثقافة هي فعل تفاعل يترجم إدراك الانسان بكافة تجلياته الفطرية والتركيبية، ويجد المرء في الثقافة خاصة الشعبية منها، نماذج جاهزة تحوز على صدقية كبيرة في بيئته ووسطه، يعتمد في تبنيها بشكل تلقائي على كونها شائعة ومعممة (أنظر عبد الغني، 2006).

لذلك لايمكن الفصل بين الجوانب الحياتية للمجتمع: السياسية والإقتصادية والثقافية والفكرية وبين حالات الإبداع التي تستلزم مقوماتها وأسسها التي تسهم في رفع وتيرة هذا الإبداع من أجل النهوض بالمجتمع بشرائحه كافة.

ففي حالات القهر والإستعباد والتشتت الفكري لا يمكن أن يحصل الإبداع الثقافي فالموروث الفكري الذي يتلون في كل جوانب الحياة وعصورها يعطي سمة أساسية لهذا الموروث الذي يشكل حالة متفردة وخصوصية لكل مجتمع على حده.

وعلى مستوى العلاقات الأسرية تفرض العلاقات من قبل الآباء والأمهات نوعية السلوك للأبناء ضمن مجموعة من المعايير والتراكيب، يجمع بين مكوناتها الدين والعادات والتقاليد وقيود المجتمع الضيق، ولكن تسارع وتيرة الحياة والإتصالات والمعلوماتية وإشراك المرأة إلى جانب الرجل جعلت هذه المعايير للضوابط الإجتماعية تذوب، لتحل محلها ضوابط أخرى وتصل إلى القانون أيضاً الذي يشمل كل شرائح المجتمع، ومع هذا تظل قوانين المجتمع هي أقوى من القانون الوضعي في أغلب الأحيان. وفي بعض المواقف قد يتمسك الفرد بالنظم الإجتماعية أكثر، وإن كانت تعارض القيم الروحية والقانونية في بعض الأحيان كما في مسألة الثأر، وقد نرى هذه الرابطة القوية لدى المجتمعات القبلية (الدرويش، 2003: 43، 44).

عناصر الموروث الثقافي

إن الموروث الثقافي مستودع متراكم من المعارف والمعتقدات والقيم والفنون والأخلاق والعرف والعادات، وسائر أساليب حفظ البقاء التي إكتشفها الإنسان بإعتباره يعيش بين جماعة تنتج هذا التراث وتحافظ عليه وتؤمن به وتؤيده.فهو ضابط للسلوك، ومنمط للأدوار، ومحدد للمكانات.

إن العادات الإجتماعية تتشكل عبر المجموعات الإنسانية من خلال الأفكار والمشاعر والأهداف المشتركة التي تعبر عنها بسلوكات معينة تتبعها المجموعات المشتركة وتلاقي القبول الجمعي فتشكل النظام الإجتماعي (Beals, 1967: 5) .

أما الوجه الآخر للموروث الثقافي إلى جانب تسهيل الحياة الإجتماعية من خلال تحديده لأساليب التصرف وآلياتها لتحقيق مصالح الأفراد وقضاء حاجاتهم بشكل ميسور ومقبول، فهو من وجه آخر، مقاوم للتغيير بطبيعته، إذ إعتاد المجتمع أن يضفي على الموروثات الثقافية إحتراما شبيها بالقدسية، وهذه حالة قد تتعارض أحيانا مع حاجة المجتمع أو بعض فئاته، إلى تغيير ما اعتادت عليه من أنماط التصرف، أو التفكير، أو الإعتقاد، أو العمل، أو الدور، وذلك استجابة لعوامل ومتغيرات مختلفة، الأمر الذي قد يصطدم أحيانا مع بعض الموروثات الثقافية التي تقف في صف المعارضة من هذا التغيير، فيحدث التصادم بين هذه الموروثات، وبين بعض أفراد المجتمع وفئاته، كما هو الحال بالنسبة للمرأة في المجتمع العربي حين تجد نفسها في صراع مع بعض عناصر الموروث الثقافي، التي شكلت على مر السنين صورة المرأة وأدوارها بطريقة أصبحت معيقة لتمكين المرأة وتطلعاتها المعاصرة إلى مزيد من المشاركة والتمكين

وعند التركيز على علاقة الثقافة بالنساء لا بد من الإشارة إلى مجموعة من الملامح العامة الكاشفة عن التأثير المتبادل بين الثقافة السائدة في المجتمع، وتبعاتها على علاقات القوى بين الجنسين. وحين ننظر للثقافة من منظور نسوي فإننا نتتبع مظاهر الوجود النسائي في إطار الثقافة السائدة، واوجه التنميط والتشكيل الثقافي للمجتمع رجالا ونساءا، إلى جانب إدراك ماتحمله الثقافة، بإعتبارها سلطة غير مرئية، من مبررات للقهر جنبا إلى جنب مع إمكانات التغيير. ونظرا لكون الثقافة قائمة على علاقة جدلية مستمرة مع المجتمع، فإن أهم خصائصها المنطقية

هي المرونة بما يتيح إستيعاب التغييرات التي تطرأ على الفكر السائد كنتيجة لخبرات الحياة اليومية، وخاصة في عالم تتزايد فيه قنوات المعرفة وأشكالها ومضامينها (كمال ، 2005: 4).

المرأة في الثقافة الشعبية:

للموروث الثقافي أثرة في تكوين الأفكار والرؤى التي تنعكس بدورها على الأوضاع الإجتماعية، وتبدو بوضوح في علاقة الأفراد ببعضهم البعض والسلوكيات والإتجاهات المختلفة، ويأتي الموقف من المرأة كأهم المؤشرات التي تؤكد السمات الأساسية لثقافة دون غيرها، وللثقافة الشعبية خصوصيتها في هذا الإطار، فكيف صورت المرأة ؟ وكيف عالجت قضيتها ؟ وهل تمكنت من نقل الواقع الفعلي المعاش ؟

إن تقسيم الأدوار بين الرجال والنساء يعود أصلاً إلى التصورات التي ينتجها المجتمع بتأثير عاداته وتقاليدة وثقافته، حيث الموروث الثقافي يشكل الجزء الأكبر من مكونات اللاشعور المتغلغل في أعماقنا، وهذه الرؤية متوارثة عبر الأجيال وتضرب بجذورها لكي تحدد لكل من الذكر والأنثى طريقته في الحياة ورؤيته، فمن خلال البحوث والتحليل لأشكال ثقافية تراثية في الأدب الشعبي والأغاني والسير الشعبية والملاحم، برزت رؤية موروثنا الثقافي لقضية الجندر التي شغلت الباحثين المهتمين بقضايا المرأة والتنمية ومشاركاتها عامة، ويجب الإشارة هنا إلى أن إرتفاع معدلات التعليم وزيادة فرص العمل لا يعتبر مؤشراً على فهم أفراد المجتمع لقضية النوع الإجتماعي. إذ مازالت القيم الإجتماعية ترفض مساواة المرأة بالرجل بحجة أهمية الأدوار الأمومية والزوجية في حياتها التي يجب أن تكون لها الأولوية. وتكمن أهمية التعرف على موروثنا الثقافي في مساعدتنا على فهمه وإجراء تعديلات لتصبح بعد فترة جزءاً من التراث، بالإضافة إلى ضرورة الكشف عن الجوانب الإيجابية فيه لتكريس مفهوم المشاركة. خصوصا أن

الرؤية للإختلافات بين الرجل والمرأة إرتكزت على عوامل ثقافية وإجتماعية بحتة (الخضر، 2005). وعلى العموم فإن التراث الشعبي وعلى الصعيد العالمي قد قرر منذ القدم مركزاً أسمى للرجل وجعل المرأة في منزلة أقل منه وجعله مسؤولاً عنها.

ونجد هذا واضحاً في الامثال الشعبية على سبيل المثال، والتي تمثل فلسفة الجماهير وسلاحها القوي الذي تشهره لكي تحمي نفسها وعاداتها وتقاليدها وقوانينها، ويعتبرها البعض مصدرا من المصادر الهامة للتاريخ الاجتماعي لأي أمة (العبد ، 2006:171).

وتعكس الأمثال الشعبية فيما تعكس مشاكل الفرد العاطفية وقلقه النفسي، وبعضا من قيمه ومثله التي تطبع شخصيته... وقد وصل الينا من خلال الرقم المسمارية الكثيرة مجموعة من هذه الأمثال التي يعود بعضها إلى منتصف الألف الثالث قبل الميلاد وحتى العصور اللاحقة، ومنها ما يتعلق بالحالة الإجتماعية، وبصورة خاصة الأسرة وعمادها المرأة، وهي تعكس لنا صورة لمجتمعات حضارية وناضجة، يخيل إلينا ونحن نقرأ المثل، وكأن قائله يعيش مفاهيم العصر الحالي المتقدم حيث يقول المثل القديم: تزوج حسب إختيارك، وأنجب أطفالا كما يرغب به قلبك (القيم ، 1997: 82).

أمافي المجتمع العربي التقليدي، فتقوم الثقافة التقليدية على مبدأ الإعلاء من شأن الرجل وقيم الرجولة، ولكنها تتركز حول قيمة هامة هي ضرورة تحمل المسؤولية في مختلف مواقف الحياة وشتى المجالات العالمية والمتخصصة، بحيث يرتبط ذلك بالذكور أكثر من إرتباطه بالإناث، على إعتبار أن الذكور أكثر إيجابية وأكثر قدرة على تحمل المسؤولية، وأكثر عقلانية في القرارات وتنفيذها، كما ينعكس ذلك في العلاقات والأنشطة داخل كل أشكال العائلة التي توجد في العالم العربي، الأسرة الممتدة والأسرة النووية، وأشكال التنظيم القبلي وتفرعاته المختلفة.

وتشترك الثقافة الذكورية (الأبوية – البطريركية) في إعطاء أولية تكاد تكون مطلقة للرجل (الذكر)، مع تهميش دور المرأة وعدم الإعتداد برأيها، أو على الأقل التهوين من شأنها وفاعليتها في حياة المجتمع، لذلك يتم تنشئة أعضاء المجتمع وأفراده منذ البداية ومنذ الميلاد وسنوات الطفولة المبكرة، على تقبل هذه التفرقة والعمل بمقتضاها، ويعد عنصر التقبل عاملاً هاماً في ترسيخ قيم الذكورة و المباديء التي تقوم عليها تلك القيم. وهناك أحد الامثال المأثورة عن مشاعر الأم إزاء حملها وولادتها للذكر والانثى في المجتمع المصري :

لما قالولي.. ده غلام إنشد ظهري وإستقام

ولما قالولي.. دي بنية إنطبقت الدار علية

أما في المجتمع الفلسطيني التقليدي فقد آثرت الثقافة التقليدية موت الوليدة الأنثى، حيث قال المثل: من ماتت وليته من حسن نيته. وهم البنات للممات كما هو الحال في المثل المصري.

وهناك مثل شعبي آخر يشير إلى تمييز الذكر بوضوح حيث يقول في المرأة التي تنجب ذكراً:

حطت عجلها وطوت رجلها أي جاءت بالذكر فأمنت على مركزها في الأسرة.

من هنا نجد النظرة المتميزة للذكر منذ ولادته.... حتى من الأم إزاء أولادها ذلك أن الذكر في المجتمع الأبوي... والثقافة الذكورية، هو الذي يحمل إسم العائلة، ويحافظ بالتالي على وجودها وإستمرارها وذلك على العكس من الأنثى التي تنتقل إلى عائلة أخرى (الساعاتي، 2006: 311، 312).

كثيرة هي الأمثال الشعبية التي تناولت أوضاع المرأة وصورت نظرة المجتمع إليها بدءا من الإختيار الزوجي .... إلى العلاقة الزوجية نظراً لإتساع نطاق هذه العلاقة وما فيها من

نماذج عديدة من التصورات والإتجاهات، وقد عكست هذه الأمثال وضع المرأة ومكانتها في المجتمع وأوضحت قسوة الزوج وتبعية الزوجة وعدم الثقة بها، حيث ينصح المثل بإظهار العنف معها ... في هذا المثل " المرأة مثل السجادة ما بتنظف إلا بالخبط " وهذا يعطي دلالة واضحة على مكانة المرأة المتدنية في المجتمع، وهذا مؤشر على عدم الإستقلالية، وهناك أيضا النظرة السلبية التي ترى المرأة من منظور الدونية وتحث على عدم الثقة وأخذ المشورة منها "وشاوروهم و إخلفو شورهم" وتأتي الفتيات كهمٍ للأباء والأهل ويحرصون على التعامل بوعي وحذر وتخوف معهن، حتى يلقوا بالمسؤولية على الزوج ليكمل مهمة الأب، فهن دائما تابعات للأخرين من وجهة نظر المثل الشعبي العاكس لنظرة المجتمع: " البنت بلية وهم البنات للممات " وقد عظمت من قيمة الزواج وأهميته بالنسبة للمرأة وذلك بإعتبارها كائنا دونيا يستمد مكانته من خلال الرجل أيا كان وضعه.

كما نسبت الكثير من الأمثال الشعبية الصفات السلبية كالغدر والخيانة وعدم صواب رأي المرأة وفكرها، ولم يستثن من هذه الأمثال إلا المرأة – الأم، وقد نالت أعلى مكانة نسبيا للمرأة، بيد أن معظم الأمثال تضمنت أحكاما متنوعة تتسم بالإلتباس والتناقض والرؤية المتشائمة لعالم الأنوثة، وتصوير الموقع المتميز للرجل في المجتمع التقليدي ومقابلته للمرأة وطباعها والتي ترد تصرفاتها إلى حسها الأنثوي بدلاً من أن ترد إلى السياق الإجتماعي والواقع الثقافي (الخضر، 2005) .

ومن الأمثال الجزائرية: جاء مَرتيت غدْا مَنتِيتْ، غْداء بَابَاك، نجيك أنا، من ذَاكْ الهم أبكْيتِ أنا. ولهذ المثل قصة حسب روايتها، إذ يعزى لفتاه حديثة الزواج رأت أمها دموعها، فظنتها تبكي إشتياقا ووحدة، فطمئنتها الأم بأن لا تخاف ولا تحزن، لأنها لن تكون وحيدة، فإن

غابت عنها مرة فوالدها يأتيها مرة، لكنها فاجأتها بأن هذا الحضور هو سبب همها، فزوجها رافض له (بو طارن، 2003: 53) .

ويدل هذا المثل على تبعية المرأة لزوجها فهي لا تمتلك حتى أن تستضيف أهلها في بيتها بعد الزواج، فالبيت ملك للزوج وله حق التصرف فيه والمرأة بداخله كائن تابع.

ولو عدنا إلى الأمثال السومرية لوجدنا الزوجة فيها عماد البيت والأسرة، فيجب عليها أن تكون مدبرة ماهرة، فيما يتعلق بأمور بيتها المعيشية، وإلا فهي وبال يحل في البيت، ويحوله إلى دمار تهون عنده جميع قوى البشر، وفي هذا المعنى يقول المثل السومري: الزوجة المبذرة التي تعيش في بيت هي أسوأ من جميع الأشرار (القيم، 1997: 83).

وفي مصر هناك مثل يقول: " ربي إبن إبنك وإبن بنتك لأ .... وإزرع أرضك وأرض غيرك لأ .... وإحكم بطبعك وطبع غيرك لأ " أما في لبنان فهناك مثل يعطي نفس المعنى حيث يقول: " إبن إبنك إبن الحبيب وإبن بنتك إبن الغريب ".

وتكفي هذه الأمثال لإظهار طبيعة الثقافة الذكورية التي تتغنى بالذكر وتعلي من شأنه على حساب الأنثى وتمتد هذه النظرة الثقافية والإجتماعية إلى مختلف مناحي المجتمع العربي الذكوري بحيث يكاد الذكر دون الأنثى ينفرد بممارسة الأعمال، وإحتلال مراكز يتم حرمان المرأة منها نتيجة التمييز بين الجنسين والقائم على وجود بعض الأراء والأفكار المتوارثة عن طبيعة تكوين الأنثى جسمياً ووجدانياً وذهنياً (الساعاتي، 2006: 313).

إن صورة المرأة في المثل الشعبي لا يؤمن بها عامة الناس فحسب بل هي صورة يركن إليها الكثير من العارفين والمثقفين حيث تقتضي الضرورة أن ينفصلوا عن وعيهم سواء بفعل

الضغط الإكراهي الواقع عليهم من سلطة المجتمع، أو بفعل الإنزياحات التي يحبذونها ويختارون سياقاتها عند إلتباس علاقتهم بالمرأة، حيث يمارس المثقف إستلابا ذهنيا لمعارفه تجاه المرأة، وتتحقق هذه الفنتازيا بالإستعانة بالموروث الثقافي، وإن كانت التشريعات والقوانين والواقع الحديث الذي وصلت اليه المرأة قد إتسم بالتطور والوعي، إلا أن التحولات المفاهيمية تجاه المرأة والنظرة إليها لا تزال مهيمنة في إدارة هذا الصراع، وبالتالي عزل المرأة وتهميشها، أما المرأة من خلال النظم المفروضة فإنها تسعى إلى تهيئة نفسها نفسيا وجسديا، لذلك فصورة المرأة في الثقافة الشعبية تأسست على نمط يقوم على السيطرة والتهميش وإستغلال الخصائص البيولوجية والنفسية وانعكاسها على المنظومة القيمية والفكرية والثقافية في المجتمع الذي يورثها لأفراده لتستمر هذه الصورة حتى مع الحضارة والجدارة التي تتمتع بها المرأة حالياً، و مع تحقيقها لبعض المكتسبات فإنه ينظر إليها على أنها ضلع قاصر وتابع لعالم الذكور (الخضر، 2005)

وتكمن أهمية دراسة التراث في أن محاولة التخلص من الماضي وآثاره عملية مستحيلة من الناحية الواقعية العملية، وإن بدت ممكنة من الناحية النظرية ذلك أن وقائع الماضي وحقائقه تشكل الجزء الأكبر من مكونات الشعور في عقول المعاصرين.

ومن الخطأ، أن ننظر إلى الأمثال الشعبية على أنها مجرد شكل من أشكال الفلكلور، وإنما هي في الواقع، على حد قوله عمل كلامي يدعو قوة معينه إلى التحرك، وإن هذه الامثال إنما هي إنعكاسات لحياة الشعب الإجتماعية (الساعاتي، 2006: 329).

ويتأكد الدور السلبي الذي تلعبه الأمثال الشعبية في تدعيم النظرة التقليدية إلى المرأة من خلال إستطلاع إتجاهات الرأي العام حول مكانة المرأة من خلال الأمثال الشعبية الذي أجري على عينة قوامها (855) مبحوثاً، وتبين أن تقدير المرأة يستمد من خلال الرجل، كما تستمد

المرأة مكانتها الإجتماعية من خلال إنتمائها إلى طبقة معينة، وأوضحت هذه الدراسة عمق تأثير هذه الأمثال على المبحوثين.

وتبين من تحليل الأمثال الشعبية السائدة في مصر وعددها (1472) مثلا وجمعها إبراهيم شعبان في رسالته لدرجة الماجستير أن منها (480) مثلا تدور حول المرأة بنسبة (33.2%)، وتصور هذه الأمثال الفتاة، محافظة حبيسة المنزل، إي في إنتظار العريس الذي لا يُسمح لها بإختياره، كما تصور هذه الأمثال جمال هذه المرأة الحسي، وأهمية النسب، وطبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة علاقة سيطرة من الرجل وضعف من المرأة (العبد، 2006: 172).

المرأة والغناء الشعبي:

يتعامل الفرد وفق سيكولوجية معينة مع الآخرين والأشياء فيمتزج الألم والفرح في مظاهر تتجسد في الغناء الشعبي، الذي يعبر عن حالات إجتماعية وطقوس محلية يفصح فيها عن مكنونات لا يمكن التعبير عنها إلا في الغناء الشعبي . وينشأ هذا الغناء وفق تعامل خاص مع الأدوات والسير وسباق الخيول، ولا يقتصر الغناء الشعبي على الجانب الترويجي وإنما يجسد مجموعة قيم تراثية ودينية والجانب الإنساني والعاطفي وما يجيش بالنفس، ليعطي صورة متأصلة في أبيات وإيقاعات ورقصات شعبية وبآلات بسيطة أحيانا، وطقوس النساء تختلف عن طقوس الرجال في الأعراس و الحفلات، وكذلك في الغناء الفردي. وفي بعض المجتمعات تكون حفلات الغناء مختلطة نساءاً ورجالاً، وهذا الإختلاط فيما بينهم لا يمكن أن يولد حالة من السوء، ونرى هذا المظهر ممنوعا خارج فترة الإحتفال (الدرويش، 2003: 46).

المرأة والأدب الشعبي:

إن إطلالة على صورة المرأة في إحدى السير الشعبية الشهيرة قد تعكس مظاهر وعي المجتمع الشعبي بوعي المرأة ومعالم مكانتها لديه (بدر، 2007: 1).

ففي السيرة الهلالية على سبيل المثال تولدت القصص الغنائية والشعرية، وهذا النوع من الأغاني الفلكلورية الملحمية كان في الأصل أغاني تؤدى بمصاحبة الموسيقى والرقص. وكثيراً ما تفيض هذه الأشعار الغنائية في التمثيل بالشخصيات التاريخية والأسطورية والخرافية، وهو ما يمكن أن نجده أيضا في الفلكلور الأوروبي بعامة، ومنها أغاني الملك كنوف على ضربات المجاديف للماء، وأغاني الكهنة المنشدين، وأغاني النساء وهن يطحنّ بالرحى، وأشهرها أغنية تحكي معاناة الملك (بيتاكوس) الذي قُضي عليه بأن يمضي بقية عمره يطحن بالرحى، مثلما حدث في أغاني " سعدى " إبنة الزناتي خليفة قائد جيوش تونس، حين إغتاله خصمه دياب بن غانم، والذي كان يعشق سعدى التي كانت تحب بدورها مرعي، فكان أن سجنها دياب تطحن الرحى، وترتدي ثياب الخيش عندما رفضت حبه. ولعل السيرة الهلالية من أبرز السير والملاحم العربية التي تولدت عنها أعمال قصصية وشعرية ومنها المواويل مثل موال عشق سعدى لمرعي، وعزيزة ليونس (بدر، 2007: 3).

ومن دراسة قصص ألف ليلة وليلة تبين أن المرأة تحتل النظام الأول في أحداث الليالي، وأن النمط النسوي الشائع في الليالي هو نمط الجواري، وأن أكبر دور قامت به المرأة في هذه الليالي دور العاشقة، كما ركزت هذه الليالي على كيد النساء، كما أن المرأة في كثير من الحكايات الشعبية المرحة هي نموذج للمرأة الحمقاء (العبد، 2006: 172).

إن ألف ليلة وليلة، التي تعد من روائع الأدب الإنساني، وإن بدت أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع، تظل واقعية بنظرنا لأنها تعبر عن الوعي الباطني للمجتمع بتصوره للمرأة المثالية،

جميلة وخيالية، في حقبة تاريخية معينة طغت فيها عقلية الجواري والحريم، وإستمرت كما نعلم – طوال الحكم العثماني. المرأة تعبر عن الجمال والخيال، وعن الحيل النسائية. إن اللبس بين الخيال والواقع، والغموض والقدسية اللذين يكتنفان وضع المرأة العربية يعكسان غموض صورتها الإجتماعية (سليم، 2004: 38) .

وفي رواية شجرة الفهود (تقاسيم الحياة) للكاتبة الأردنية سميحة خريس التي تؤرخ فيها للمجتمع الأردني في فترة العشرينيات، تجسد الكاتبة السيطرة الذكورية في العائلة حسب الهرم الابوي، فالسيطرة في العائلة الممتدة تأتي للأب ثم الابن الأكبر الذي يتأثر بوالدته بعد وفاة ابيه، والتي تعزز من سيطرته داخل العائلة وتشجعه على تعدد الزوجات، حيث تكون الحظوة للزوجة التي تنجب الذكور، حيث يخاطب فهد زوجته قائلاً: إسمعي يابنت الناس .. بدي ولد .. ولد وإلا روحي على بيت أهلك.

وفي مجال آخر تأتي عبارة بعد مشادة كلامية بين فهد المتأثر بوالدته مع احد الاشخاص فيقول له: إخس عليك ياقليل الادب، ياتربية النسوان.

في هذه الرواية تصور المرأة على أنها داهية وتحيك المؤامرات خصوصا في مجال تنافس الزوجات على رضى زوجهن.

ومع أن المرأة العربية قدمت منذ منتصف القرن التاسع عشر مساهمات فعالة في مجال الصحافة والشعر والمقالة والقصة والرواية والنقد، إلا أن هناك تراثاً ضخماً من أدب النساء العربيات، ما زال ينتظر اهتمام الدارسين الجادين والموضوعيين، غير أن النقاد العرب درجوا على نشر قلة قليلة من الأسماء النسائية وتناقلوها جيلاً عن جيل، دون التعمق أو البحث عن أدب المرأة، ومحاوله تقييم هذا الأدب، وبدلاً من ذلك يتناقلون أحكاماً جاهزة دون العودة أحياناً

إلى العمل الأدبي نفسه. وأشير كمثال إلى النقد الذي ظهر حول رواية كوليت خوري (أيام معه) ورواية ليلى البعلبكي (أنا أحيا)، ففي الوقت الذي اتسمت فيه رواية كوليت خوري بتوجه انساني تبحث من خلاله جوهر النظرة الاجتماعية للمرأة، وتحاول فضح المفارقة بين الادعاءات والممارسة، إتهمت روايتها بأنها رواية إباحية تنادي بالاباحة الجنسية للمرأة. أما رواية ليلى البعلبكي فقد تو التشيهر بها على مدى عقود بسبب تصنيفها على أنها تمرد سافر ضد إحترام الأب وسلطة العائلة، ولكن أحداً من النقاد لم يذكر أن الأب الذي تمردت عليه لينا (بطلة أنا أحيا) متعامل مع الفرنسيين ضد وطنه وشعبه وأنها إحتقرته لانه ضد العروبه ومع المحتلين الفرنسيين (شعبان، 2000: 258).

وتباين الروائيون في مقاربتهم تشخيص واقع المرأة، فمنهم من صورها في حالة الإستسلام للقهر والظلم، مطالبين الرجل من خلف الأسطر أن يلتفت إلى ما يقوم به من مخاز فيصحح أخطاءه وأفعاله..... ومنهم من جعل المرأة ذاتها تدرك واقعها وترتبط بالواقع العام كما فعل حنا مينا وخصوصا في رواياته، بقايا صور، والشمس في يوم غائم، وحارة الشحاذين، وصراع إمرأتين، وهي كذلك المناضلة والثائرة على ظروف القهر والإضطهاد.

إن نصوص الأدب الشعبي في تناولها لقيمة الخبرة الماضية في النطاق المباشر بها حتى التمثل الرمزي وشواهد الحال، تشير إلى أنه حتى في مواقف الحياة اليومية تستدعي القصص المصورة للخبرة الماضية كأمثولة للتأسي بها، ويظهر هذا في مواقف التحكيم العرفي حيث تستخدم النصوص المصورة لهذه الخبرة الماضية كشواهد أو أمثولات للقياس (بدر، 2007: 4).

فهل من الممكن أن تتغير بالتالي صورة المرأة في الأدب الشعبي بتغير وجهات نظر الرواة الشعبيين ؟ وكما أن هذا التغير تقوم به الأجيال المتتابعة التي تملك هذه الثقافة الشعبية، كما تمتلكها الأجيال الماضية، وتمتلك الصلاحية لإحداث التغييرات التي تناسبها وفق معاييرها ومنظورها، بل وأن تجري عملية التثاقف مع الثقافات الأخرى التي تتصل بها وترشح منها ما هو صالح لأن تدمجه مع ثقافتها (حواس ، 2005: 139).

هذا عن الأمثال والآداب الشعبية، أما في مجال الشعر فيرى البعض أن وضع المرأة في الشعر العربي وهو ديوان العرب الذي قطعوا فيه شوطا بعيدا بفضل اللغة العربية، (دليو، 2003: 28)، لم يتغير وظل على حاله لسنوات طويلة، ولم يشهد أي تطور من العصر الجاهلي إلى العصر الإسلامي و الأموي والعباسي والعصر الحديث، إلا من محاولات على يد إبراهيم طوقان، الذي اثنى على المرأة في مجال التمريض ومشاركتها في الحركة السياسية لبلادها، ومحمود درويش الذي ضمنها في قصائده ضمن هذا المنظور، امانزار قباني فقد ركز على قصائد الغزل التي اشرك فيها المرأة في المشهد السياسي. وربما كان مرد ذلك أن أغلب الشعراء كانوا من الرجال، فقد حمل شعرهم نفس النزعة الذكورية، فلم يصوروا المرأة كمخلوق متساو مع الرجل، بل قدمها الشعر دائما في مرتبة أقل من الرجل، وذلك بسبب تسلط منظومة إجتماعية سائدة مفادها أن الرجل هو السيد، والمرأة مجرد تابع، وقد رسخ الشعر العربي هذه النظرية في أذهان الكل وبالتحديد في العصرين العباسي والأموي والعصر الحديث (www.moheet.com) عواطف عبد الحميد.

لا شك أن المرأة تحتل في الموروث الثقافي مكانة قصوى دائماً بالمعنى الإيجابي والسلبي معاً، ففي الموقف منها تجمع أقصى حالات التجاذب الوجداني، فهي من ناحية أكثر

العناصر عرضة للتبخيس في قيمتها على جميع الصعد: الجنس، الجسد، الفكر، الإنتاج، المكانة، ومن ناحية أخرى نجدها توضع في مكانة التبجيل المفرطة وإلى حد مثالي بعيد، حيث إعلاء شأن الأمومة وإغداق الصفات الإيجابية عليها كالطيبة والمحبة والحنان والتضحية والإيثار والوفاء، كما نجد في منحى آخر إعلاء أسطوريا للمرأة المشتهاة.

هكذا نجد مكانتها تتراوح بين أقصى الارتفاع: رمز العطاء البشري (الأمومة، مركز الشرف، الكائن الثمين) وأقصى الدونية: المرأة العورة، رمز العيب والضعف القاصر، الجاهلة، الجسد، الأداة للمتعة والإنجاب.

وتصاحب هذه التجاذبات الرئيسة تجاذبات أخرى فرعية معقدة، كالتبعية الموسومة بها حيث لا حرية ولا إرادة ولا كيان، بل ملكية لذكور الأسرة منذ الولادة وحتى الموت (للأب ثم للأخ ثم للزوج فالابن) أهميتها في أن تكون ما أريد لها، لا في ما أرادت هي أن تكون وتحتل في الوقت نفسه مكان المرجعية الأم: حيث الزوج والأبناء أطفال إتكاليون بالنسبة لها.

لقد قامت دراسات عديدة حول هذه المكانة للمرأة، لكنها في معظمها اتبعت منهجاً وصفيّاً يروي حقائق ويصف وقائع ويحدد مفاهيم، والقليل منها حاول أن يحدد أو يفسر سبب هذه المكانة وعندما تفعل فإن التحليل يأتي مثالياً: يشدد على الثقافة والتراث والسمات النفسية، وبعضها يتحدث عن الاستمرارية التاريخية وبعضها عن التنشئة في العائلة وبعضها عن المعتقدات الدينية والآخر على تغلب أعراف القبيلة والنظام الأبوي وغير ذلك.

(www.balagh.com.)

وتلخيصا لما سبق نقول:

إن الموروث الثقافي الذي يعني الثقافة المتوارثة بالمعنى الواسع لكلمة الثقافة والذي يشمل العادات والتقاليد والأعراف إلى جانب التراث الشفاهي في المجتمع العربي (الساعاتي، 2006: 316)، قد أرسى صورة نمطية عن المرأة شكلها العديد من المتغيرات من بينها أساليب التنشئة الإجتماعية ودعمتها الأساليب الإتصالية وأكدها أصحاب الفكر الرجعي في المجتمع (رمزي، 2004: 316).

فمقومات الثقافة الذكورية، وطابعها العام في المجتمع العربي، ومايترتب على هذه المقومات من تهميش لمكانة المراة، ومع الاهتمام بأنساق القيم التي تميز بين قيم الذكورة وقيم الأنوثة وإنعكاس ذلك على أساليب التنشئة الإجتماعية، هي المسؤولة عن ترسيخ هذه التفرقة الإجتماعية والثقافية بين الجنسين (الساعاتي، 2006: 316).

وهناك دراسات عديدة قامت بها بعض الباحثات المهتمات بهذا المجال مثل (آن أوكلي، وشوي، وشتيفان، وفير ستون، وبرودوي، وغيرهن) كانت خلاصة أبحاثهن أن ما يسمى بالفروق الطبيعية بين الجنسين ما هو إلا نتيجة وليس سببا، وبهذا الصدد تقول شتيفان: إن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة جنسانيا يعود إلى تقسيم بيولوجي للإنسان، إلى إنسان مذكر وإنسان مؤنث منفصل عنه بحدود واضحة (أبو عيشة، 1998: 44).

وندين لمدرسة "الثقافة والشخصية" لتوضيحها أهمية التربية في عملية التمييز الثقافي، فالتربية ضرورية للإنسان وحاسمة بالنسبة له لأن الكائن البشري لا يملك عمليا أي برنامج وراثي يوجه سلوكه، والبيولوجيون أنفسهم يقولون: إن البرنامج الوراثي الوحيد للإنسان هو برنامج التقليد والتعليم، وبالتالي فإن الفروق الثقافية بين الجماعات البشرية تفسر في جزء كبير منها بالمنظومات المختلفة للتربية التي تتضمن مناهج تربية الرضع (elevago) (الرضاعة، العناية

بالجسد، طريقة النوم، الفطام .... الخ) تختلف بشدة من جماعة إلى أخرى (كوش، 2002:51).

ويلعب أسلوب التنشئة الأسرية دورا كبيرا، وهو الذي يتولاه بشكل أساسي الآباء الذين يرثون عادات وتقاليد مجتمعاتهم التي يعيشون فيها، مشكلين بذلك ضغوطاً حضارية يمارسونها على أبنائهم عن طريق تدعيم إتجاهات بعينها مقبولة في إطار المجتمع الذي يعيشون فيه، مع إستبعاد أخرى ليس لها نفس الدرجة من التقبل والشيوع داخل تلك المجتمعات (رمزي، 2004: 198).

وهكذا نرى أن الثقافة تتجسد في الجوانب الإجتماعية المتعلمة غير الموروثة، ويطلق مصطلح التنشئة الإجتماعية على العملية التي يتعلم بها الأطفال أو الأعضاء المستجدون في المجتمع أساليب الحياة في مجتمعهم، وتعد التنشئة الإجتماعية هي الوسط الأول والقناة الأساسية التي يجري فيها نقل الثقافة وإنتقالها على مدى الأجيال (غيدنز، 2005 : 87).

إن موقف المرأة ذاتها من هذه الأوضاع، وبخاصة المواقف السلبية منها والتي تنشأ من قبولها لتلك المواقف السلبية، وبخاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع الرجل ونظرتها اليه بحاجة إلى إعادة تأهيل rehabitation إن صح التعبير، للتخلص من الهزيمة الداخلية التي تمنع من إتخاذ المبادرة للتغيير، دون أن تفقد المرأة والمجتمع القيم والرموز الإيجابية التي تسجلها تلك الموروثات الثقافية (الساعاتي، 2006: 316).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن قدرات الفتاه تهدر مع الزمن بعد مرحلة البلوغ، فالمتتبع لبحوث القدرات العقلية للفتيات منذ فجر حياتهن حتى مرحلة الرشد، يلاحظ عدم وجود فروق جوهرية بينهن وبين الذكور، بل يتفوقن عليهم في مرحلة ما قبل المدرسة، وفي سنين

الدراسة الأولى في بعض جوانب الذكاء، بل وفي القدرات اللفظية، فيبدأن بالكلام وإستخدام جمل أكثر طولاً، ويتحدثن بقدر أكبر من الطلاقة، وأيضاً في إدراك السلوك الإجتماعي المناسب، بل يتفوقن عليهم في بعض القدرات الرياضية في مرحلة التعليم الأساسي، ولكن بإرتفاع العمر، ومع الوصول إلى مرحلة الرشد، يقل هذا التفوق .... فيتساوى الجنسان أو يكادان .... ثم يبدأ الرجل في التفوق في الحياة العملية، في حين تحرم المرأة من التشجيع الكافي على التفوق والتنافس .. ويتم التأكيد على دورها الأنثوي التقليدي لكي تصبح قادرة على القيام بأدوارها داخل البيت كزوجة وأم،أما الأمال العلمية والتطلعات العملية فتترك للرجال. ومن هنا يتشكل منذ البداية الدوران المختلفان اللذان فرضهما المجتمع على كل من الرجل والمرأة (رمزي، 2004: 198، 199).

وبالعودة إلى الموروثات الثقافية وماتضمنته من أعمال شفاهية كالأمثال والسير والملاحم. بالمعنى الواسع للكلمة فإنها تكشف في بعض جوانبها عن قيم إيجابية خاصة تلك التي تناولت سير نساء النبي والصحابيات، والصور المشرقة التي حملنها، وهي ما أعطت المرأة العربية ما تستحقه من إحترام نظرا للخصائص والمقومات الأساسية في شخصيتها الإجتماعية، وللأدوار التي قامت بها في الحياة، وتجسدت في إنجازات المرأة (الساعاتي ، 2006: 318).

إن كتاب نساء في الجهاد الذي ظهر عام 1968 يتضمن نبذات عن حياة وأعمال (صانعات التاريخ) أمثال خديجة وفاطمة الزهراء ورابعة العدوية وغيرهن. وكذلك فإن هذا الكتاب يتضمن نبذات عن حياة نساء غربيات أيضاً.

إن مايحتويه هذا الكتاب يتناقض مع مازال يحدث مع المرأة في الواقع المعاش من عزل وتضييق عليها في العصر الحديث، و يعتبر إجراء تعسفيا يجرد المرأة من ثقتها بنفسها.و إن إلقاء نظرة واحدة على شهيرات النساء في الماضي العربي يبطل الرأي القائل بأن الرجال وحدهم

خلقوا للقيادة في ميادين السياسة والحرب وبناء الحضارات، وأن المرأة في الشرق تماما كمثيلتها في الغرب، شاركت بإبداع في تطوير الإنسان (اليونسكو ، 1984: 252).

ومع ذلك فإن القيم التقليدية لا تزال هي الغالبة في الثقافة العربية، لكن هذه الغلبة ليست هي التي تحدد هوية العرب الثقافية. إن مايحدد هوية العرب الثقافية خاصة في هذه المرحلة الإنتقالية، هو الصراع بين إتجاهات قيمية متناقضة، ومثل هذا الوضع قائم أيضا في الحياة الإبداعية وفي النقاش الفكري (بركات ، 2006: 358).

إن تغليب الجوانب الإيجابية التي تعلي من مكانة المرأة وتغيير في صورتها، مسألة أساسية في مجال تمكين المرأة على كافة الصعد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

وإن إحياء هذا الموروث الثقافي الإيجابي والتعريف به تعريفاً موضوعياً، يسهم في إبراز ما تضمنته الإنسانية السامية، لكنه يحتاج إلى جهود المثقفين والأجهزة الرسمية معاً، ولا يخفى أن الأداة الفعالة لترجمة هذه الجهود وإخراجها إلى حيز الواقع الملموس والمؤثر هي وسائل الإعلام والإتصال الحديثة بكل إمكاناتها المتقدمة، بحيث يمكن تجميع هذة الإمكانات مع جهود المثقفين والمهتمين بشؤون المرأة والمجتمع في إنتاج إبداعات فنية وفكرية جديدة، تخاطب العقول الجديدة بالأسلوب الذي تفهمه وتستجيب له وتتجاذب معه (الساعاتي، 2006: 318).

إن وسائل الإعلام الجماهيري تلعب دوراً هاماً في تنمية المجتمعات وإحداث التغييرات في السلوك والأنشطة، وقد أجريت الكثير من الدراسات والبحوث التي تبحث في العلاقة بين الإعلام والتنمية، إذ أن العلاقة بين الإعلام والتنمية علاقة أزلية وقديمة وترتبط بالفطرة البشرية كنشاط طبيعي في الحياة اليومية، وقد أشار ولبور شرام في كتابه mass communication and national development. إلى أن الأدوار بين الإعلام

والتنمية تتمحور في دور الإعلام في توسيع آفاق الناس، ويمكنها أن تلعب دور الرقيب، ويمكنها أن تشد الإنتباه إلى قضايا محددة، وكذلك يمكن أن ترفع طموحات الناس، وأن تصنع مناخاً ملائماً للتنمية إضافة لما لوسائل الإعلام من وظائف ومهام تعليمية ودور في صناعة القرار (أبو أصبع، 1986: 155).

وبقدر ما يعمل الإعلام على إرسال مضمونات سياسية وإجتماعية بعينها بقصد تحقيق وظائف فإن بناة القوة في المجتمع يسعون إلى توصيلها بقدر ما يكون قد أسهم في مساعدة المجتمع على تخطي الكثير من العقبات، التي تحول دون إحداث نقلة نوعية في مجال مكانة المرأة، وصورتها النمطية وأدوارها التقليدية، الأمر الذي سيكون له إنعكاساته الإيجابية على عملية تمكين المرأة وتفعيل أدوارها، بما يساعد على ردم الفجوة بينها وبين الرجل في هذا المجال (خميس، 1987: 16).

ويشير السياق الاجتماعي Social context الذي يتم فيه الإتصال، إلى تلك القوى التي تؤثر في الإتصال في موقف معين والتي تحكم تدفق المعلومات ونماذج التأثير من جماعة إلى أخرى ومن ثقافة إلى أخرى، وهكذا يكون الإتصال مفهوما متعدد الأبعاد ولا يمكن تناوله أو الحديث عنه من جانب واحد فقط (هلال، 2006: 14).

إن تقدم أي أمة من الأمم يعتمد أولا وقبل كل شيء على تدعيم روح الشعب، فإذا لم تعمل الأمه على تنمية روح الشعب والطاقات البشرية فهي غير قادرة على أن تنمي أي شيء آخر، مادياً أو إقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً، والمشكله الأساسية لمعظم الدول المتخلفة ليست الفقر في الموارد الطبيعية، إنما التخلف في الموارد الإنسانية، ومن هنا كان واجبها بناء الأفراد

أو بناء رأس المال البشري، ومعنى هذا رفع مستوى التعليم والمهارات وبث الأمل في نفوس الناس، وبالتالي تحسين الصحة العقلية والجسمانيه لرجالها ونسائها وأطفالها (شرام، 46).

وهذا ما يمكن أن نقوم به بفعالية مؤثرة في وسائل الإتصال الجماهيرية التي تصنع الثقافة الجماهيرية، أي تلك الثقافة التي تتوجه إلى الجميع دون تمييز في اللون أو العرق أو الجنس أو العمر وهي بخلاف الثقافة النخبويه شعبية وعريضة (أبو عيشة، 1998: 26)، حيث تعد التأثيرات الثقافية من خلال وسائل الإتصال أحدى أهم نواتج هذه الوسائل (أبو شعيرة وغباري، 2009: 249).

وتقوم المؤسسة الإعلامية بوصفها إحدى مؤسسات التنشئة الإجتماعية، بدور فاعل وكبير في تزويدنا ببعض الأراء والمفاهيم و الاتجاهات المتعلقة بالآخرين من جهة، وفي ترسيخ وتثبيت ما هو موجود لدينا عنهم من معارف ومفاهيم وإتجاهات من جهة أخرى، ولعل أوضح هذه المفاهيم وأكثرها بروزاً وخطورة تلك المتعلقة بالمرأة، وبخاصة ما يتعلق (بطبيعتها، نفسيتها، عقليتها) فقدرة وسائل الإعلام الجماهيرية في هذا المجال قدرة فائقة يكاد لا يضاهيها سوى قدرة المؤسسة الأسرية والتربوية، فهي قد تمدنا بصورة نمطية stereo typical images إنتقاصية وإختزالية مشوهة تجرد المرأة من إنسانيتها وتردها إلى مستوى بيولوجي بدائي، إلى مجرد مخلوق فج، شهواني – بوهيمي تحركه غرائزه الجنسية وتستحوذ على عقليته المؤامرات والدسائس والحيل.وهذا حال الكثير من وسائل الإعلام في المجتمع العربي التي تختزل المرأة في الغالب إلى مجرد جسد، في الوقت الذي تسمو فيه بالرجل فتصوره على أنه من طبيعة مغايرة ومختلفه عنها، فهي من طبيعة (دونية) inferior وهو من طبيعة متفوقة superior وهو مبادر، وعصامي ومنتج، وهي إتكالية ومتردده وإنقيادية ومستهلكه غير منتجه. وهو ذكي

يصعب خداعه، أما هي فسهله الإنصياع وذات قابلية عالية للتأثر والإيحاء (أبو عيشة، 1998: 43).

وتتفق الدراسات التي تناولت الصورة المرسومة عن المرأة في وسائل الإعلام مقروءة ومسموعة ومرئية، على حقيقة إنخفاض مكانتها في المجتمع، ويؤكد ذلك وجود نمط سائد عن المرأة يظهر من خلال أساليب متعددة، مما يجعلنا نتساءل عن العوامل التي تجعل هذا النمط قوة ملزمة، وعن طبيعة تلك القوة التي تطوع أفراد المجتمع فتتطابق الغالبية العظمى منهم – أو يكادون – مع ذلك النمط السائد، وماهية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في هذا الصدد: هل تقوم برسم معالم تلك الصورة وتدعمها مع الوقت حتى تصبح قوة مؤثرة وملزمة، أم أن دورها ينحصر في كونها مرآة عاكسة لثقافة مجتمع يكرس تلك التفرقة ويدعمها (رمزي، 2004:15).

إن مثل هذه الصورة النمطية المجحفة بحق المرأة وغيرها الكثير، يجري عرضها وتقديمها في المؤسسة الإعلامية بطريقة منتظمة systematic تهدف إلى ترسيخ الفروق بين الجنسين، وإضفاء الشرعية عليها وعقلنتها وتصويرها بأنها فروق أبدية وفطرية، وطبيعية يجب التسليم بها (أبو عيشة ، 1998: 43).

وقد اتهمت فكرة إستيلاء وسائل الإعلام على الواقع بأنها تبالغ في تقدير أهمية الإعلام، إذ أن تجربة المرأة وخبرتها تشكلها مؤسسات عديدة، ليس الإعلام إلا واحدا منها، كما أن فكرة إنغمار الواقع في قلب الإعلام بحيث لم يعد من الممكن تعريفة إلا بواسطة الإعلام، هي أيضا فكرة تستدعي التساؤل والشك، ويقال إن معظم الناس ما زالوا قادرين على التفريق بين الواقع الذي يصنعة الإعلام والواقع الموجود في مكان آخر غيرة، ومثال ذلك ما ذهب اليه دومينيك

ستريناتي في " مقدمة إلى نظريات الثقافة الشعبية " 1995 من أن الواقع إذا كان قد إنغمر فعلا داخل الإعلام فكيف لنا أن نعرف أن ذلك الحادث قد وقع ؟

كما انتقد الرأي القائل بأن الإعلام هو واقعنا من جانب من يريدون الإشارة إلى أن قمع المرأة حقيقة، وفي هذا الرأي ينظر إلى الواقع على أنه مفتت وغير منتظم، ولكنه أيضا يتسم بأنماط من الظلم، فلو كان الإعلام هو الواقع لأنكرنا بالفعل وجود الظلم المادي مالم يظهر في صور تمثيلية على الشاشة (جامبل ، 2002: 168).

ومن هنا نطرح سؤالا مهما مؤداه: هل استطاعت وسائلنا الإعلامية الاستفادة من الثورة الإتصالية الهائلة ؟وما الذي تقدمه وسائل الإتصال في مجال تنمية المرأة، أي كيف تتصورها فتصورها ؟ وهل تتسق المادة المقدمة مع مسيرة مفاهيم وعادات جديدة تدفع المرأة إلى الأمام ؟

وسائل الإعلام والمرأة

من خلال البحوث والدراسات التي أجريت على المرأة في وسائل الإعلام، نجد أن تلك الوسائل لم تلعب دورا فعالا في حركة تطوير المرأة ودمجها في المجتمع، كما أن تصوير المرأة بالصورة التي تقدم بها أصبحت لا تتناسب مع ما أحرزته من تقدم، على الأقل بالنسبة لبعض القطاعات النسائية في المجتمع، فما تقدمه عنها تلك الوسائل يقلل من نشاطها ويعيق مسيرتها (رمزي، 2004: 173).

وضمن هذا البحر الزاخر من الصور الذي يتدفق من الشاشة، تمر بالضرورة صور عديدة متنوعة، منها المنمط ومنها المتفرد الخاص، إنما الذي يلتقط هذه الصورة ويحولها إلى ملكية له هو المتلقي، صحيح أنه أخرس في اللحظه الإتصالية، ولكنه قادر على القطع بواسطة

(zapping)، لذلك ينشأ نوع من التواطؤ بين المرسل والمتلقي، والرسائل التي يبثها المرسل للمتلقي تشكل لغة رمزية هي محطات المتغيرات الثقافية لمجتمع ما، وبما أنه ليس من السهل الوصول إلى السيناريوهات الشخصية للمتلقي أو المشاهد، فإننا سوف نحاول التوقف عند طيف (profil) المتلقي/ المشاهد أو المشاهدة من جهة والصور التلفزيونية التي مرت بتحليل المضمون من جهة ثانية، بهدف إظهار خرق التنميط الجنسي لمفاهيم الأنوثة والذكورة في الإعلانات و المسلسلات التلفزيونية (أبو عيشة، 1998: 28،29) .

وعلى الرغم من أن ما يقدم عن المرأة في الوسائل الإعلامية بدأت تهب عليه رياح التغيير بفضل بعض الإعلاميين الواعين بقضية المرأة، في محاولة جادة لتغيير الصورة السلبية التي تقدم بها، فإننا نلاحظ أن تلك الجهود التي تعد جهوداً جزئية ومحدودة تضيع في أغلب الأحوال في خضم الكم الهائل الذي يقدم عن المرأة، والذي يظهرها في صورة سلبية لا تتناسب مع وضعها الحالي، ومع الدور الذي بدأ يضطلع به عدد لا يستهان به من النساء في الفترة الأخيرة، كما أنه لم يضع في الإعتبار الدعاوى المستمرة إلى تغيير الصورة التي تقدم عن المرأة في وسائل الإعلام، وما أوصت به البحوث التي أجريت في هذا الصدد (رمزي، 2004: 174).

ففي كتابها " صورة المرأة العربية في الدراما المتلفزة " والتي عرضت من خلاله نتائج دراسة ميدانية تحليلية للعشرات من الانتاج الدرامي توصلت الباحثة زغلولة السالم إلى النتائج التالية:

* على المستوى الاجتماعي والثقافي تقصر الدراما العربية دور المرأة على كونها زوجةً أو أما أو أختاً تابعة للرجل، ولا مركز لها بدونه وأنها تستمد هيبتها ومنزلتها من خلاله، تصورها على أنها إنسان مقهور ومغلوب على أمره.

* على المستوى النفسي و الإجتماعي تصورها على أنها خاضعة للرجل وأقل منه مرتبة، وهي فتنه وغواية وليس لها هوية مستقلة فهي بنت فلان أو أخت فلان أو زوجة فلان، وهي تفتقر إلى الإنضباط العاطفي في سلوكها وسلبية في مواجهة المشكلات اليومية.

* على المستوى العقلي والذهني تنقصها القدرة في مجال الفكر والمعرفة وتنقصها العقلية العلمية.

* على المستوى الاقتصادي تشغل دوراً هامشياً وثانوياً يقل عن دور الرجل في عملية التنمية الإنتاجية، وتصور المرأة الناجحة في عملها خارج المنزل على أنها زوجة وأم فاشلة.

* على المستوى السياسي تركز إهتمامها على مجالها الخاص والمجال المنزلي وعدم إكتراثها بالمشكلات الإجتماعية، كما أن الدراسة التحليلية دلت على أنه لا توجد صورة للمرأة العربية كمشاركة في العمل السياسي الرسمي مثل مشاركتها في المناصب الحكومية أو الوزارية وغير الرسمية مثل مشاركتها في الأحزاب السياسية (www.amanjordan.org.conferences).

ومن خلال دراسة تناولت مقارنة صورة المرأة وصورة الرجل كما تقدم في الدراما التلفزيونية، هدفت إلى التعرف على الصورة المرسومة، وتحديد الأنماط السلوكية المقبولة والأدوار

التي يقوم بها كل منهما باستخدام أسلوب تحليل المضمون .. تؤكد مؤشرات تلك الدراسة بروز صورة جديدة للمرأة أكثر عصرية لم تظهر من قبل في الدراسات السابقة.

ولعل تلك الأنماط الجديدة قد أوجدتها المتغيرات المستخدمة التي دخلت على المجتمع المصري في الفترة الأخيرة، والتي تعبر عن بداية تغير قد بدأ يحدث في النظر إلى دور المرأة في المجتمع ..... فقد أضافت تلك الدراسة – على سبيل المثال – صورة جديدة للطالبة الجامعية المتفوقة ذات الشخصية الإيجابية التي تلعب دورا، وتسلك سلوكاً ينم عن الإستقلال الشخصي والوعي العميق بأمور الحياة. كما قدمت تلك الدراسة أيضا صورة للمرأة المستقلة ماديا تتصرف باستقلال عن الرجل والتي أدى إستقلالها إلى تمتعها بسلطة إتخاذ القرار وتسيير الأمور .... وعلى الرغم من ظهور تلك الصور التي لم تظهرها التحليلات السابقة للمادة الإعلامية فإنها ظهرت بكثافة محدودة لا تعبر عن التغير الذي حدث في مكانة المرأة ووضعها الإجتماعي (رمزي، 2004: 174، 175).

وعلى صعيد الدراسات العالمية التي أجريت فقد أظهرت دراسة نانسي تيدسكو عن الدراما التلفزيونية التي تبث صباحا، أن عدد الرجال يزيد عن عدد النساء بنسبة (70%) مقابل (30%)، ويظهرون دائما بأدوار البطولة، بينما تظهر النساء في أدوار الضحية، ويظهر الرجال في أدوار عنف وتظهر النساء بأدوار ضحايا لهذا العنف وصورت الشخصيات الرجالية بشكل أقوى وأذكى وأكثر توازناً ومنطقية بينما ظهرت المرأة أكثر جاذبية وصراحة (العبد، 2006: 180).

وعلى الرغم من تفاؤل بعض الدراسات بظهور صورة إيجابية للمرأة في الدراما العربية إلا أن تلك الصورة المتفائلة قد شابتها بعض السلبيات التي تحتاج إلى تصويب، وعلى سبيل المثال

فالمرأة المستقلة إقتصادياً بدت مستهجنة إجتماعياً، كما صُوّرت في حاجة ماسة إلى الرجل الذي يقوم عنها بالأعمال الصعبة التي تفشل في أدائها بمفردها.

كما لم يمنع ذلك من ظهور صور المرأة في أقصى تقليديتها، أي المرأة السلبية التي لا تملك، والتي لا تستطيع التمكن من سلطة إتخاذ القرار، التابعة دائما لسلطة الرجل والخاضعة لإرادته، والتي تظهر تبعيتها في صورة الشخص الذي يفتقد الأمان والسيطرة على المصير.... ناهيك عن النظرة السلفية التي تناهض عمل المرأة وتكرس فكرة بقائها في البيت إلا في حالة الإحتياج المادي أو أفتقار العائل الإقتصادي للأسرة.

كذلك فقد ظهرت صورة المرأة التي تدافع عن تبعيتها، فتتبنى فكرة إستبعادها معتبرة أن تلك الصورة هي جزء لا يتجزأ من طبيعتها الأنثوية، فيؤدي بها ذلك إلى التضحية بنفسها بلا حدود من أجل إسعاد الآخرين الذين لا تتوقع منهم مقابلا نظير ما تقوم به من تضحيات.

ومن هنا يمكن القول إن وجود الصورتين المتناقضتين للمرأة معا في الخطاب الإعلامي في وقت واحد، يدل على غياب الإستراتيجية العامة لوسائل الإعلام (رمزي، 2004: 175).

وتشير إحدى الدراسات التي أجريت على المادة الإذاعية الموجهة للمرأة إلى أن صورتها كانت تتسم بالسلبية، ولم تقدم في صورة إيجابية إلا بما تتجاوز نسبته (8.2%) في المادة المقدمة، ويبدو أن هذا أمر خطير، فالإذاعة تملك مالا يملكه غيرها من التأثير، وذلك لما تتمتع به من إمكانية الإنتشار الواسع حتى في الأماكن النائية التي تسود فيها الأمية، ويبدو – بصفة خاصة – في المناطق الريفية المحرومة من الخدمات، لذا فهي تفوق في تأثيرها المادة المقروءة، التي تتطلب مستوى ثقافياً معيناً كالقراءة والكتابة، كما تعد أكثر تأثيراً وإنتشاراً من المادة

التلفزيونية، التي تستلزم مشاهدتها حضور الكهرباء، وهذا قد لا يتوفر في بعض الأماكن النائية أو الفقيرة (الميلادي، 2007: 63).

ولا يختلف كثيراً ما يقدم من مادة إذاعية في الراديو بإعتباره وسيله إعلامية عما يقدم في التلفزيون الذي لا تتناول برامجه – إلا بنسب ضئيله – مادة تثقيفية أو تعليمية موجهة للمرأة، من أجل تنمية قدراتها أو إمدادها بالمعلومات الجادة (رمزي، 2007: 63).

وتبين من تحليل مضمون بعض برامج المرأة الإذاعية تضمنت 266 حلقة، إهتمام تلك البرامج بالقضايا ذات الطبيعة الاجتماعية الأسرية، وعدم حرصها على تقديم قدر كاف من القضايا التي تؤدي بالفعل إلى تنمية المرأة وتطويرها، وتعاني هذه البرامج من ضآلة التعرض للقضايا المجتمعية التي تلعب فيها المرأة دوراً حيوياً مع الإهتمام الملحوظ بموضوعات التجميل والموضة ومعالجتها في إطار يبعدها عن الواقعية ويقترب بها من المغالاة (العبد، 2006:99).

أما في الأفلام السينمائية – فتقدم المرأة بأسلوب يتسم بالتسطيح والتبسيط المبالغ فيه، وبشكل يخلو من العمق الدرامي أو الأبعاد النفسية التي تعمل على تحليل الشخصيات، بما يقدم المرأة بصورة لا تعبر إلا عن فئة من النساء، غافلة عن الأنماط الأخرى من النساء ذوات الشخصيات، الإيجابية أو ذوات الفاعلية، فتقدم المرأة بدور سلبي أو بدور يقبل القهر والضغط النفسي، أو تبدو متورطة في أعمال غير شريفة دون التعمق بالأسباب أو الدوافع الحقيقية التي دفعتها إلى هذا العمل أو أدت بها إلى الإنحراف، بما يوحي بأن ذلك الإنحراف إنما هو أمر كامن في طبيعتها.

وتشير إحدى الدراسات المصرية عن صورة المرأة في الأفلام السينمائية إلى أنه بالرغم من هذا التعدد في الأدوار، فإن المرأة ظهرت من خلال دورها التقليدي أو الأنثوي كمخلوق وجد لراحة الرجل ومتعته.

وهناك بعض المتغيرات الجديدة، بدأت تلعب دوراً ملحوظاً في تقديم نوعية هابطة من الأفلام ... تشترك فيها المرأة ليس بتاريخها وشخصيتها، ولكن بالأغاني الهابطة المبتذلة والرقص والحركات الخليعة ... والهدف منها عامل الربح المادي الذي يلعب الدور الأساسي بهدف التوزيع الخارجي. وهذا يعني أن صناعة الأفلام قد تخلو من الدور المنوط بالعمل الفني الإبداعي، وما له من دور مؤثر في إتجاهات أفراد المجتمع (الميلادي، 2007: 63، 64).

وتعتبر دراسة منى الحديدي لصورة المرأة في الفيلم المصري دراسة شاملة لأن معظم الروايات أنتجت أفلاما، وحللت الباحثة (410) أفلام تضمنت (460) شخصية نسائية قدمت من خلال الأفلام في صورة غير لائقة: فهي إما منحرفة السلوك أو الفكر أو الإثنين معاً.

وركزت الأفلام على الجوانب السلبية في شخصية الطالبة، وتحولت الجامعة في هذه الأفلام إلى مكان للإنحراف، كما أبرزت النظرة التقليدية إلى المرأة كجسد جميل أو دمية يلهو بها ويسعد بمداعبتها الرجل، أو كلعوب تسعى لإصطياد الرجل (العبد، 2006: 181).

كذلك لم تتعرض الأفلام السينمائية إلى حركة تحرير المرأة أو إسهامها في مجال العمل السياسي إلا لماما، هذا على الرغم من أن الحركة النسائية العربية المعاصرة – خاصة مصر بحكم موقعها الريادي في العالم العربي – قد سبقت ظهور وتطور السينما بوصفها فنا وصناعة بحوالي نصف قرن، بمعنى أن صورة المرأة في السينما المصرية قد بدأت تتشكل في إطار خلفية ناضجة من النضال السياسي والإجتماعي، لتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع. ومع ذلك

ظلت السينما المصرية تقليدية في نظرتها إلى المرأة، وفي طرحها لقضايا فات أوانها وإنتهى عصرها (رمزي، 2004: 178).

كما أن الإعلانات والتي غالباً ما تقدم رسالة إجتماعية وثقافية وفكرية وسياسية بشكل متضمن، إلى جانب رسالتها الإعلامية الترويجية، قد عملت بشكل واضح على تنميط المرأة وحبسها في قمم الأدوار التي تحددها لها الثقافات والخلفيات المتعددة، وقد دلت العديد من الدراسات على أن الإعلانات في غالب الأحيان ومن أجل المردود المادي ولأهداف تجارية بحتة، تتجاوز جميع القيم والأسس التي تسعى صحافة المرأة الجادة في تقديمها وتعمل برامج المرأة على إيجادها وتأكيدها. وقد دلت العديد من الدراسات في العالم العربي والعالم الغربي على السواء على أن الإعلانات تعمل على تنميط المرأة وتقولب لها طريقة حياتها حتى أكثر من المواد الإعلامية الأخرى الجادة (www.amanjoran.org.conferences).

وتبين من تحليل مضمون عينة من الإعلانات التلفزيونية خلال شهر، تفوق ظهور المرأة في الإعلانات مقابل الرجل (3.76% – 7.23%) وظهورها في جميع إعلانات السلع والخدمات التي استخدمت أشخاصاً، بينما اقتصر ظهور الرجل على سلع معينة، واختفى تماماً من إعلانات الخدمات وظهرت المرأة في هذه الإعلانات كامرأة جميلة (9.46%) وكامرأة خبيرة (5.24%) ثم كأم جيدة (3.16%) وكامرأة تؤدي عملاً (2.8%) وكزوجة (8.4%) (العبد، 2006: 99).

وبمقارنة المشهد الإعلامي المسموع والمرئي بالمشهد المكتوب منه، يمكن أن يقود إلى القول ان نقاط التشابه بين الإذاعات والتلفزيونات العربية أكثر منها بين المطبوعات العربية، ومرد ذلك نشأة الوسائل المسموعة والمرئية منها خاصة كانت في ظروف تاريخية وتقنية

متقاربة، إضافة إلى المواد المشتركة الدرامية التي تبث في معظم هذه الوسائل، غير أن المطبوعات نشأت في ظروف مختلفة أحيانا اختلافا جوهريا من بلد إلى آخر، لكن ذلك لا يعني عدم وجود نقاط تشابه أحياناً (كوثر، 2006: 53).

فالصحافة العربية في مضمونها تركز على التسليه والترفيه أكثر من القضايا الجادة التي تهم المجتمع خاصة المجلات الموجهة للمرأة فمعظم صفحاتها دعائية تروج لمنتجات وقيم بعيدة عن مجتمعاتنا العربية وهمومها.

ولو أخذنا حالة المرأة المصرية كمثال نجد أن صورة المرأة في الصحافة العامة والنسائية قد حفلت برؤية لا تتوافق مع التغيرات المعاصرة والتي عملت بوعي أو دونما وعي على تكريس وتدعيم الوضع التقليدي للمرأة، ففي معالجة مادة القصص المحللة في هذه الدراسة على مستوى الأدوار الإجتماعية المختلفة التي تلعبها المرأة، ظهر أن تلك الأدوار الإجتماعية المختلفة التي تلعبها المرأة، تنحصر أولا وقبل كل شئ في إطار علاقة المرأة بالرجل، بغض النظر عن الوضع الذي تشغله. كما أسفرت تلك الدراسة عن وجود ستة أبعاد سلوكية أوضحتها القصص المحللة، تحاول جميعا أن تدعم وتؤكد دور المرأة التقليدي الأنثوي الذي يعبر عن السلبية والإتكالية، ولم تظهر القصص المحللة في تلك الدراسة أية قضايا جادة تشغل المرأة أو تدمجها في مجتمعها، أوتصورها في دور المشارك في تنمية مجتمعها أو الرقي به (رمزي، 2004: 179).

والملاحظ أن الصحافة النسائية في الوطن العربي كانت خلال فترة البداية أكثر نشاطا وتناولا للقضايا العامة في المجتمع، فقد شاركت صحافة المرأة صحافة المجتمع ككل في القضايا السياسية والإجتماعية والثقافية والتربوية، واجهت الإستعمار وحثت المرأة على التعليم والإنطلاق،

رسمت خطا وطنيا واضحاً ومنهجاً أصيلاً .... ولم تكن متفرغة لأخبار هوليوود وفضائح النجوم وهموم الأزياء .

كما أنه لا يمكن لصحافة المرأة أن تعزل عن صحافة الرجل إلا في التخصص، أما في المناحي الإجتماعية والفكرية والسياسية والإقتصادية فكلا الجانبين يتحركان بانسجام وإنسياب هائلين من أجل سمو المجتمع وإرتقائه (www.amanjordan.org.conferences).

وبما أن المثقفين العرب كانوا في بداية عصر النهضة هم أنفسهم طليعة المناضلين السياسيين من أجل بعث الامة العربية، فقد وجدت المرأة العربية في الصحافة المكتوبة مجالا رحبا لخوض المعترك السياسي على حد سواء، فقد كان المثقفون متنورين وداعين إلى إتخاذ خطى سياسية تدعم الحق العربي وتؤسس للاستقلال العربي. كما كانوا أنفسهم الداعين إلى تحرر المرأة من وزر الجهل والتقاليد القمعية المستوردة من الاقوام المتخلفة، التي تسلطت على المجتمع العربي، ودعا المتنورون رجالاً ونساءاً إلى إعطاء المرأة العربية حقوقها المتكافئة مع الرجل في كافة الميادين، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر يختلف من بلد عربي إلى آخر، حسب إختلاف شدة القبضة العثمانية من بلد إلى بلد (شعبان، 2000: 11).

ويلاحظ أن صحافة المرأة في الوطن العربي ظهرت في وقت مبكر في وقت كان فيه التعليم في أضيق نطاق في وسط الرجال، ولئن بدأت صحافة المرأة محافظة – إلى حد ما – في خطابها ومتوارية في أساليبها لكنها الآن – مع وسائل الطباعة الملونة والجميلة – قفزت قفزات ضخمة، ودخلت بيوتاً كثيرة، حتى أصبح خطابها لا يراعي تقاليد ولا يتحرج من دين.

ومن بين هذا السيل العارم من المجلات النسائية المتعلقة بجميع أفراد الأسرة والمتوفرة في الوطن العربي، لا نجد إلا أعداداً قليلة من المجلات الجادة التي تتميز بخصائصها وأهدافها

الأصيلة، بحيث تروي حاجة المرأة وتلبي متطلباتها النفسية والفكرية والثقافية والروحية والجسدية. وصحافة المرأة العربية هي صحافة متميزة بخصائصها وأهدافها فهي تنبع من الإسلام وتسير في ضوء هديه في كل ما تقرره وتقوله. ولذا فإن تحديد خصائص الصحافة النسائية العربية أمر ضروري لأسباب كثيرة، لأن المرأة تواجه تحديات فكرية كثيرة وخاصة في عصرنا الحاضر (الشريف، 2006: 15).

وتشير بعض الدراسات التي أجريت على صحافة المرأة في مصر إلى أن موضوعات الأزياء والموضة والتجميل تحتل جانبا غير قليل من المساحة المخصصة للأبواب النسائية في الصحف العامة، وهو توجه يخاطب أساساً المرأة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى وما فوقها في الحضر والمدن الكبرى، دون النساء المنتميات إلى الطبقات الشعبية الكادحة أو النساء الريفيات البعيدات عن الحضر (رمزي، 2004: 180).

ولا يختلف الحال كثيراً في صحافة الخليج عنه في الصحافة المصرية، إذ تشير نتائج تحليل المضمون لصفحات المرأة في كل مكان من مجلة أسرتي الكويتية والإتحاد الظبيانية وزهرة الخليج الإماراتية والمواقف البحرينية، إلى أن هذه المجلات تقدم المرأة في أدوارها التقليدية كزوجة وأم وربة بيت وأخيراً موظفة، كما تشير النتائج أيضاً إلى أن بعض هذه المجلات تتخذ موقفاً معادياً لعمل المرأة وتطالب بالعودة إلى البيت ومنعها من العمل (أبوعيشة، 1998: 51).

وفي الكاريكاتير كفن ووسيلة إتصال تبدو المرأة غالباً بصورة غير لائقة، فإما بدينة إلى حد البشاعة أو المبالغة في إظهار بعض المواضع في جسدها بشكل يثير السخرية، كما تظهر أحيانا مسرفة تدفع بالرجل إلى السرقة أو قبول الرشوة أو إرتكاب الجرائم، أو مستغلة لقدراته وإمكانياته أو جهوده (رمزي، 2004: 181).

كما تصور المرأة على أنها تستهين بذاتها وتتكل على غيرها ويعوزها المنطق، وتؤمن بالخرافات، ولا تتحكم بعواطفها. (www.amanjordan.org.conferences)

وفي إطار تصوير المرأة في مجال عملها، فكثيراً ما تتناول لوحات رسامي الكاريكاتير الساخر المرأة بإعتبارها كائناً معطلاً للإقتصاد وللإنتاجية، فهي كسولة غير منتجة، بل ومتسببة في رفع نسبة البطالة بين الرجال ... هذا إلى جانب المشكلات التي يسببها خروجها للعمل.

وعند بعض رسامي الكاريكاتير الذين يطرحون قضايا سياسية وإجتماعية بالدرجة الأولى، فإن صورة المرأة في رسوماتهم، وإن كانت تأتي في إطار القضية المطروحة، تبقى هامشية ولا تحمل وظيفة هامة أو دوراً أساسياً (رمزي، 2004: 181).

نخلص إلى القول إن الدراسات التي أجريت عن الإعلام وقضايا المرأة والأسرة في الوطن العربي منذ حقبة السبعينيات وحتى التسعينيات قد كشفت جملة حقائق أبرزها:

1- تباين الصور والرسائل الإعلامية التي تقدمها وسائل الإعلام المقروء والمرئي والمسموع عن المرأة والأسرة في العالم العربي، فهي تتفاوت بتفاوت الصور والأنماط الإجتماعية المتنوعة والمتداخلة للأسر العربية، فلا يوجد نمط واحد بل هناك إختلافات واضحة بين الأسر الريفية والأخرى الحضرية والأسر المحافظة والأخرى المتحررة وبين الأسرة الخليجية والأخرى التي تعيش في ظل حضارات قديمة مثل مصر والعراق وبين أسر غنية وأخرى متوسطة وفقيرة.

2- غلبة الطابع الذكوري على الصور والرسائل الإعلامية المقروءة والمرئية، الذي يكرس تميز الذكور وسطوتهم حتى في المجالات التي تشارك فيها الإعلاميات والتي تهتم

بقضايا المرأة والطفل علي عبد الرحمن عواض (www.amanjordan.org.conferences).

وتتضح خطورة هذا التحيز عند عرضه في وسائل الإعلام العربية لأنه يقدم الصورة النمطية نفسها المتحيزة ضد المرأة، ولا يتضمن الأدوار المتنوعة للنساء كما هي في المجتمع مما يحول دون المساهمة في تغيير النظرة التقليدية للمرأة (العبد، 2006: 98).

فالرسائل الإعلامية التي تصل عبر الإذاعة والتلفزيون تتميز بإمكانية مخاطبة أولئك الذين يجهلون القراءة والكتابة، وأصبح لديها تأثير كبير على الجمهور المتلقي الذي يكستب كثيراً من معارفة وقيمه من خلال ماتبثه وسائل الإعلام فإنه يلعب دوراً بالغ الأهمية في تشكيل الوعي لدى الأفراد، عبر الرسائل التي يريد توجيهها اليهم وإقناعهم بها ودفعهم إلى العمل أو السلوك بمقتضاها، ويعمل على تثبيت صور بعينها عن الرجل والمرأة في أذهان أفراد المجتمع جميعا بلا تفرقة بين كبير أو صغير غني أو فقير، خصوصا في منطقة القيم والأعراف الإجتماعية والسلوكية التي تتجاوز حدود الفقر والغنى (www.amanjordan.org.conferences).

3- تتألف الصور الإعلامية من رسائل غير واقعية عن المرأة، الأمر الذي يوحي بأن المحتوى الإعلامي قد يبدو أقل تحيزا ضد المرأة ذلك أن هذا المنظور لا يؤدي إلا إلى تغييرات تجميلية في صورة المرأة لأنها تُعرّف الذكورة على أنها هدف المرأة. وبالتالي تستوعب المرأة والرجل هذه الرسائل والمعاني إستيعاباً سلبياً عشوائياً (جامبل، 2002: 165).

وفي دراسة عن المرأة العربية " الصورة والأصل " تؤكد العديد من الكتابات والأبحاث التي تناولت صورة المرأة في وسائل الإعلام بشكل فاضح الفارق الكبير بين ما يقدم للمرأة العربية على أنه إعلام للمرأة، وبين واقعها وطموحاتها، فالدارس لصورة المرأة في مختلف وسائل الإعلام يلاحظ قيما خبرية غربية مستورده يغلب عليها طابع التبسيط والتسطيح والتهميش والسلوك الإستهلاكي. وهذا بدوره يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم التطـرق للمواضيع ذات الحساسية العالية والواقعية (عبد الرحمن عواض) (www.amanjordan.org/conferences) .

4- باستثناء بعض وسائل الإعلام الفلسطينية والسورية والعراقية، لا تظهر المرأة العربية في مضامين الإعلام العربي أية إهتمامات للمشاركة السياسية أو النقابية أو النضالية أو الإجتماعية أو الثقافية.

5- بالرغم من أن بعض وسائل الإعلام العربية في سوريا والأردن وفلسطين قد بدأت بتقديم المرأة العربية بأدوارها المختلفة كزوجة وأم وربة بيت وإمرأة عاملة، تشارك في عمليات التنمية والحياة السياسية، إلا أن معظمها لا تزال تركز على الأدوار التقليدية للمرأة وإهتماماتها على حساب الأدوار الأخرى لها، كشريكة في الإنتاج وبناء الأسرة وفي إتخاذ القرار، وكمساهمة في مختلف جوانب الحياة والعمل والخلق والإبداع الفكري والفني والثقافي، وكإنسانة تتساوى مع الرجل في الحقوق والمسؤوليات (سليم، 1999:26).

- وفي هذا الصدد تضمنت الخطة التنفيذية لمشاريع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة للعامين (2008-2009)، مشروعاً لتدريب الإعلاميين والإعلاميات المعنيين بقضايا المرأة، يهدف إلى تمكين العاملين والعاملات في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري

والقيادات الإعلامية الموجّهة للرأي العام، من فهم منظور النوع الاجتماعي (الجندر) وأبعاده، ودعم قدراتهم للعمل وفق هذا المنظور عند رسم السياسات وإعداد المواد الإعلامية، وبناء قدرات الإعلاميين والإعلاميات لإنتاج رسائل إعلامية تبرز دور المرأة بوصفها شريكة في بناء المجتمع وتقدمه، والإسهام في إحداث تغيير في الصورة النمطية للمرأة التي لا تزال تبثها بعض وسائل الإعلام والاتصال، وتقديم صورة أكثر توازناً للمرأة، تبرز أدوارها المتعددة والمتجددة في الأسرة والمجتمع (خليل، 2010).

إنني كإعلامية وباحثة في شؤون المرأة لم ألمح تغييراً كبيراً في الإتجاه الإيجابي قد حدث في الرسائل الإعلامية الموجهة للمرأة على مستوى البرامج المختلفة التي تعرض في القنوات الفضائية، المتخصصة منها في شؤون المرأة، حيث ما زالت الموضة والأزياء والطبخ تحتل معظم مساحاتها، كما أن مسميات بعض البرامج تعطي إنطباعاً مسبقاً بأن المرأة ضعيفة وهشه وسطحية تماماً، مثل برنامج "كلام نواعم" الذي يناقش مواضيع المرأة بشكل سطحي وعاطفي، دون محاولة البحث عن المشاكل الأساسية التي تعاني منها المرأة على مستوى الوطن العربي، والبحث عن حلول جذرية لتلك المشاكل. كذلك برنامج " للنساء فقط " الذي عرض على قناة الجزيرة حيث يوحي العنوان بأن المرأة كائن معزول عن المجتمع، فليس هناك شيء خاص بالمرأة وحدها إلا موضوع الدورة الشهرية والحمل والولادة وتوابعهما، فيما عدا ذلك فإن كل ما يختص بالمرأة يخص الرجل والأسرة والمجتمع عامة. وهناك برنامج "آدم" الذي عرض على شاشة راديو وتلفزيون الشرق الاوسط الذي كان يركز على نقاط الخلاف بين الرجل والمرأة ويزيد من مساحاتها.

وعليه يمكن القول إن وسائل الإعلام لم تلعب دوراً فعالاً في حركة تطوير المرأة ودمجها في المجتمع، كما أن تصوير المرأة بالصورة التي تقدم بها أصبحت لا تتناسب مع ما أحرزته من تقدم، على الأقل بالنسبة لبعض القطاعات النسائية في المجتمع. فما تقدمه عنها تلك الوسائل يقلل من نشاطها ويعيق مسيرتها. كما أن تلك الوسائل تركز على قطاعات محدودة من النساء العربيات تتمثل في الشرائح العليا من الطبقة الوسطى من سكان المدن وتتجاهل مقابلها نساء الريف والبوادي والقطاعات النسائية الشعبية من سكان المدن.

وفي الحالات التي عولجت فيها قضايا المرأة الريفية، تم ذلك بصورة بعيدة عن واقعها الحقيقي، وفي إطار الجرائم وأزمة الخادمات و والتغطية السطحية لأنشطة بعض الرموز النسائية غير المؤثرة، كما أان الإهتمام بالمرأة البدوية يكاد يكون معدوما. كما تولي وسائل الإعلام العربية إهتماما مبالغا فيه لبعض المهن النسائية على حساب المهن الأخرى، مثل إهتمامها بالفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال، على حساب المعلمات والباحثات والطبيبات والعاملات والفلاحات وربات المهن، والتي لا تعد مهنا براقة من زاوية نظر الإعلام. كما أن الاهتمام ينصب على الفئات العمرية التي تتراوح أعمارها ما بين (20 –40) عاماً تقريباً، وتهمل المراحل الأخرى، مما يشير إلى رسوخ الرؤية التقليدية عن المرأة بتركيز الإهتمام عليها في فترات الخصوبة وإهمالها بعد تجاوز هذه المرحلة، كما يتم تجاهل الفتيات صغيرات السن (رمزي، 2004: 173،174).

وهنا اذكر أن برنامج "يسعد صباحك" الذي يعرض على شاشة التلفزيون الأردني يعتبر من البرامج الناجحة التي سلطت الضوء على تجارب نسائية ناجحة ومؤثرة بين قطاعات المرأة الريفية والبدوية في الأردن.

وفيما يتعلق بالدراما المصرية فقد تم عرض بعض المسلسلات التي قدمت نماذج نسائية واعية بحقوقها وواجباتها، مدافعة عن حقوقها مثل مسلسل " أين قلبي " من بطولة الفنانة يسرى كذلك مسلسل " قضية رأي عام " الذي إستطاع أن يحرز نقلة نوعية بتسيلطه الضوء على قضية مجتمعية مؤثرة في المرأة ألا وهي قضية الإغتصاب، حيث أشار المسلسل إلى أن المرأة التي تتعرض للإغتصاب هي ضحية وليست مجرمة ولا هي عار على أهلها وعليها التبليغ عن تلك الجريمة كي يعاقب المعتدي على جريمته.

إن من ينكر تأثير وسائل الإعلام على الوجدان الجمعي والرأي العام كمن يدفن رأسه في الرمال، فلا يوجد ما يؤثر في الإنسان – بعد والديه والمدرسة – مثل وسائل الإعلام. ونلاحظ أن وسائل الإعلام العالمية تميل إلى تشويه صورة العرب عامة وصورة المرأة العربية خاصة، بينما تقوم وسائل الإعلام العربية في نفس الوقت في معظم برامجها بتقديم المرأة في دورها التقليدي النمطي وتسقط دورها الإيجابي والمتغير، وهذا ما يستدعي توظيف وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة – المقروءة والمسموعة والمرئية – توظيفاً سليماً بهدف إبراز الصورة الإيجابية لدور المرأة الفاعل والمؤثر في الأسرة والمجتمع، وتطوير قدراتها ومهاراتها عبر تنفيذ برامج إعلامية مدروسة، تنطوي على رسالة تتضمن المفاهيم والقيم والصور التي تؤكدها الإستراتيجيات العربيـة والدولية للنهوض بالمرأة (أبو عيشة، 1998: 18).

وفي ظل هذه الصورة القاتمة هناك مجموعة من المقترحات لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام، بحيث تعكس دورها الحقيقي في المجتمع على المستوى الحكومي والإعلامي والمجتمعي، لما لذلك من أثر في مجال العمل على زيادة تمكين المرأة، وأهم هذه المقترحات كما وردت في العديد من الدراسات والبحوث:

1- النظر إلى قضية المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع، وتجنب الفصل التعسفي الذي يؤدي إلى الوقوع في إطار النظرة التجزيئية إلى وضع المرأة، وإغفال دورها الحقيقي في تنمية وتطوير مجتمعها، والعمل على دمج المرأة في كافة الأنشطة السياسية والإقتصادية المختلفة، وتأكيد فكرة أن النهوض بالمجتمع والرقي به لن يتم إلا بمشاركة المرأة والرجل معا دون أدنى تفرقة.

2- العمل على تغيير المناخ الفكري والثقافي السائد عن المرأة، وذلك عن طريق تغيير الإتجاهات والأفكار السائدة عن دورها التقليدي في المجتمع، والعمل على تقليل الفجوة الحادثة بينها وبين الرجل، وإعادة النظر في المادة الإعلامية التي تعمل على التفرقة النوعية بينهما، والتي تروج لفكرة أن المرأة خلقت للعمل المنزلي والإنجابي، والرجل خلق للعمل والإنتاج (رمزي، 2004: 183).

3- تعزيز دور العاملات في وسائل الإعلام بما في ذلك إشراكهن في تخطيط وصنع القرار بكل ما يتعلق بالبرامج الإعلامية المختلفة، وتشكيل لجنة نسائية لدراسة البرنامج بشكل عام وإدخال ماتراه مناسبا وشطب ما تراه مسيئاً للنساء.

4- مشاركة الرجل والمرأة في الحوار الإعلامي والعمل والإنتاج والبرمجة بهدف توحيد وجهات النظر الإيجابية فيما يتعلق بقضايا المرأة (أبوعيشة، 1988: 18، 19).

5- إن التعارض والتضاد الذي يلاحظ أحيانا في وسائل الإعلام المختلفة فيما يقدم عن المرأة، إنما يفرض أهمية التنسيق فيما تقدمه هذه الوسائل، ولا يعني التنسيق المطلوب مطالبة تلك الوسائل بالخروج بصورة قوالب جاهزه عن المرأة، إنما يضع أسلوبا خاصا يفرض على تلك الوسائل إتباعه من خلال خطوط عريضة، أو إتباع إستراتيجية هادفة

تعمل على الإلتزام بالعمل على تغيير صورة المرأة التي تقدم بشكل سلبي، كما تعمل على أن لا تقدم الصورة ونقيضها، فمثل هذا التعارض من شأنه أن يذهب بكل الجهود البناءة التي تعمل على رفع شأن المرأة وتغيير مكانتها في المجتمع.

6- إن إستخدام وسائل الإعلام في مجال توعية المرأة وزيادة معارفها، يتطلب دراسة فئات النساء اللاتي في حاجة إلى تلك الوسائل، ودراسة الوسائل الإعلامية الأكثر مناسبة لإمكانياتهن ودرجة إستيعابهن وإحتياجاتهن الحقيقية لتحديد المواد الإعلامية الأكثر مناسبة لهن.

7- التركيز على النماذج النسائية المضيئة التي كان لها دور فعال داخل المجتمع أو خارجه، ومن الضروري الإكثارمن تلك التجارب الناجحة ومنحها مساحة أكبر من خلال وسائل الإعلام حتى تسهم مساهمة فعالة في تغيير الصورة السلبية السائدة عن المرأة، و التقليل من تأثير الأعمال الأخرى التي تقلل من قيمة المرأة وتحط من شأنها (رمزي، 2004: 184، 185) .

المسألة النسوية في النظريات الاجتماعية

أدت الحركة النسوية إلى ظهور سلسلة طويلة من النظريات التي تحاول تفسير التفاوت تمهيدا للتغلب حالة اللامساواة الاجتماعية بين الرجال والنساء. وتختلف هذه النظريات النسوية فيما بينها إختلافاً كبيراً حول مسألة التفاوت الجنسوي، رغم اتفاقها على أن المرأة لا تتمتع بوضع منصف في المجتمع. وتحاول النظريات النسوية المتنافسة تفسير التفاوت الجنسوي بإرجاعه إلى عمليات إجتماعية عميقة الغور في المجتمع، مثل التحيز الجنسي والبطريركية والرأسمالية والعنصرية (غيدنز، 2005: 196).

ونبدأ بالمنظور الوظيفي

ارتبط ظهور مفهوم الوظيفية الإجتماعية إلى حد كبير بتطور ونمو التحليلات حول البناء الاجتماعي بالإستناد إلى نتائج الابحاث الحقلية، وقد اوضحت هذه الدراسات أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الوحدات الإجتماعية المترابطة والمتساندة والتي تشمل: النظم الاجتماعية، والجماعات الإجتماعية، والأفراد، والأنساق الثقافية مثل العادات، التقاليد، والقيم، كما أوضحت هذه الدراسات أنه من الصعب فهم أي وحدة من هذه الوحدات بمعزل عن علاقاتها بالوحدات الأخرى التي تكون البناء الإجتماعي (خمش، 1997: 124).

فمن المنظور الوظيفي تظهر الفوارق الجنسوية وكأنها تسهم في التضامن والتكامل الإجتماعيين. وكان هذا المنظور يتمتع بالكثير من المساندة والإحترام ذات يوم، غير أنه أخذ يتعرض لإنتقادات شديدة لانه يتجاهل التجاذبات والتوترات الإجتماعية توخيا للإجماع، مما أدى إلى إتهام هذه المدرسة بالترويج لأفكار محافظة عن العالم الإجتماعي. ويميل الكتاب الذين يتبنون نظرية " الفوارق الطبيعية " إلى الإعتقاد بأن تقسيم العمل بين الجنسين يقوم على أساس بيولوجي. فالنساء والرجال يقومون بالمهمات التي يصلحون لها إجتماعيا. ومن هنا فإن العالم الأنثروبولوجي جورج ميردوك بعد دراسة مقارنة لنحو مائتي مجتمع، خلص إلى أن تقسيم العمل بين الجنسين موجود في جميع الثقافات، وهو لا يعتبر ذلك نتيجة للبرمجة البيولوجية بقدر ما يراه نتيجة منطقية لتنظيم المجتمع (غيدنز، 2005: 191، 192) .

وعلى العكس من المنظور الوظيفي السابق تؤكد الماركسية أهمية المشاركة الكاملة للنساء في الحياة العامة، وعلى الرغم من قلة إهتمام ماركس وأنجلز بالموقف الإمبريقي للنساء إلا أن المدخل الماركسي يوضح أن قهر النساء، له أساس مادي، وأن خصائص النساء

ووضعهن يتمشى مع البناء الإجتماعي الطبيعي مما يفتح إمكانية لإحداث تغيير راديكالي (فهمي، 2007: 77).

وقد ميز كل من أنجلز وماركس وضع المرأة في الطبقة العاملة عن وضعها في الطبقة البرجوازية. فالمرأة في الطبقة البرجوازية تقمع كزوجة، أما المرأة في الطبقة العاملة فتقمع مع الرجل لصالح الطبقة الرأسمالية، أي أنهن في هذه الطبقة متساويات مع الرجال. ونتيجة لما سبق عترض كل من ماركس وأنجلز على تقسيم العمل على أساس الجنس فقط في سوق العمل. فمن وجهة نظرهما يعد هذا التقسيم الأساس المادي لخضوع النساء. وقد رأى ماركس أن قسمة العمل على أساس الجنس داخل الأسرة هي قسمة طبيعية، بمعنى أن الأدوار الجندرية التقليدية للجنسين كانت مقبولة لديه، حيث أنه آمن بأن الطبيعة البيولوجية للمرأة بما تتضمنه من حمل وولادة وإرضاع الأطفال ورعايتهم مختلفة عن الرجل، ومن هنا اعتبر أن المرأة يجب ألا تعامل كالرجل في سوق العمل بسبب الإختلاف البيولوجي الذي يتطلب إبعاد المرأة عن مجال الأعمال الضارة لصحتها. وقد نادى بضرورة أن تخصص لها إستراحة أثناء العمل.

ولقد أسهمت النظرية الماركسية وكتابات ماركس في دراسة وضع المرأة. وقد إستخدم منظرو ومنظرات النسوية مفاهيم ماركس في الحديث عن إضطهاد المرأة مثل الإغتراب alienation، والإضطهاد الإقتصادي economic oppression، فائض القيمة use value، قوة العمل الإحتياطية reserve labor، والدياليكتيك dialectic (حوسو، 2009:177، 178).

ترى كارن ساكس معتمدة على أنجلز أن منشأ عدم تعادل علاقات القوى بين الرجل والمرأة في العائلة يوجد بسبب تقسيم العمل الجنسي، الذي كان سائداً في المجتمعات العشائرية

السابقة لمرحلة الرأسمالية، فالعلاقات بين الرجل والمرأة التي بدأت متعادلة، خضعت للتحولات عندما لم يعد الإنتاج محصوراً بالقيمة أي إنتاج البضائع للإستهلاك المنزلي، وأن السلطة العشائرية قد برزت حين إفترض الرجال تملكهم لوسائل العيش (اليونسكو، 1984: 229).

والنسوية الماركسية تؤمن بأن قمع المرأة ناتج عن التقسيم الطبقي لا عن العلاقات بين الجنسين. فالمرأة تبذل جهداً ووقتاً كبيرين لمواصلة إنتاج القوة العاملة في الحياة الأسرية الخاصة. ومن هنا يغدو التقسيم الطبقي هو مفتاح قمع المرأة.

وعلى الرغم مما توافر للمرأة من تعليم ورعاية صحية في البلدان الرأسمالية المتقدمة إلا أن النظام القائم فيها بقي يعتمد إعتماداً كبيراً على العمل الذي تقوم به المرأة، دون أجر لإنتاج قوة عاملة صحيحة الجسم والعقل. ومن هنا تدعو النسوية الماركسية فيما يتعلق بتطور الشخصية الجندرية إلى ضرورة البدء بتغيير ظروف العيش الفعلية للنساء والرجال قبل تغيير أنماط التربية الجندرية. وهو أمر يتحقق من خلال إعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية القائمة على العلاقات الطبقية في مجتمع يتسم بعلاقات طبقية وجنسانية (حوسو، 2009: 179، 180).

المنظور الاشتراكي

تستمد هذه النظرية جذورها من النظرية الماركسية، التي تقرر الأولوية للصراع الطبقي، والقضاء على إضطهاد النساء، ومواجهة حاجات الحركة النسائية، المعاصرة من خلال البحث عن إستراتيجية الهجوم على سيطرة الرجال حتى يمكن إعادة بناء العلاقات بين الرجال والنساء (فهمي، 2007: 79، 80) .

وفي الوقت الذي كانت تركز فيه النسويه الماركسية على الطبقة كأساس لدونية المرأة، ركزت النسوية الإشتراكية على العلاقات المتداخلة مابين النظام الطبقي الرأسمالي والخضوع المبني على الجندر أو الدونية الجندرية. ومن أهم رائداتها الإشتراكيات زيلا إيسنستين Zellah Eisnestein في كتابها: " Capitalist Patriarchy and Case for Socialist Feminism " وإن هدف النسوية الإشتراكية هو دمج أهم الرؤى الموجودة في النسوية الماركسية والراديكالية، لذا فهي ترى أن كلا النظامين الأبوي والرأسمالي كانا السبب وراء تدني مكانة المرأة عن مكانة الرجل. وقد تحدثت عن خمسة مجالات مرتبطة بوضع المرأة، وهي: الإنجاب reproduction، ورعاية الأطفال child caring، الإهتمام بشؤون المنزل maintenance of home، الجنسانية sexuality، الإستهلاك consumption.

ونستطيع من خلال هذه المحاور أن نرى أمثلة مختلفة من النساء اللواتي ينتمين إلى طبقات مختلفة، لكنهن جميعاً ينتمين للمكانة الجندرية نفسها. فالمرأة الفقيرة التي لا تعمل تحتل المكانة الجندرية نفسها التي تحتلها المرأة الغنية المستقلة إقتصاديا. وكلتاهما تخضعان لقيود النظامين الأبوي والرأسمالي ذاتها، ولكن الفرق يكمن في أن المرأة المستقلة إقتصاديا ستحقق فائدة وإستمتاعا أكبر عند التحرر من قيود هذين النظامين ومن الحرية في الإنجاب أيضاً (حوسو، 2009:182، 183).

منظور المدرسة الصراعية: تنطلق هذه النظرية من كتابات ماركس في القرن التاسع عشر. والإفتراض الأساسي لها يقوم على أن المجتمع عبارة عن مرحلة من الصراع يظهر بين الطبقات الإجتماعية المتنافسة للسيطرة على وسائل الإنتاج وإمتلاك وسائل الإنتاج أيضاً. وهذا الأمر جعل عمل المرأة في البيت من ضروريات حياة الرجل وعمله في ظل المجتمع الرأسمالي،

فأصبحت تعيش في ظل حكم إستبدادي وعجزت عن التحرر من هذا الوضع إلا إذا كان لها مشاركة فعالة وكبيرة في الإنتاج الإقتصادي. ومن رواد هذه النظرية دارندورف وكولينز Darhrendorf & Collins اللذان قاما بغربلة أفكار كارل ماركس وربطها بالحياة المعاصرة، وبالتطورات التي حدثت بعد وفاته ولم يشهدها، فالصراع من وجهة نظر رواد هذه النظرية لا يقوم فقط على الصراع الطبقي، والتوتر الذي يحدث بين المالكين والعمال وإنما يظهر الصراع بين جماعات مختلفة أيضاً كالصراع بين الآباء والأبناء، بين الزوج والزوجة، بين كبار السن وصغار السن، بين الرجال والنساء وغير ذلك من أنواع الصراع.

وتعتبر هذه النظرية أن الجندر مهم جداً، وأهميته توازي وتساوي أهمية الفروق الطبقية بين النساء، فالمشاكلات الإقتصادية التي تواجهها النساء هي السبب في إعتمادهن على الرجال، وفي مكانتهن المتدنية، ولا يمكن تغيير ذلك إلا إذا شاركت المرأة مثل الرجل في المجال الإقتصادي. ومن رائدات هذه النظرية جولييت ميتشل Juliet Mitchell، في كتابها "Woman' s Estate "، وآن أوكلي Ann Oakley في كتابها Woman's work (حوسو، 2009: 180، 181).

وقد تعرضت نظرية الصراع إلى الإنتقاد، وذلك بسبب تركيزها المبالغ فيه على عدم المساواة الإقتصادية وما يتبعها من توترات ونزاعات بين الجماعات. مما جعلها تصرف النظر عن كيفية بناء الأدوار العائلية والمهام كشكل آخر من المهام غير الإقتصادية، ليغدو عمل المرأة المدفوع الأجر هو الدواء لحل جميع مشكلاتها للتخلص من سيطرة الذكور في المؤسسات الإجتماعية، كما تصور كل من ماركس وأنجلز وهو أمر ربما غير صحيح .

النظرية الليبرالية:

ظهرت النسوية الليبرالية Liberal Feminism Theory في أوائل القرن الثامن عشر في أوروبا الغربية في فترة الثورة الفرنسية، والأمريكية، والثورة ضد الإقطاعية، وعصر التنوير الذي أحدث سلسلة من التغييرات الإجتماعية العديدة في جميع مجالات الحياة مما أدى إلى كسر الأطر التقليدية، والمطالبة بالحقوق الفردية.

ولكن هذه المطالبة بالحقوق الفردية لليبيرالية أستثنيت منها المرأة، حتى جاء جون ستيوارت مل وزوجته هارييت تايلور وماري ولستون كرافت وطالبن بحقوق للمرأة متساوية مع الرجل. وتمسكت النسوية الليبرالية التقليدية الرئيسية وأهمها الفردانية . العقلانية . بقيم الحرية والعدل والمساواة. وهي على الرغم من ذلك قدمت تصورا جديدا لمبدأ العقلانية، ليستوعب النساء. فبدأت النسوية الليبرالية بمنظريها ومنظراتها بالمناداة بالمساواة في الفرص بين الجنسين في مؤسسات المجتمع المختلفة كالتعليم والإقتصاد. وكانت تركز على ثلاثة مبادئ رئيسية لتحقيق ذلك وهي: حرية الإختيار، الفردية، المساواة في الفرص. ولذلك تسمى النظرية اليبيرالية أيضا بالنظرية المساواتية egalitarian feminism (حوسو، 2009: 168).

وعرف التيار الليبرالي بحركة تحرير المرأة، وهو الذي بدأ في العالم الغربي منذ قرن ونصف، ويقوم على مبدأين أساسيين هما الحرية والمساواة، مبدأ التماثلية بين الرجل والمرأة ومبدأ الحرية شبه المطلقة. وهذان هما المبدآن الرئيسيان اللذان قامت على أساسهما الحداثة الغربية ..... وقد تم تكريس هذا الفكر على مراحل كالتالي:

1- قامت ثورتان في المجتمع الغربي ترفعان هذين المبدأين، وهي الثورة الأمريكية عام 1779م، والثورة الفرنسية عام 1789م ومبادئ هاتين الثورتين ضُمنتا في الدساتير التي

قامت عليها الدولتان الأمريكية والفرنسية، ثم ترسخت هذه المبادئ في الفكر الغربي المعاصر.

2- قام التنظيم الدولي على هذا الأساس، فمبادئ الأمم المتحدة عندما نشأت عام 1945 ضمنت في وثيقتها رفض التمييز على أساس الجنس وتحقيق المساواة التماثلية بالمفهوم الغربي الذي يقوم على فكرة الصراع بين الرجل والمرأة، من أجل الحقوق التي يسيطر عليها الرجل (almoslim.net/node/82678).

ويرى أنصار هذه النظرية أن المرأة إنسان قادر على العمل والإبداع وتحمل المسؤلية وممارسة الحرية دون أن يشكل ذلك تهديدا لأنا الرجل، كما يذهبون إلى أنه لا مجال لتقدم المجتمع، وتجاوز التخلف إلا بقيام المرأة وهي نصف المجتمع بدورها كاملاً وبحقوق متساوية مع الرجل (الساعاتي، 2006: 278).

لقد أفلحت المدرسة الليبرالية النسوية في تحقيق منجزات كثيرة للنساء خلال القرن الماضي، غير أنها، في نظر بعض النقاد، اخفقت في معالجة جذور التفاوت الجنوسي وأسبابه العميقة، كما أن هذه المدرسه تتناول جوانب جزئية ومجزأة من التفاوت الجنوسي، لأنها تركز على معاناة المرأة في مجالات صغيرة ومحددة مثل التحيز الجنسي، والتفرقة، والإعتوار الثقافي، وتفاوت الأجور، ويتهم أنصار النسوية الليبرالية بأنهم يشجعون النساء على قبول واقع إجتماعي يفتقر إلى المساواة والعدل والأنصاف، ويغلب عليه الطابع التنافسي (غيدنز، 2005: 196).

المنظور التبادلي

وقد تصدت الباحثات في حقل الأنثروبولوجيا، اللاتي يركزن على حضارة المرأة للإفتراض القائل بأن المرأة لا تمتلك أية قوة طالما أنها لا تمارس نشاطات ظاهرة في الحياة العامة، وقد أشرن إلى أنه يمكن فهم قوة المرأة وقوة الرجل في مجال تبادلية التأثير الذي يسود تفاعلاتهم. إن إعادة التعريف هذه للفترة الإجتماعية على أنها نوع خاص للعلاقة الإجتماعية قد لقيت صياغة جيدة عند د. رونغ الذي قال: " إن القضية الأولية لتعريف القوة الإجتماعية تتطلب معرفة الخصائص المميزة لتلك القوة على أنها نوع خاص من العلاقة الإجتماعية، أي تبادلية التأثير – المعيار التعريفي الإجتماعي – لا يقضي عليها في علاقات القوى إلا بالعنف الجسدي، ولا يمكن قلع علاقات القوى من جذورها في خضم التفاعل الإجتماعي.

إن عاملاً ما يدير الآخر بالنسبة إلى أحوال خاصة ومجالات مسلكية محددة، إلا أن الآخر يهيمن باستمرار في حقول مسلكية أخرى. إن وجهة النظر هذه التي تعتبر تبادلية التأثير، قد عملت على التركيز على العملية الإجتماعية بدل البنية الإجتماعية، ولذا فإن تلك القوانين هي التي تحدد وتملي العلاقة الخاصة، وبالتالي فإن القوة لا تنحصر بنواحيها الشكلية بل يجب النظر اليها على أنها عملية دينامية وتبادلية، إذ أن من الضروري فهم كيف تؤثر النساء في الرجال وكيف يستطعن تحقيق أهدافهن (اليونسكو، 1984: 227).

النظرية الراديكالية

ويرى أنصار هذه النظرية أن جذور عدم المساواة في المجتمع سائدة في النظام الإجتماعي والأبوي، وسيطرة الرجال، ولذلك فإن الطريق الوحيد للمساواة هو إحداث التغيير الثوري في الأيديولوجيات والمؤسسات القائمة في المجتمع (فهمي، 2007: 80).

ويختلف النسويون الراديكاليون في تفسيرهم للأسس التي قامت عليها البطريركية، غير أن أكثرهم يعتقدون بأنها تقوم على تملك جسد المرأة وعلى النشاط الجنسي بمختلف أشكاله. وترى عالمة الاجتماع شولاميت فايرستون أن الرجال يسيطرون على أدوار المرأة في عمليات الإنجاب وتربية الأطفال، فالنساء مهيآت بيولوجيا لانجاب الأطفال، ولا بد أن يعتمدن على الرجال لتوفير الحماية والمعيشة لهن من الناحية المادية. وتشير الباحثة إلى نشوء طبقة متميزة مقموعة من النساء في المجتمع، وتذهب في بعض آرائها إلى درجة الدعوة إلى إلغاء العائلة لأن ذلك الوسيلة الوحيدة لتحرير المرأة وإنعتاقها من علاقات السلطة والقوة (غيدنز، 2005: 197).

وبدأت النظرية النسوية الراديكالية Radical Feminism Theory في بداية عام 1970 تقريباً، عندما قامت مجموعة من النسوة بالمطالبة بحقوقهن المدنية، وبقيام حركة مناهضة للحرب. وذلك حين أدركن مدى الإضطهاد الذي يخضعن له والذي توضح من خلال المعاملة التي تلقينها من شركائهن الذكور في هذه الحركات. ومن التعامل السيء الذي تلقته النساء في مواقف معينه أهمها عدم السماح لهن بتولي أية مناصب قيادية في الحركة المناهضة للعبودية أثناء مشاركتهن فيها. وقد دفعهن كل ما سبق إلى إدراك مدى الإضطهاد الجندري الواقع عليهن من قبل الرجال وإلى ضرورة التحرك لمناهضته وللمطالبة بحقوقهن، وهنا تختلف النسوية الراديكالية مع النسوية الليبرالية التي تطالب بالعمل من خلال النظام القائم. لذلك ترى النسوية الراديكالية أن على النساء القيام بتشكيل مؤسسات خاصة بهن، وقطع علاقاتهن مع الرجال، وبعدها تصبح النساء معتمدات على بعضهن البعض لا على جنس الرجال (حوسو، 2009: 187).

و يشير بعض أنصار النظرية النسوية الراديكالية إلى العنف الذي يمارسه الذكور على الإناث باعتباره عنوانا للتفوق الذكوري (غيدنز، 2005: 197).

والسؤال المهم هنا كيف يمكن التخلي عن الأنوثة في نظرية هذا التيار ؟

يتم ذلك عن طريق عدد من الإجرءات:

1- تغيير النظام الأسري الذي يصنع نظاما طبقيا ذكوريا يقهر المرأة، وهذا لا يتم إلا بتقويض مفهوم الأسرة المعروف وإحلال الأسرة الديمقراطية محلها.

2- حق المرأة بالإجهاض بحرية، وتسهيل ذلك.

3- ممارسة الجنس المثلي، وهذا يعطي المرأة حقها الجنسي بحرية فلا تبقى بحاجة إلى ذكر في حياتها.

4 - صياغة نظرية نسوية لتحقيق المساولة التماثلية بين الجنسين، ولا يتم ذلك إلا بخلخلة الثنائية السيكولوجية والإجتماعية التقليدية بين الذكر والأنثى وإيجاد بديل عنها وهو مصطلح الجندر بدل الجنس (almoslim.net/node/82678) .

نظرية ليبلاي

يرى ليبلاي في دراستة للتطور التاريخي للمجتمع والعائلة والمرأة أن كلا من المجتمع والعائلة والمرأة يمرون بثلاث مراحل أساسية هي مرحلة الإستقرار والمرحلة الإنتقالية وأخيراً مرحلة عدم الإستقرار. وطبق ذلك على العائلة حيث قال بأن العائلة تمر بثلاث مراحل : هي مرحلة العائلة المستقرة ومرحلة العائلة الفرعية ومرحلة العائلة غير المستقرة. وإعتقد أيضا بأن المرأة

تحتل مكانة متميزة في العائلة، لذا فهي أيضاً تمر بالمراحل نفسها. ويخبرنا ليبلاي أن كل مرحلة تستغرق جيلاً أو جيلين وأن الجيل الواحد هو أربعون سنة.

فالمرأة في العائلة المستقرة تجسد واقع المجتمع المستقر وهو الذي يتمسك أفراده عبر الأجيال المختلفة كجيل الأجداد وجيل الآباء وجيل الأبناء بقيم وأفكار ومبادئ ورؤى وعادات وتقاليد متشابهة ضمن ايديولوجية واحدة.

وفيما يتعلق بمكانة المرأة في العائلة المستقرة نلاحظ أنها لا ترقى لمكانة الرجل حيث يحتل مكانة إجتماعية أعلى من تلك التي تحتلها المرأة، وأن القرار هو بيد الرجل وليس بيد المرأة حيث أنها تكون خاضعة له وهو الذي يحدد مسيرة حياتها ومستقبلها. أما في المرحلة الفرعية أو الإنتقالية فتتميز ببعض سمات المرحلة المستقرة والمرحلة الإنتقالية أي تكون شخصيتها متناثرة ومتذبذبة وغير قادرة بسهولة على التكيف مع المجتمع الذي تعيش وتتفاعل فيه. وتجمع المرأة في هذه المرحلة بين القديم والحديث حيث أن أفكارها وقيمها وعاداتها وتقاليدها تكون قديمة ورجعية بينما يكون ظاهرها أو إطارها الخارجي حديثاً، فضلاً عن أنها تستخدم التقنيات الحديثة ولا تستغني عنها بينما لا تزال أفكارها تقليدية وقديمة.

وفي مرحلة العائلة غير المستقر تنتقل المرأة من المجتمع النامي إلى المجتمع الصناعي غير المستقر، وهنا تكون المرأة متحررة تماماً من القيود والمظالم الإجتماعية التي كانت تعيشها في المجتمع المستقر بل وحتى في المجتمع الإنتقالي أو الفرعي.

علماً بأن المرأة في المجتمع الصناعي غير المستقر تشارك في بناء المجتمع ورسم مسار نهضته الصناعية والتنموية، حيث أن واجباتها وحقوقها مساوية لواجبات وحقوق الرجل، ولا فرق بينها وبين الرجل من الحريات التي يتمتع بها (أنظر الحسن، 2008: 33-41).

وفي كتاب يدعى المجتمع العربي في حالة تحول "Arab Society in Tradition" يشير الدكتور سعد الدين إبراهيم ونيكولاس هوبكنز إلى أن العائلة المعاصرة التي تسكن المدينة، تسير بثبات ولكن بتمهل نحو تحقيق المساواة التامة بين الجنسين، فهذا النمط من العائلات، لم يعد ينزع حاليا إلى تطبيق التقاليد بحذافيرها، كما كان يفعل سابقا خلال فترة ما بين القرن التاسع والقرن التاسع عشر، كذلك فإن هذا النمط لم يصبح أيضا عصريا وحديثا بشكل كامل حسب المفهوم الغربي للكلمة، إن العائلة العربية المعاصرة التي تسكن المدن، هي نسخة عن نواة العائلة العربية وهي تمر حاليا في مرحلة تحول وتغير من حيث البنية والوظيفة (اليونسكو، 1984: 271، 272).

النظرية الاندروجينية

وللتحرر من الصور النمطية، فقد اوجدت الباحثة ساندرا بيم نموذج الإندروجينية و أصل كلمة Androgyny لاتيني حيث Andro تعني رجال و Gyny تعني نساء، وبالتالي تنطبق هذه الكلمة على الأشخاص الذين يتمتعون بصفات الذكورة والأنوثة بنفس الوقت، فعلى سبيل المثال قد يكون لك صديق كفي في بعض المواقف الذكورية وفي بعض المواقف الانثوية، فهو رياضي متميز، طباخ ماهر، وقد يمتلك القوة الكافية لصنع خزانة كتب، وبنفس الوقت يمتلك اللطافة الكافية التي تجعله يمضي ساعات طويلة للتكلم مع صديقه، فبهذا تبدو كلمة Androgyny البديل للنمطية الجندرية.

إن أفضل مقياس للاندروجينية هو مقياس بم للنوع (BSRI) والذي طور من قبل الباحثة ساندرا بم خلال السنوات 74–75، ويقيس درجة الصفات الذكورية والصفات الانثوية عند الأشخاص وبالتالي صنف الناس إلى اربع فئات:

1 - الناس غير المختلفين: هم الذين صنفوا أنفسهم على أن درجة الصفات الذكورية والانثوية عندهم متدنية.

2 - الانثويون: هم الذين حصلوا على مقياس عال من الصفات الانثوية ومقياس منخفض من الصفات الذكورية.

3 - الذكوريون: هم الذين حصلوا على مقياس عال من الصفات الذكورية ومقياس منخفض من الصفات الأنثوية.

4 - الاشخاص الاندروجينيون: هم الذين حصلوا على مقياس عال من كل من الصفات الذكورية والانثوية (Matlin, 2001:71-73).

في حين عالج ساربين موضوع صراع الأدوار، عن طريق تأييده للفكرة التي تقول إن تعدد الأدوار، يزيد من فعالية الشخص وقدرته على مواجهة المواقف والخبرات الجديدة، والتصرف فيها بنجاح تماما (كالممثل) فبقدر ما يكون لديه من أدوار يكون أفضل استعدادا لأداء أدوار جديدة.

ولقد بدأت دورثي نيفل دراسة جديدة لها عن الأدوار المتعلقة بالنوع في ضوء بعض متعلقات الشخصية.وبدأت هذه الدراسة منطلقة من وجهة نظر ساربين، التي استند فيها إلى كاميرون، وحاولت الباحثة صياغة فرق مؤداه: أن تعدد الأدوار له علاقة بمهارة الشخص في السلوك الإجتماعي، وهذا يعني أن الشخص ذا الأدوار المتعددة، أقدر على حسن التكيف مع الظروف الإجتماعية المعقدة، كما أنه أي تعدد الأدوار يعد الفرد للإستجابة بمرونة وإبتكارية (آدم ، 1982 ، 85، 86).

سمو النوع الاجتماعي

يشير مفهوم سمو الدور النوعي، إلى أن الناس لم يعودوا يجمعون ما بين الأدوار النوعية للرجال والنساء (كما توصي النظرية الاندروجينية)، بل توصلوا إلى محاولة الكشف عما خلف تلك الأدوار، حيث أن الناس الذين سموا عن الأدوار النوعية، كانت لديهم حرية التعبير عن نوعية البشرية دون القلق والخوف من كسر حاجز النمطية. وكما ذكر سابقاً، فإن الاندروجينية تركز على المرونة في امتلاك الصفات الذكورية والانثوية معاً، إلا أن مفهوم السمو النوعي يعد أعمق بكثير. فعلى سبيل المثال، كثير من الوظائف تتطلب من الشخص ان يكون عدوانياً وصارماً بعض الشيء لكي يستطيع أن يمضي قدما، وبذلك سنلاحظ أن الشخص الاندروجيني سيتصرف بذكورية أكثر، وذلك لأن الامر يتطلب منه ذلك، بينما الشخص الذي يؤمن بالسمو النوعي سيختار أن يغير مفهومه لذلك العمل، وبالتالي لن يجبر على التصرف بشدة، كما فعل الشخص الاندروجيني.

وقد نقدت (ايفن ساندرا، 1993) النظرية الاندروجينية، حيث أشارت إلى أنه علينا الا ننظر إلى العالم وكأنه مكون من قسمين منفصلين (إناث وذكور)، بل أن نسعى إلى تقليل وجود الإختلاف بينهما. وبهذا علينا تخطي مفهوم الجندرية لكي نستطيع تحقيق الهدف في تقليل الفروق بين الجنسين. فعلى المؤسسات والحكومات التي تشجع السلوكيات النمطية الجندرية أن تتغير (Matlin, 2001:75-76).

نقد النظرية النسوية

إن جميع الإتجاهات النظرية وإن إختلفت في كيفية تناولها لمفهوم الجندر قد إشتركت في حقيقة أساسية مفادها مركزية الرجل في المجتمعات الأبوية، ودونية المرأة وتهميشها. إنطلاقاً من

الفروق البيولوجية بين الجنسين التي تم إستغلالها وتضخيمها، حتى أصبحت هذه الفروق الأساس المعتمد للفروق الجندرية، وللتمييز بين الجنسين، ولحرمان المرأة من حقوقها، ومن ممارسة دورها الإنتاجي. فبقي الدور الإنجابي والدور التقليدي حكرا على المرأة حتى الأن، بينما بقي الرجل متربعا في مواقع صنع القرار رافضا شراكتها (حوسو،193:2009).

تنظر النظرية النسوية في العالم من زاوية أقلية غير معترف بها وغير منظورة حتى الآن وهي النساء، أملا في إكتشاف الطرق الأساسية التي بواسطتها تساعد أنشطة هذه الأقلية في خلق عالم النساء، وقد أسهمت هذه الزاوية في تفتيح فهمنا لمعظم الموضوعات ومنها الحياة الإجتماعية.

ومن هذا المنطلق بدأ أنصار النظرية النسوية في تحدي نظرية علم الإجتماع، ومن يجاهرن بهذا التحدي يزعمن أن علماء الإجتماع يرفضون بإصرار رؤى العلم الجديد للمرأة في فهم علم الإجتماع للعالم الإجتماعي، وبذا انعزلت عالمات الإجتماع النسوي عن التيار الرئيسي لعلم الإجتماع، واختزلت النظرية النسوية الشاملة للتنظيم الإجتماعي إلى متغير بحثي واحد هو الجنس، وإلى نمط بسيط للدور الإجتماعي هو النوع الإجتماعي (الجندر)، والحقيقة أن هناك عدة أسباب وراء تحاشي علم الإجتماع للنظرية النسوية، منها الشك في المصداقية العلمية للنظرية النسوية التي ترتبط إرتباطا وثيقا بالنشاط السياسي، والحذر المتولد من المضامين الراديكالية للنظرية النسوية بالنسبة للنظرية والمنهج في علم الإجتماع، ومع ذلك بدأت النظرية النسوية تتحرك على نحو متسارع صوب الإتجاه الرئيسي في علم الإجتماع، ومن المؤشرات على هذا الإتجاه الجديد وجود فصل في كتاب رتيرز عن النظرية النسوية المعاصرة (عبد الجواد، 2009: 358).

وكخلاصة لموضوع النظريات النسوية أجد أن هناك قصوراً في هذه النظريات، حيث لا يمكن الإعتماد على نظرية واحدة لتفسير الوضع القائم للنساء، كذلك في إيجاد الحلول المنطقية لهذه المعضلة، لأن بعض النظريات تحض على القبول بالوضع الراهن، وبعضها تطرف كثيراً في وضع الحلول كالراديكاليه التي تدعو إلى تفسخ الوضع الاجتماعي، القائم بأمور خارجة عن الطبيعة البشرية، لذلك لا بُدّ من وجود نظرية تفسر الوضع القائم وتحاول إيجاد حلول منطقيه للمشكله بعيدا عن التطرف والمغالاة، وذلك عن طريق ايجاد الحلول الوسط التي ترضي الطرفين.

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية

سيتم في هذا الفصل التعرق إلى الخطوات العلمية التي اتبعت لإنجاز الدراسة ، وذلك من خلال تحديد المنهجية الملائمة للإجابة عن أسئلة الدراسة ، بالإضافة إلى وصف مجتمع الدراسة ، وعينتها والأداة المستخدمة في جمع المعلومات. ويتضمن الفصل أيضا شرحا للطريقة التي إستخدمت للتأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها ، وبيانا لأساليب التحليل الإحصائي التي تم إتباعها للوصول إلى النتائج.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذة الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من أكثر المناهج ملاءمة لمثل هذا النوع من الدراسات الاجتماعية. ويقوم المنهج الوصفي على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين، بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون (عليان وغنيم، 2008، 52). ويرتكز هذا المنهج على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة قيد البحث، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، وتفسيرها بطريقة موضوعية ، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة. Neuman, (1997)

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملات والعاملين في عدد من مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الوطنية ، التي تعنى بقضايا المرأة وهي:

- الإتحاد النسائي العام.
- تجمع لجان المرأة.
- مؤسسة نهر الأردن.
- مركز الإعلاميات العربيات.
- معهد التضامن.
- نادي صاحبات الأعمال والمهن.
- جمعية تنمية وتأهيل المرأة الريفية.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (360) مبحوثا ومبحوثة موزعين على عدد من المؤسسات التي تشمل جمعيات وأندية نسائية ، تم اختيار هذا العدد بنسب متفاوته ذلك لانه تم تطبيق الاستبانة في الاجتماعات وورش العمل التي ضمت مجموعة من المشاركين والمشاركات في تلك الاجتماعات، التي ناقشت موضوع تمكين المرأة، وقد تم اختيارهم بالطريقة القصدية العشوائية ، ويعني ذلك قصدية بالنسبة للمؤسسات المختص عملها في شؤون المرأة فتم قصد هذه المؤسسات بعينها، أما عشوائية فهي إخيار الأفراد من داخل المؤسسات التي تم إختيارها.حيث قام مركز

الإعلاميات العربيات بتنظيم تلك الندوات والورش وبالتالي التعاون في توزيع الإستبانة من قبل فريق عمل مختص من داخل المركز.

أدوات جمع المعلومات

تم استخدام الأدوات البحثية التالية وتشمل:

1) المصادر النظرية واعتمدت على السجلات والوثائق والمراجع.

2) المعلومات الميدانية وتم جمعها عن طريق الاستبانة حيث تم تصميمها بشكل يتناسب مع أهدافها وتساؤلاتها.

القسم الأول: خصائص أفرادعينة الدراسة وتشمل الجوانب الشخصية للمستجيبين.

القسم الثاني: صمم هذا القسم على شكل مقياس ليكرت الثلاثي، وتكون هذا القسم من (18) فقرة. وتأخذ الإجابات على هذه الفقرات التدرج (موافق، محايد، معارض)، وقدأعطيت الأوزان (1،2،3).

القسم الثالث: صمم هذا القسم على شكل مقياس ليكرت بغية قياس الصعوبات التي تحول دون وصول المرأة إلى مناصب عليا وتكون هذا القسم من (10) فقرات. وتأخذ الإجابات على هذه الفقرات التدرج (موافق، محايد، معارض) وقد أعطيت الأوزان (1،2،3).

القسم الرابع: صمم هذا القسم على شكل مقياس ليكارت الخماسي بغية قياس العقبات التي تقف في وجه المرأة في عدد من المشكلات، وتكون هذا القسم من (8) فقرات. وتأخذ الإجابات على هذه الفقرات التدرج (العادات والتقاليد، القانون، التدين الخاطئ، المرأة نفسها، غيرذلك).

هذا وقد تم تطبيق الإستبانة على العينة وذلك من خلال فريق متخصص من مركز الإعلاميات العربيات، حيث تم توزيع (400) إستبانة ثم قامت الباحثة بشرح الهدف من الدراسة، وشرح المقصود منها والإستجابة لها. ثم تم جمع الاستبانة وإدخالها في الحاسوب وتبين أن هناك مجموعة غير صالحة، إما لأنها غير مكتملة أو أنها تحمل إجابات خارج السياق ، وبذلك تم تصفية العدد إلى (360) وتم إستخدام الإجراءات الإحصائية المناسبة.

صدق الاستبانة وثباتها:

ويقصد به دراسة مدى ملاءمة الاستبانه المستخدمة في قياس الموضوعات أوالظواهر التي يسعى الباحث إلى معرفتها ومدى قدرة هذه الأداة على قياس وتوفير المعلومات المطلوبة، أي التحقق من أن الأداة قادرة على قياس الشيء الذي وضعت لأجله، وقد تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضهاعلى مجموعة من الخبراء والمحكمين من ذوي التخصص والخبرة والكفاءة العلمية، لإبداء رأيهم فيها، سواء من حيث مناسبة فقراتها لأهداف البحث، أومدى تغطيتها للجوانب والمجالات المقصودة في الدراسة، وبناء على ملاحظات المحكمين فقد أجريت بعض التعديلات، إلى أن ظهرت الاستبانه بصورتها النهائية.

وأما فيما يتعلق بدرجة ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) وتعني الدقة في تقدير الدرجة الحقيقية للفرد على السمة التي يقيسها الاختبار(خمش وآخرون، 1997: 280)، والذي يقصدبه قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها بهدف التوصل إلى النتائج نفسها، وإمكان إعادة تطبيق أداة الدراسة والحصول على نتائج ثابتة، تم استخراج معاملات كرونباخ الفا Chronbach’s Alpha لفقرات الدراسة الموحدة التدريج، وتبين أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة

ثبات عالية، إذ ان جميع معاملات الثبات كانت أعلى من (0.60) وهي الحد الأدنى المقبول للثبات.

معاملات كرونباخ الفا لأداة الدراسة

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل كرونباخ الفا
المجموعة الثانية	18	0.87
المجموعة الثالثة	10	0.77
المجموعة الرابعة	8	0.78
الدرجة الكلية	36	0.82

التحليل الإحصائي:

تم تفريغ بيانات الدراسات بواسطة الحاسب الآلي باستخدام حزمة من البرامج الإحصائية (SPSS)، وتم استخدام الوسائل الاحصائية التالية:

أولاً: الإحصاءالوصفي: وذلك بعرض التكرارات والنسب المئوية لخصائص أفراد العينة ووصف استجاباتهم لفقرات الاستبانة.

ثانيًا: تم إستخدام إختبار (cornobachs Alpha) كرونباخ ألفا لصدق وثبات أداة الدراسة و قياس الإتساق الداخلي لأداة الدراسة.

ثالثًا: إختبار مربع كاي (chi-square) واستخدم لاختبار مدى دلالة المتغيرات المستقلة والتابعة.

متغيرات الدراسة

تم استخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة، وهي المتغيرات الخاصة بالجنس وله مستويين ذكور وإناث، الحالة الزواجية ولها أربع مستويات، مكان الإقامة وله أربع مستويات، مستوى التعليم وله خمس درجات، عدد الأبناء وله اربع مستويات، السن وله خمس مستويات، قطاع العمل وله اربع مستويات، نوع العمل وله أربع مستويات.

الفصل الرابع

عرض النتائج وتحليلها

أولاً: وصف العينة وعرض الخصائص الشخصية والديمغرافية للعينة من حيث توزيع المبحوثين حسب الجنس، والحالة الزواجية، ومكان الاقامة، ومستوى التعليم، وعدد الأبناء، والسن، وقطاع العمل، ونوع العمل.

الجدول رقم (1)

بعض الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصاية لعينة الدراسة.

المتغير	المستوى	العدد	النسبة
الجنس	ذكور	95	%26.4
	اناث	265	%73.6
الحالة.الزواجية	متزوج	254	%70.6
	أعزب	61	%16.9
	مطلق	23	%6.4
	ارمل	22	%6.1
مكان.الاقامة	ريف	82	%22.8
	حضر	226	%62.8
	بادية	31	%8.6
	مخيم	21	%5.8
مستوى.التعليم	أقل من توجيهي	52	%14.4
	توجيهي	83	%23.1
	دبلوم متوسط	76	%21.1
	بكالوريوس	112	%31.1
	دراسا عليا	37	%10.3

المتغير	المستوى	العدد	النسبة
عدد.الأبناء	لا يوجد	64	%17.8
	طفلين اواقل	93	%25.8
	ثلاثة اطفال	92	%25.6
	أربعة اطفال فأكثر	111	%30.8
السن	أقل من 30 سنة	63	%17.5
	من 30 – اقل من 40	120	%33.3
	من 40 – اقل 50	134	%37.2
	من 50 – اقل 60	24	%6.7
	60 سنة فأكثر	19	%5.3
قطاع.العمل	القطاع الحكومي موظف	120	%33.3
	القطاع الخاص موظف	169	%46.9
	يعمل لحسابه الشخصي	46	%12.8
	لا يعمل	25	%6.9
نوع.العمل	عمل فني متخصص	44	%12.2
	غير فني	131	%36.4
	اداري	155	%43.1
	غير ذلك	30	%8.3

الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للعينة.

1- الجنس:

تشير المعلومات المتعلقة بمتغير جنس المبحوثين إلى أن عدد الإناث في العينة بلغ (265)، وبنسبة (73.6%)، بينما بلغ عدد الذكور (95) وبنسبة (26.4%)، وهذا ما يبسجم

مع العدد الكلي للعينة حيث أن نسبة مشاركة المرأة في المنظمات والاندية والتجمعات النسائية أكبر من مشاركة الرجل.

2- الحالة الزواجية:

أما بالنسبة لمتغير الحالة الزواجية فقد بلغ عدد المتزوجين في العينة 254 وبنسبة (70.6%) وغير المتزوجين (61) وبنسبة (16.9%)، أما المطلقون فعددهم (23) وبنسبة (6.4%) والأرامل بعدد (22) ونسبة (6.1%).

3- مكان الإقامة:

وفيما يتعلق بمتغير مكان الاقامة فقد تم توزيعها على اربعة تجمعات سكانية، وبما ينسجم مع طبيعة المجتمع الاردني، وكانت الاعداد والنسب كما يلي، الريف العدد (82) والنسبة (22.8%) الحضر 226 وبنسبة (62.8%) حيث تتركز اكبر التجمعات السكانية في المدن، وأغلب العاملات في تلك المؤسسات من سكان الحضر، أما البادية فكان العدد (31) والنسبة (8.6%) والمخيم (21) وبنسبة (5.8%).

4- متغير مستوى التعليم :

بلغ عدد المبحوثين الذين مستواهم العلمي اقل من توجيهي (52) وبنسبة (14.4%) والتوجيهي (83) وبنسبة (23.1%) أما الحاصلون على دبلوم متوسط فعددهم (76) وبنسبة (21.1%)، أما البكالوريوس فعددهم (112) ونسبتهم (31.1%)، ويتفق ذلك مع الإحصاءات التي تشير إلى إرتفاع نسبة الحاصلين على البكالوريوس في الأردن، حيث تصل نسبة الإناث إلى

(55.1%) من إجمالي الملتحقين بالجامعات، أما الدراسات العليا فكان العدد (37) والنسبة (10.3%) .

5 - متغير عدد الأبناء:

بلغ عدد المبحوثين الذين ليس لديهم أبناء (64) وبنسبة (17.8%) والذين لديهم طفلان أو أقل (93) بنسبة (25.8%) والذين لديهم ثلاثة أطفال (92) وبنسبة (25.6%) أما الذين لديهم أربعة أطفال فأكثر فكان عددهم (111) وبنسبة (30.8%)، وهذا يشير إلى أن مستويات الزيادة السكانية في الأردن ما زالت مرتفعة، وإن حملات تنظيم الأسرة تحقق الأهداف إلى حد معين حيث يعتبر الكثير من الأردنيين أن العدد المثالي للأبناء هو أربعة.

6 - متغير السن:

تشير البيانات المتعلقة بمتغير السن إلى أن عدد المبحوثين الذين تقل أعمارهم عن (30) عاماً (63) وبنسبة (17.5%)، والذين تتراوح أعمارهم مابين الثلاثين إلى أقل من أربعين عددهم (120) وبنسبة (33.3%)، أما الذين تتراوح أعمارهم مابين الأربعين إلى أقل من خمسين فقد بلغ عددهم (134) ونسبتهم (37.2%)، حيث أن قانون الضمان الإجتماعي يحيل العاملين إلى التقاعد بعد هذا السن، والذين تتراوح أعمارهم مابين الخمسين إلى أقل من ستين عاماً بلغ عددهم (24) ونسبتهم (6.7%)، أما الذين تزيد أعمارهم عن الستين فإن عددهم (19) وبنسبة (5.3%) وهؤلاء يعملون في تلك المؤسسات كنوع من إشغال الفراغ وتغلب على مشاركاتهم سمة التطوع.

7 - متغير قطاع العمل:

وعند الحديث عن متغير قطاع العمل فقد اشارت البيانات إلى أن عدد الذين يعملون في القطاع الحكومي (120) وبنسبة (33.3%)، أما الذين يعملون في القطاع الخاص فقد بلغ عددهم (169) وبنسبة (46.9%) والذين يعملون لحسابهم الخاص فعددهم (46) وبنسبة (12.8%) والذين لا يعملون عددهم (25) ونسبتهم (6.9%) وهؤلاء يأتي انتسابهم لتلك الجمعيات كأعمال تطوعية.

8 - **متغير نوع العمل:**

تشير البيانات الإحصائية إلى أن عدد الذين يعملون عملاً فنياً متخصصاً (44) وبنسبة (12.2%)، والذين يعملون عمل غير فني فإن عددهم (131) ونسبتهم (36.4%)، والذين يعملون أعمالاً إدارية بلغ عددهم (155) ونسبتهم (43.1%)، وغير ذلك عددهم (30) وبنسبة (8.3%) .

رابعاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن االسؤال الأول في الدراسة الميدانية، الذي نصه: ما دور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الأردني في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر الأردنيين ذكوراً واناثاً ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارت والنسب المئوية لدور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الاردني في تمكين المراة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر الأردنيين ذكوراً واناثاً، ويظهر الجدول (2) ذلك.

الجدول (2)

اتجاهات عينة الدراسة نحو تمكين المرأة الاردنية موزعة حسب بعض مؤشرات التمكين والجنس.

المؤشرات	اعارض		غير متاكد		اوفق		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
1. تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية؟	53	14.7%	3	.8%	304	84.4%	188.717	0.000
2. العائلة هي التي تختار تخصص الفتاه وليس الفتاة نفسها.	84	23.3%	7	1.9%	269	74.7%	184.117	0.000
3. تعتبر العائلة أن التعليم هو سلاح لمواجهة مصاعب الحياة عند الضرورة وليس العمل.	97	26.9%	2	.6%	261	72.5%	226.517	0.000
4. تفضل العائلة أن تعمل الفتاه في مهن معينةكالتعليم أو التمريض	59	16.4%	15	4.2%	286	79.4%	74.317	0.000
5.ترفض العائلة ان تعمل الفتاة في مجالات مثل: الإعلام،السياسة، الطيران.	85	23.6%	4	1.1%	271	75.3%	184.317	0.000
6.دخل الفتاة من العمل قبل الزوج من حق اسرتها، وبعد الزواج من حق الزوج.	84	23.3%	7	1.9%	269	74.7%	184.117	0.000
7.من حق الزوج الطلب من زوجته ترك العمل بعد الزواج إذا أراد ذلك.	213	59.2%	5	1.4%	142	39.4%	186.317	0.000
8. العائلة تختار الزوج المناسب للفتاه حسب وجهة نظرها وليس الفتاه نفسها.	217	60.3%	11	3.1%	132	36.7%	178.617	0.000

0.000	175.317[a]	59.2%	213	2.8%	10	38.1	137	9. الزوج والزوجة يقرران معا عدد الأبناء الذين سينجبونهم وليس بقرار فردي من أي طرف.
0.000	176.217	75.6%	272	1.7%	6	22.8%	82	10. من حق الزوجة اختيار وسيلة منع الحمل المناسبة لها.
0.000	194.467	75.8%	273	.8%	3	23.3%	84	11. على الزوج مساعدة زوجته في الاعباء المنزلية خصوصاً إذا كانت عاملة.
0.000	40.850	73.1%	263	16.1%	58	10.8%	39	12- من حق المرأة ان تنتخب من تراه مناسباً وليس من تقرره العائلة أو الزوج.
0.000	216.450	88.1%	317	8.1%	29	3.9%	14	13- المساواة في جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه.
0.000	169.617	64.7%	233	24.4%	88	10.8%	39	14- من الناحية القانونية تتمتع المرأة بقدر كبير من المساواة مع الرجل لكن الواقع ليس كذلك.
0.000	111.617	58.1%	209	28.6%	103	13.3%	48	15- الامثال الشعبية تعكس صورة سلبيه عن المرأة في المجتمع.
0.000	78.050[a]	84.4%	304	.8%	3	14.7%	53	16- الدراما التلفزيونية تساهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة في المجتمع.
0.000	31.217	74.7%	269	1.9%	7	23.3%	84	17- تغطي البرامج التلفزيونية على الفضائيات المواضيع السطحية فقط ولا تقوم ببث المواضيع الهامة للمرأة.
0.000	182.117	72.5%	261	.6%	2	26.9%	97	18- لقد ساهمت الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية في تخفيف العنف الواقع ضد المرأة في المجتمع.

يلاحظ من الجدول (2) أن الفقرة (13) وهي " المساواة قي جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه" من حيث نسبة الموافقة عليها بتكرار بلغ (317)، ونسبة مئوية بلغت (88.1%)، وأن الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة كانت دالة احصائياً لصالح الموافقين، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (216.450) وبمستوى دلالة (0.000)، كذلك جاءت الفقرتان (1) و (16) وهما " تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية " و " الدراما التلفزيونية تساهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة في المجتمع " بالرتبة الثانية من حيث الموافقة عليهما بتكرار (304) وبنسبة مئوية بلغت (84.4%) وأن الفروق في وجهات نظرعينة الدراسة كانت دالة إحصائياً لصالح الموافقين عليها، حيث بلغت قيمة كاي تربيع للفقرة رقم (1) (188.717)، و (78.050) للفقرة (16) وبمستوى دلالة (0.000)، وفي الرتبة الثالثة من حيث الموافقة جاءت الفقرة (4) ": تفضل العائلة أن تعمل الفتاه في مهن معينة كالتعليم أو التمريض "وأن الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة كانت دالة احصائياً لصالح الموافقين، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (74.317) وبمستوى دلالة (0.000)، وجاء في الرتبة الأخيرة من حيث الموافقة الفقرة رقم (8) وهي : " العائلة هي من تختار الزوج المناسب للفتاة حسب وجهة نظرها وليس الفتاه نفسها " من حيث نسبة الموافقة عليها بتكرار بلغ (132)، ونسبة مئوية بلغت (36.7%)، وأن الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة كانت دالة احصائياً لصالح غير الموافقين، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (178.617) وبمستوى دلالة (0.000) .

خامساً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع، الذي نصه : ما الصعوبات التي تحول دون وصول المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني إلى مناصب عليا من وجهة نظر عينة الدراسة ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارت والنسب المئوية للصعوبات التي تحول دون وصول المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني إلى مناصب عليا من وجهة نظر الأردنيين ذكوراً واناثاً، ويظهر الجدول (3) ذلك.

الجدول (3)

الصعوبات التي تحول دون وصول المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني إلى مناصب عليا من وجهة نظر عينة الدراسة.

الصعوبات	أعارض		غير متاكد		اوفق		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
1. عدم الثقة بقدرات المرأة في مجال العمل الاداري	58	16.1%	101	28.1%	201	55.8%	89.717	0.000
2. صعوبة الموازنة بين متطلبات الأسرة ومتطلبات العمل.	58	16.1%	80	22.2%	222	61.7%	132.067	0.000
3. ساعات العمل الطويلة وعدم ملاءمتها لطبيعة المرأة.	53	14.7%	102	28.3%	205	56.9%	100.317	0.000
4. عدم تأهيل المرأة من ناحية التعليم العالي أو الحصول على التدريب الكافي.	55	15.3%	76	21.1%	229	63.6%	150.350	0.000

5. لا تدعم العادات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا.	65	18.1%	98	27.2%	197	54.7%	78.650	0.000
6. التمييز ضد المرأة في العمل (الدورات، الراتب، العمل الإضافي...)	59	16.4%	106	29.4%	195	54.2%	79.517	0.000
7، عدم قدرتها على الاستمرار في العمل بسبب الحمل والوضع	66	18.3%	80	22.2%	214	59.4%	111.267	0.000
8. وقوف المرأة ضد المرأة في العمل خصوصا إذا كانت مسؤولة.	59	16.4%	88	24.4%	213	59.2%	111.617	0.000
9. جهل المرأة النسبي بحقوقها وواجباتها.	47	13.1%	52	14.4%	261	72.5%	248.617	0.000
10. غيرة الرجال من نجاح النساء.	34	9.4%	58	16.1%	268	74.4%	276.200	0.000

يلاحظ من الجدول (3) أن الفقرة (10) وهي " غيرة الرجال من نجاح النساء "، جاءت في الرتبة الأولى من حيث نسبة الموافقة عليها بتكرار بلغ (268)، ونسبة مئوية بلغت (74.4%)، وأن الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة كانت دالة احصائياً لصالح الموافقين، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (276.200) وبمستوى دلالة (0.000)، وفي الرتبة الثانية من حيث الموافقة جاءت الفقرة (9) وهي " جهل المرأة النسبي بحقوقها وواجباتها. " من حيث نسبة الموافقة عليها بتكرار بلغ (261)، ونسبة مئوية بلغت (72.5%)، وأن الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة كانت دالة إحصائياً لصالح الموافقين، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (248.617) وبمستوى دلالة (0.000)، وكانت نسبة الموافقين على الفقرة رقم (4) وهي "عدم حصول المرأة على التأهيل أو التدريب الكافي " 6،63% وعددهم (229) ، وأن الفروق بين وجهات

النظركانت دالة إحصائيا لصالح الموافقين وبمستوى دلالة (0.000)، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (350،150) ، وفي الفقرة رقم (8) وهي: وقوف المرأة ضد المرأة في العمل يشكل عائقا أمامها كانت نسبة الموافقة (59،2%) ، وبلغ عددهم (213) ، حيث كانت قيمة كاي تربيع (111، 617) ، وبمستوى دلالة (0،000).

وجاء في الرتبة قبل الأخيرة من حيث الموافقة جاءت الفقرة (5) وهي: " لا تدعم العادات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا " من حيث نسبة الموافقة عليها بتكرار بلغ (197) ، ونسبة مئوية بلغت (54.7%)، وأن الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة كانت دالة احصائياً لصالح الموافقين، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (78.650)، وبمستوى دلالة (0.000)، وجاء في الرتبة الأخيرة من حيث الموافقة الفقرة (6) وهي: " التمييز ضد المرأة في العمل (الدورات، الراتب، العمل الإضافي ...) " من حيث نسبة الموافقة عليها بتكرار بلغ (195)، ونسبة مئوية بلغت (54.2%)، وأن الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة كانت دالة احصائياً لصالح الموافقين، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (79.517) وبمستوى دلالة (0.000).

سادساً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس، الذي نصه: ما أبرز الأسباب التي تقف عائقاً أمام المرأة إجتماعياً ومهنياً وإقتصادياً؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارت والنسب المئوية لأبرز الأسباب التي تقف عائقاً امام المرأة اجتماعياً ومهنياً واقتصادياً من وجهة نظر الأردنيين ذكوراً واناثاً، ويظهر الجدول (4) ذلك.

الجدول (4)

الأسباب التي تقف عائقاً أمام المرأة اجتماعياً ومهنياً واقتصادياً

من وجهة نظر عينة الدراسة.

الأسباب	غير ذلك		المرأة نفسها		التفسير الخاطئ للدين		القانون		العادات والتقاليد		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
1. تعاني المرأة من صعوبة التنقل والسفر إذا اقتضى عملها الحاجة لذلك بسبب....	11	3.1%	23	6.4%	65	18.1%	137	38.1%	124	34.4%	181.944	0.000
2. تجد المرأة صعوبة ومعارضة إذا ما قررت ترشيح نفسها للانتخابات سواء من قبل العائلة أو المجتمع بسبب....	8	2.2%	10	2.8%	195	54.2%	7	1.9%	140	38.9%	443.306	0.000

3. غالبا ما تعاني المرأة من الغبن في توزيع الإرث بسبب....	116	32.3%	33	9.2%	80	22.3%	17	4.7%	113	31.5%	114.579	0.000
4. إذا ما قررت المرأة اختيار مهنة غير تقليدية (الإعلام، السياسة، الطيران...) فإنها تواجه معارضة سواء من المجتمع أو العائلة بسبب....	129	35.8%	20	5.6%	68	18.9%	16	4.4%	127	35.3%	168.472	0.000
5. ما تزال المرأة غير مسيطرة على الموارد المالية ولا تستطيع التصرف بأموالها بسبب....	26	7.2%	39	10.8%	90	25.0%	97	26.9%	108	30.0%	75.694	0.000
6. ما زالت المرأة تعاني من العديد من العقبات الاجتماعية فيما يتعلق بالزواج والطلاق والحضانة، بسبب....	14	3.9%	31	8.6%	97	26.9%	149	41.4%	69	19.2%	161.222	0.000

7. ما يزال العنف يمارس ضد المرأة في المجتمع (جسديا ومعنويا ولفظيا) بسبب....	17	4.7%	30	8.3%	86	23.9%	70	19.4%	157	43.6%	169.639	0.000
8. ما زال العديد من أفراد المجتمع يرون أن دور المرأة في الحياة هو تربية أبنائها فقط بسبب....	25	6.9%	37	10.3%	111	30.8%	69	19.2%	118	32.8%	98.333	0.000

يلاحظ من الجدول (4) أن الفقرة (2) وهي: " تجد المرأة صعوبة ومعارضة إذا ما قررت ترشيح نفسها للانتخابات سواء من قبل العائلة أو المجتمع " من حيث نسبة الموافقة عليها بتكرار بلغ (54.2)، ونسبة مئوية بلغت (54.2%)، وأن الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة كانت دالة إحصائياً لصالح الموافقين، بسبب التفسير الخاطئ للدين إذ بلغت قيمة كاي تربيع (210.528) وبمستوى دلالة (0.000)، وجاءت الفقرة (7) وهي: " ما يزال العنف يمارس ضد المرأة في المجتمع (جسدياً ومعنوياً ولفظياً) "، في الرتبة الأولى من حيث نسبة الموافقة عليها بسبب العادات والتقاليد بتكرار بلغ (157)، ونسبة مئوية بلغت (43.6%) وأن الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة كانت دالة احصائياُ لصالح الموافقين على سبب العادات والتقاليد، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (169.639)، من حيث الموافقة وبمستوى دلالة (0.000)، وجاء في الرتبة قبل الاخيرة من حيث الموافقة الفقرة (1) وهي : " تعاني المرأة من صعوبة التنقل والسفر إذا اقتضى عملها الحاجة لذلك " من حيث نسبة الموافقة عليها بتكرار بلغ (137)

ونسبة مئوية بلغت (38.1%)، وأن الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة كانت دالة احصائياً لصالح الموافقين على سبب القانون حيث بلغت قيمة كاي تربيع (181.944) وبمستوى دلالة (0.000)، وفي الفقرة رقم (6) وهي " **ما زالت المرأة تعاني من العديد من العقبات الاجتماعية فيما يتعلق بالزواج والطلاق والحضانة**"، **وأن الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة كانت دالة احصائية لصالح الموافقين عليها بسبب القانون** من حيث نسبة الموافقة عليها بتكرار (149) ونسبة مؤية (41،4%)، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (222، 161) وبمستوى دلالة (0، 000).

الجدول (5)

الأسباب المعيقة لترشيح المرأة في الإنتخابات من وجهة نظر عينة الدراسة من الجنسين حسب مكان الإقامة.

		مكان.الاقامة				
		ريف	حضر	بادية	مخيم	المجموع
غير ذلك	العدد	0	8	0	0	8
	النسبة	.0%	2.2%	.0%	.0%	2.2%
المرأة نفسها	العدد	1	8	0	1	10
	النسبة	.3%	2.2%	.0%	.3%	2.8%
التفسير الخاطئ للدين	العدد	0	195	0	0	195
	النسبة	.0%	54.2%	.0%	.0%	54.2%
القانون	العدد	0	7	0	0	7
	النسبة	.0%	1.9%	.0%	.0%	1.9%
العادات والتقاليد	العدد	81	8	31	20	140
	النسبة	22.5%	2.2%	8.6%	5.6%	38.9%
المجموع	العدد	82	226	31	21	360
	النسبة	22.8%	62.8%	8.6%	5.8%	100.0%

يلاحظ من الجدول (5) وجود اختلاف في سبب: " تجد المرأة صعوبة ومعارضة إذا ما قررت ترشيح نفسها للانتخابات سواء من قبل العائلة أو المجتمع" من وجهة نظر الأردنيين ذكوراً واناثاً، تبعاً لمكان الاقامة، إذ بلغت قيمة كاي تربيع (322.029) بمستوى دلالة (0.000)، وكان الفرق لصالح سكان الحضر بسبب التفسير الخاطئ للدين، ثم لصالح الريف بسبب العادات والتقاليد، حيث بلغ عدد الموافقين على ذلك (81) بنسبة (22.5%) يليهم الموافقون على ذلك من سكان البادية، إذ بلغ عددهم (31) بنسبة (8.6%)، يليهم الموافقين على ذلك من سكان المخيمات إذ بلغ عددهم (20) بنسبة (5.6%)، واخيراً جاء الموافقون من سكان الحضر اذ بلغ عددهم (8) بنسبة (2.2%).

سادساً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السادس، الذي نصه: هل يختلف دور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الأردني في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر الأردنيين باختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، مكان السكن، والتعليم، الحالة الزواجية؟

تمت الاجابة عن هذا السؤال على النحو التالي:

1- متغير النوع الاجتماعي:

تم حساب التكرارت والنسب المئوية لدور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الاردني في تمكين المراة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر عينة الدراسة باختلاف الجنس، ويظهر الجدول (6) ذلك.

الجدول (6)

مواقف عينة الدراسة من تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني موزعة حسب مؤشرات التمكين والجنس.

االمؤشرات	االجنس											
	ذكور						اناث					
	اعارض		غير متاكد		اوفق		اعارض		غير متاكد		اوفق	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1. تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية؟	24	6.7%	2	.6%	69	19.2%	29	8.1%	1	.3%	235	65.3%
2. العائلة هي التي تختار تخصص الفتاه وليس الفتاة نفسها.	27	7.5%	1	.3%	67	18.6%	57	15.8%	6	1.7%	202	56.1%
3. تعتبر العائلة أن التعليم هو سلاح لمواجهة مصاعب الحياة عند الضرورة وليس العمل.	34	9.4%	1	.3%	60	16.7%	63	17.5%	1	.3%	201	55.8%

4. تفضل العائلة أن تعمل الفتاه في مهن معينةكالتعليم أو التمريض	22	6.1%	4	1.1%	69	19.2%	37	10.3%	11	3.1%	217	60.3%
5.ترفض العائلة ان تعمل الفتاة في مجالات مثل: الإعلام،السياسة، الطيران.	27	7.5%	2	.6%	66	18.3%	58	16.1%	2	.6%	205	56.9%
6.دخل الفتاة من العمل قبل الزوج من حق اسرتها، وبعد الزواج من حق الزوج.	26	7.2%	1	.3%	68	18.9%	58	16.1%	6	1.7%	201	55.8%
7.من حق الزوج الطلب من زوجته ترك العمل بعد الزواج إذا أراد ذلك.	26	7.2%	3	.8%	66	18.3%	187	51.9%	2	.6%	76	21.1%
8. العائلة هي من تختار الزوج المناسب للفتاه حسب وجهة نظرها وليس الفتاه نفسها.	25	6.9%	4	1.1%	66	18.3%	192	53.3%	7	1.9%	66	18.3%
9. الزوج والزوجة يقرران معا عدد الأبناء الذين سيقمون بأنجابهم وليس بقرار فردي من أي طرف.	26	7.2%	2	.6%	67	18.6%	187	51.9%	8	2.2%	70	19.4%
10. من حق الزوجة اختيار وسيلة منع الحمل المناسبة لها.	25	6.9%	2	.6%	68	18.9%	57	15.8%	4	1.1%	204	56.7%
11. على الزوج مساعدة زوجته في الاعباء المنزلية خصوصاً إذا كانت عامله.	27	7.5%	0	.0%	68	18.9%	57	15.8%	3	.8%	205	56.9%

12- من حق المرأة ان تنتخب من تراه مناسباً وليس من تقرره العائلة أو الزوج.	8	2.2%	16	4.4%	71	19.7%	31	8.6%	42	11.7%	192	53.3%
13- المساواة قي جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه.	1	.3%	6	1.7%	88	24.4%	13	3.6%	23	6.4%	229	63.6%
14- من الناحية القانونية تتمتع المرأة بقدر كبير من المساواة مع الرجل لكن الواقع ليس كذلك.	3	.8%	8	2.2%	84	23.3%	36	10.0%	80	22.2%	149	41.4%
15- الامثال الشعبية تعكس صورة سلبيه عن المرأة في المجتمع.	3	.8%	10	2.8%	82	22.8%	45	12.5%	93	25.8%	127	35.3%
16- الدراما التلفزيونية تساهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة في المجتمع.	24	6.7%	2	.6%	69	19.2%	29	8.1%	1	.3%	235	65.3%
17- تغطي البرامج التلفزيونية على الفضائيات المواضيع السطحية فقط ولا تقوم ببث المواضيع الهامة للمرأة.	27	7.5%	1	.3%	67	18.6%	57	15.8%	6	1.7%	202	56.1%
18- لقد ساهمت الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية في تخفيف العنف الواقع ضد المرأة في المجتمع.	34	9.4%	1	.3%	60	16.7%	63	17.5%	1	.3%	201	55.8%

يلاحظ من الجدول (6) أن الفقرة (1) وهي: " تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية"، والفقرة (16) وهي: " الدراما التلفزيونية تسهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة في المجتمع " جاءتا في الرتبة الأولى من حيث نسبة الموافقة عليهما من الإناث، إذ بلغت (65.3%) وهي أعلى من نسبة الموافقين عند الذكور التي بلغت (19.2%)، وجاءت الفقرة (13) وهي:" المساواة قي جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه " من حيث نسبة الموافقة عليها من الإناث إذ بلغت (63.6%)، وهي أعلى من نسبة الموافقين عند الذكور التي بلغت (24.4%)، وجاء في الرتبة قبل الاخيرة من حيث الموافقة الفقرة (9) وهي " الزوج والزوجة يقرران معا عدد الأبناء الذين سيقومون بأنجابهم وليس بقرار فردي من أي طرف. من حيث نسبة الموافقة عليها من الإناث إذ بلغت (19.4%)، وهي اعلى من نسبة الموافقين عند الذكور التي بلغت (18.6%)، وجاء في الرتبة الاخيرة من حيث الموافقة الفقرة(8) وهي " العائلة هي من تختار الزوج المناسب للفتاه حسب وجهة نظرها وليس الفتاه نفسها.." من حيث نسبة الموافقة عليها من الإناث إذ بلغت (18.3%)، وهي مساوية لنسبة الموافقين عند الذكور التي بلغت (18.3%).

2- متغير مكان السكن:

تم حساب التكرارت والنسب المئوية لدور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الأردني في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر الأردنيين باختلاف مكان السكن، ويظهر الجدول (7) ذلك.

الجدول (7)

مواقف عينة الدراسة نحو تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني موزعة حسب مكان الاقامة.

مؤشرات التمكين	الإجابة		ريف	حضر	بادية	مخيم
1. تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية؟	اعارض	العدد	0	53	0	0
		النسبة	.0%	14.7%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	2	1	0	0
		النسبة	.6%	.3%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	80	172	31	21
		النسبة	22.2%	47.8%	8.6%	5.8%
2. العائلة هي التي تختار تخصص الفتاه وليس الفتاة نفسها.	اعارض	العدد	2	82	0	0
		النسبة	.6%	22.8%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	1	6	0	0
		النسبة	.3%	1.7%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	79	138	31	21
		النسبة	21.9%	38.3%	8.6%	5.8%
3. تعتبر العائلة أن التعليم هو سلاح لمواجهة مصاعب الحياة عند الضرورة وليس العمل.	اعارض	العدد	8	89	0	0
		النسبة	2.2%	24.7%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	1	1	0	0
		النسبة	.3%	.3%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	73	136	31	21
		النسبة	20.3%	37.8%	8.6%	5.8%

4. تفضل العائلة أن تعمل الفتاه في مهن معينة كالتعليم أو التمريض	اعارض	العدد	9	50	0	0
		النسبة	2.5%	13.9%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	0	15	0	0
		النسبة	.0%	4.2%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	73	161	31	21
		النسبة	20.3%	44.7%	8.6%	5.8%
5.ترفض العائلة ان تعمل الفتاة في مجالات مثل: الإعلام،السياسة، الطيران.	اعارض	العدد	4	81	0	0
		النسبة	1.1%	22.5%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	1	3	0	0
		النسبة	.3%	.8%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	77	142	31	21
		النسبة	21.4%	39.4%	8.6%	5.8%
6.دخل الفتاة من العمل قبل الزوج من حق اسرتها، وبعد الزواج من حق الزوج.	اعارض	العدد	2	82	0	0
		النسبة	.6%	22.8%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	1	6	0	0
		النسبة	.3%	1.7%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	79	138	31	21
		النسبة	21.9%	38.3%	8.6%	5.8%
7.من حق الزوج الطلب من زوجته ترك العمل بعد الزواج إذا أراد ذلك.	اعارض	العدد	3	210	0	0
		النسبة	.8%	58.3%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	3	2	0	0
		النسبة	.8%	.6%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	76	14	31	21
		النسبة	21.1%	3.9%	8.6%	5.8%

8. العائلة هي من تختار الزوج المناسب للفتاه حسب وجهة نظرها وليس الفتاه نفسها.	اعارض	العدد	1	216	0	0
		النسبة	.3%	60.0%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	3	8	0	0
		النسبة	.8%	2.2%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	78	2	31	21
		النسبة	21.7%	.6%	8.6%	5.8%
9. الزوج والزوجة يقرران معا عدد الأبناء الذين سيقومون بأنجابهم وليس بقرار فردي من أي طرف.	اعارض	العدد	3	210	0	0
		النسبة	.8%	58.3%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	2	8	0	0
		النسبة	.6%	2.2%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	77	8	31	21
		النسبة	21.4%	2.2%	8.6%	5.8%
10. من حق الزوجة اختيار وسيلة منع الحمل المناسبة لها.	اعارض	العدد	2	80	0	0
		النسبة	.6%	22.2%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	1	5	0	0
		النسبة	.3%	1.4%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	79	141	31	21
		النسبة	21.9%	39.2%	8.6%	5.8%
11. على الزوج مساعدة زوجته في الاعباء المنزلية خصوصاً إذا كانت عامله.	اعارض	العدد	4	80	0	0
		النسبة	1.1%	22.2%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	0	3	0	0
		النسبة	.0%	.8%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	78	143	31	21
		النسبة	21.7%	39.7%	8.6%	5.8%

12- من حق المرأة ان تنتخب من تراه مناسباً وليس من تقرره العائلة أو الزوج.	اعارض	العدد	14	12	8	5
		النسبة	3.9%	3.3%	2.2%	1.4%
	غير متاكد	العدد	20	29	5	4
		النسبة	5.6%	8.1%	1.4%	1.1%
	اوفق	العدد	48	185	18	12
		النسبة	13.3%	51.4%	5.0%	3.3%
13- المساواة في جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه.	اعارض	العدد	2	8	3	1
		النسبة	.6%	2.2%	.8%	.3%
	غير متاكد	العدد	14	7	5	3
		النسبة	3.9%	1.9%	1.4%	.8%
	اوفق	العدد	66	211	23	17
		النسبة	18.3%	58.6%	6.4%	4.7%
14- من الناحية القانونية تتمتع المرأة بقدر كبير من المساواة مع الرجل لكن الواقع ليس كذلك.	اعارض	العدد	3	31	4	1
		النسبة	.8%	8.6%	1.1%	.3%
	غير متاكد	العدد	20	56	5	7
		النسبة	5.6%	15.6%	1.4%	1.9%
	اوفق	العدد	59	139	22	13
		النسبة	16.4%	38.6%	6.1%	3.6%
15- الامثال الشعبية تعكس صورة سلبيه عن المرأة في المجتمع.	اعارض	العدد	8	33	6	1
		النسبة	2.2%	9.2%	1.7%	.3%
	غير متاكد	العدد	17	75	5	6
		النسبة	4.7%	20.8%	1.4%	1.7%
	اوفق	العدد	57	118	20	14
		النسبة	15.8%	32.8%	5.6%	3.9%

16- الدراما التلفزيونية تسهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة في المجتمع.	اعارض	العدد	0	53	0	0
		النسبة	.0%	14.7%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	2	1	0	0
		النسبة	.6%	.3%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	80	172	31	21
		النسبة	22.2%	47.8%	8.6%	5.8%
17- تغطي البرامج التلفزيونية على الفضائيات المواضيع السطحية فقط ولا تقوم ببث المواضيع الهامة للمرأة.	اعارض	العدد	2	82	0	0
		النسبة	.6%	22.8%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	1	6	0	0
		النسبة	.3%	1.7%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	79	138	31	21
		النسبة	21.9%	38.3%	8.6%	5.8%
18- لقد أسهمت الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية في تخفيف العنف الواقع ضد المرأة في المجتمع.	اعارض	العدد	8	89	0	0
		النسبة	2.2%	24.7%	.0%	.0%
	غير متاكد	العدد	1	1	0	0
		النسبة	.3%	.3%	.0%	.0%
	اوفق	العدد	73	136	31	21
		النسبة	20.3%	37.8%	8.6%	5.8%

يلاحظ من الجدول (7) أن الفقرة (13) وهي: " المساواة قي جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه "، جاءت في الرتبة الأولى من حيث نسبة الموافقة عليها من سكان الحضر، إذ بلغت (58.6%) وهي اعلى من نسبة الموافقين عند سكان المخيمات التي بلغت (4.7%)، وجاءت الفقرة (12) وهي" من حق المرأة ان تنتخب

من تراه مناسباً وليس من تقرره العائلة أو الزوج، من حيث نسبة الموافقة عليها من سكان الحضر إذ بلغت (51.4%)، وهي أعلى من نسبة الموافقين عند سكان المخيمات التي بلغت (3.3%)، وجاء في الرتبة قبل الأخيرة من حيث الموافقة عليها من سكان الحضر الفقرة (9) " الزوج والزوجة يقرران معاً عدد الأبناء الذين سيقومون بأنجابهم وليس بقرار فردي من أي طرف "، حيث بلغت النسبة (2.2%)، وجاء في الرتبة الاخيرة من حيث الموافقة جاءت الفقرة ((8) وهي " العائلة هي من تختار الزوج المناسب للفتاة حسب وجهة نظرها وليس الفتاه نفسها " من حيث نسبة الموافقة عليها من سكان الحضر إذ بلغت (0.6%)، في حين كانت أقل من نسبة الموافقين على هذه الفقرة عند سكان الريف والتي بلغت (21.7%) .

3- متغير مستوى التعليم:

تم حساب التكرارت والنسب المئوية لدور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الاردني في تمكين المراة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني، من وجهة نظر الأردنيين باختلاف مستوى التعليم، ويظهر الجدول (8) ذلك.

الجدول (8)

مواقف عينة الدراسة من تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني، موزعة حسب مؤشرات التمكين ومستوى التعليم...

االمؤشرات	الاجابة	اقل من توجيهي		توجيهي		دبلوم متوسط		بكالوريوس		دراسات عليا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1. تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية؟	اعارض	11	3.1%	20	5.6%	17	4.7%	5	1.4%	0	.0%
	غير متاكد	1	.3%	0	.0%	0	.0%	2	.6%	0	.0%
	اوفق	40	11.1%	63	17.5%	59	16.4%	105	29.2%	37	10.3%
2. العائلة هي التي تختار تخصص الفتاه وليس الفتاة نفسها.	اعارض	12	3.3%	24	6.7%	25	6.9%	18	5.0%	5	1.4%
	غير متاكد	1	.3%	1	.3%	2	.6%	2	.6%	1	.3%
	اوفق	39	10.8%	58	16.1%	49	13.6%	92	25.6%	31	8.6%
3. تعتبر العائلة أن التعليم هو سلاح لمواجهة مصاعب الحياة عند الضرورة وليس العمل.	اعارض	14	3.9%	26	7.2%	30	8.3%	22	6.1%	5	1.4%
	غير متاكد	1	.3%	0	.0%	0	.0%	1	.3%	0	.0%
	اوفق	37	10.3%	57	15.8%	46	12.8%	89	24.7%	32	8.9%
4. تفضل العائلة أن تعمل الفتاه في مهن معينةكالتعليم أو التمريض	اعارض	9	2.5%	14	3.9%	16	4.4%	16	4.4%	4	1.1%
	غير متاكد	2	.6%	4	1.1%	4	1.1%	3	.8%	2	.6%
	اوفق	41	11.4%	65	18.1%	56	15.6%	93	25.8%	31	8.6%

5.ترفض العائلة ان تعمل الفتاة في مجالات مثل: الإعلام،السياسة، الطيران.	اعارض	14	3.9%	22	6.1%	24	6.7%	20	5.6%	5	1.4%
	غير متاكد	2	.6%	1	.3%	1	.3%	0	.0%	0	.0%
	اوفق	36	10.0%	60	16.7%	51	14.2%	92	25.6%	32	8.9%
6.دخل الفتاة من العمل قبل الزوج من حق اسرتها، وبعد الزواج من حق الزوج.	اعارض	13	3.6%	22	6.1%	25	6.9%	18	5.0%	6	1.7%
	غير متاكد	1	.3%	1	.3%	2	.6%	2	.6%	1	.3%
	اوفق	38	10.6%	60	16.7%	49	13.6%	92	25.6%	30	8.3%
7.من حق الزوج الطلب من زوجته ترك العمل بعد الزواج إذا أراد ذلك.	اعارض	34	9.4%	54	15.0%	64	17.8%	48	13.3%	13	3.6%
	غير متاكد	0	.0%	0	.0%	1	.3%	4	1.1%	0	.0%
	اوفق	18	5.0%	29	8.1%	11	3.1%	60	16.7%	24	6.7%
8. العائلة هي من تختار الزوج المناسب للفتاه حسب وجهة نظرها وليس الفتاه نفسها.	اعارض	36	10.0%	56	15.6%	65	18.1%	47	13.1%	13	3.6%
	غير متاكد	2	.6%	2	.6%	3	.8%	2	.6%	2	.6%
	اوفق	14	3.9%	25	6.9%	8	2.2%	63	17.5%	22	6.1%
9. الزوج والزوجة يقرران معا عدد الأبناء الذين سيقومون بأنجابهم وليس بقرار فردي من أي طرف.	اعارض	34	9.4%	53	14.7%	64	17.8%	48	13.3%	14	3.9%
	غير متاكد	4	1.1%	2	.6%	2	.6%	2	.6%	0	.0%
	اوفق	14	3.9%	28	7.8%	10	2.8%	62	17.2%	23	6.4%

10. من حق الزوجة اختيار وسيلة منع الحمل المناسبة لها.	اعارض	13	3.6%	21	5.8%	24	6.7%	19	5.3%	5	1.4%
	غير متاكد	2	.6%	1	.3%	2	.6%	1	.3%	0	.0%
	اوفق	37	10.3%	61	16.9%	50	13.9%	92	25.6%	32	8.9%
11. على الزوج مساعدة زوجته في الاعباء المنزلية خصوصاً إذا كانت عامله.	اعارض	14	3.9%	22	6.1%	24	6.7%	17	4.7%	7	1.9%
	غير متاكد	1	.3%	0	.0%	1	.3%	1	.3%	0	.0%
	اوفق	37	10.3%	61	16.9%	51	14.2%	94	26.1%	30	8.3%
12- من حق المرأة ان تنتخب من تراه مناسباً وليس من تقرره العائلة أو الزوج.	اعارض	8	2.2%	11	3.1%	3	.8%	12	3.3%	5	1.4%
	غير متاكد	10	2.8%	11	3.1%	11	3.1%	18	5.0%	8	2.2%
	اوفق	34	9.4%	61	16.9%	62	17.2%	82	22.8%	24	6.7%
13- المساواة قي جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه.	اعارض	3	.8%	3	.8%	3	.8%	3	.8%	2	.6%
	غير متاكد	3	.8%	8	2.2%	2	.6%	13	3.6%	3	.8%
	اوفق	46	12.8%	72	20.0%	71	19.7%	96	26.7%	32	8.9%
14- من الناحية القانونية تتمتع المرأة بقدر كبير من المساواة مع الرجل لكن الواقع ليس كذلك.	اعارض	5	1.4%	17	4.7%	6	1.7%	9	2.5%	2	.6%
	غير متاكد	14	3.9%	15	4.2%	22	6.1%	29	8.1%	8	2.2%
	اوفق	33	9.2%	51	14.2%	48	13.3%	74	20.6%	27	7.5%

15- الامثال الشعبية تعكس صورة سلبيه عن المرأة في المجتمع.	اعارض	7	1.9%	14	3.9%	7	1.9%	17	4.7%	3	.8%
	غير متاكد	13	3.6%	22	6.1%	29	8.1%	27	7.5%	12	3.3%
	اوفق	32	8.9%	47	13.1%	40	11.1%	68	18.9%	22	6.1%
16- الدراما التلفزيونية تساهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة في المجتمع.	اعارض	11	3.1%	20	5.6%	17	4.7%	5	1.4%	0	.0%
	غير متاكد	1	.3%	0	.0%	0	.0%	2	.6%	0	.0%
	اوفق	40	11.1%	63	17.5%	59	16.4%	105	29.2%	37	10.3%
17- تغطي البرامج التلفزيونية على الفضائيات المواضيع السطحية فقط ولا تقوم ببث المواضيع الهامة للمرأة.	اعارض	12	3.3%	24	6.7%	25	6.9%	18	5.0%	5	1.4%
	غير متاكد	1	.3%	1	.3%	2	.6%	2	.6%	1	.3%
	اوفق	39	10.8%	58	16.1%	49	13.6%	92	25.6%	31	8.6%
18- لقدأ سهمت الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية في تخفيف العنف الواقع ضد المرأة في المجتمع.	اعارض	14	3.9%	26	7.2%	30	8.3%	22	6.1%	5	1.4%
	غير متاكد	1	.3%	0	.0%	0	.0%	1	.3%	0	.0%
	اوفق	37	10.3%	57	15.8%	46	12.8%	89	24.7%	32	8.9%

يلاحظ من الجدول (8) أن الفقرة (1) وهي: " تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية"، والفقرة (16): " الدراما التلفزيونية تساهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة في المجتمع "جاءت في الرتبة الأولى من حيث نسبة الموافقة عليها

من حملة البكالوريوس، إذ بلغت (29.2%) وهي أعلى من نسبة الموافقين من حملة الدراسات العليا التي بلغت (10.3%)، وجاءت الفقرة (13) وهي:" المساواة قي جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه." من حيث نسبة الموافقة عليها من حملة البكالوريوس إذ بلغت (26.7%)، وهي أعلى من نسبة الموافقين من حملة الدراسات العليا التي بلغت (8.9%)، وجاء في الرتبة قبل الأخيرة من حيث الموافقة الفقرة (9) وهي " الزوج والزوجة يقرران معا عدد الأبناء الذين سيقومون بأنجابهم وليس بقرار فردي من أي طرف " من حيث نسبة الموافقة عليها من حملة البكالوريوس إذ بلغت (17.2%)، وهي أعلى من نسبة الموافقين من حملة الدبلوم المتوسط التي بلغت (2.8%)، وجاء في الرتبة الأخيرة من حيث الموافقة الفقرة(7) وهي " من حق الزوج الطلب من زوجته ترك العمل بعد الزواج إذا أراد ذلك " من حيث نسبة الموافقة عليها من حملة البكالوريوس إذ بلغت (16.7%)، وهي أعلى من نسبة الموافقين من تحصيلهم أقل من التوجيهي التي بلغت (5.0%).

4- متغير الحالة الزواجية:

تم حساب التكرارت والنسب المئوية لدور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الأردني في تمكين المراة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر الأردنيين بختلاف الحالة الزواجية، ويظهر الجدول (9) ذلك.

الجدول (9)

دور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الأردني في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر الأردنيين باختلاف الحالة الزواجية

االمؤشرات	الاجابة	متزوج		اعزب		مطلق		ارمل	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1. تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية؟	اعارض	34	9.4%	12	3.3%	4	1.1%	3	.8%
	غير متاكد	2	.6%	0	.0%	1	.3%	0	.0%
	اوفق	218	60.6%	49	13.6%	18	5.0%	19	5.3%
2. العائلة هي التي تختار تخصص الفتاه وليس الفتاة نفسها.	اعارض	56	15.6%	19	5.3%	6	1.7%	3	.8%
	غير متاكد	6	1.7%	0	.0%	0	.0%	1	.3%
	اوفق	192	53.3%	42	11.7%	17	4.7%	18	5.0%
3. تعتبر العائلة أن التعليم هو سلاح لمواجهة مصاعب الحياة عند الضرورة وليس العمل.	اعارض	61	16.9%	24	6.7%	7	1.9%	5	1.4%
	غير متاكد	1	.3%	1	.3%	0	.0%	0	.0%
	اوفق	192	53.3%	36	10.0%	16	4.4%	17	4.7%
4. تفضل العائلة أن تعمل الفتاه في مهن معينة كالتعليم أو التمريض	اعارض	39	10.8%	15	4.2%	5	1.4%	0	.0%
	غير متاكد	9	2.5%	4	1.1%	1	.3%	1	.3%
	اوفق	206	57.2%	42	11.7%	17	4.7%	21	5.8%
5. ترفض العائلة ان تعمل الفتاة في مجالات مثل: الإعلام،	اعارض	55	15.3%	21	5.8%	6	1.7%	3	.8%
	غير متاكد	3	.8%	1	.3%	0	.0%	0	.0%

5.3%	19	4.7%	17	10.8%	39	54.4%	196	اوفق	السياسة، الطيران.
.8%	3	1.7%	6	5.3%	19	15.6%	56	اعارض	6.دخل الفتاة من العمل قبل الزوج من حق اسرتها، وبعد الزواج من حق الزوج.
.3%	1	.0%	0	.0%	0	1.7%	6	غير متاكد	
5.0%	18	4.7%	17	11.7%	42	53.3%	192	اوفق	
3.1%	11	4.2%	15	11.9%	43	40.0%	144	اعارض	7.من حق الزوج الطلب من زوجته ترك العمل بعد الزواج إذا أراد ذلك.
.0%	0	.0%	0	.0%	0	1.4%	5	غير متاكد	
3.1%	11	2.2%	8	5.0%	18	29.2%	105	اوفق	
3.3%	12	4.2%	15	11.9%	43	40.8%	147	اعارض	8. العائلة هي من تختار الزوج المناسب للفتاه حسب وجهة نظرها وليس الفتاه نفسها.
.3%	1	.3%	1	.3%	1	2.2%	8	غير متاكد	
2.5%	9	1.9%	7	4.7%	17	27.5%	99	اوفق	
3.1%	11	4.2%	15	11.9%	43	40.0%	144	اعارض	9. الزوج والزوجة يقرران معا عدد الأبناء الذين سيقومون بأنجابهم وليس بقرار فردي من أي طرف.
.3%	1	.3%	1	.0%	0	2.2%	8	غير متاكد	
2.8%	10	1.9%	7	5.0%	18	28.3%	102	اوفق	
.8%	3	1.7%	6	5.3%	19	15.0%	54	اعارض	10. من حق الزوجة اختيار وسيلة منع الحمل المناسبة لها.
.0%	0	.3%	1	.0%	0	1.4%	5	غير متاكد	
5.3%	19	4.4%	16	11.7%	42	54.2%	195	اوفق	
1.1%	4	1.9%	7	5.6%	20	14.7%	53	اعارض	11. على الزوج مساعدة زوجته في الأعباء المنزلية
.0%	0	.0%	0	.0%	0	.8%	3	غير متاكد	

خصوصاً إذا كانت عامله.	اوفق	198	55.0%	41	11.4%	16	4.4%	18	5.0%
12- من حق المرأة ان تنتخب من تراه مناسباً وليس من تقرره العائلة أو الزوج.	اعارض	29	8.1%	3	.8%	1	.3%	6	1.7%
	غير متاكد	44	12.2%	6	1.7%	4	1.1%	4	1.1%
	اوفق	181	50.3%	52	14.4%	18	5.0%	12	3.3%
13- المساواة في جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه.	اعارض	11	3.1%	1	.3%	0	.0%	2	.6%
	غير متاكد	23	6.4%	3	.8%	0	.0%	3	.8%
	اوفق	220	61.1%	57	15.8%	23	6.4%	17	4.7%
14- من الناحية القانونية تتمتع المرأة بقدر كبير من المساواة مع الرجل لكن الواقع ليس كذلك.	اعارض	30	8.3%	7	1.9%	0	.0%	2	.6%
	غير متاكد	63	17.5%	15	4.2%	4	1.1%	6	1.7%
	اوفق	161	44.7%	39	10.8%	19	5.3%	14	3.9%
15- الأمثال الشعبية تعكس صورة سلبيه عن المرأة في المجتمع.	اعارض	37	10.3%	9	2.5%	0	.0%	2	.6%
	غير متاكد	75	20.8%	13	3.6%	6	1.7%	9	2.5%
	اوفق	142	39.4%	39	10.8%	17	4.7%	11	3.1%
16- الدراما التلفزيونية تسهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة في المجتمع.	اعارض	34	9.4%	12	3.3%	4	1.1%	3	.8%
	غير متاكد	2	.6%	0	.0%	1	.3%	0	.0%
	اوفق	218	60.6%	49	13.6%	18	5.0%	19	5.3%
17- تغطي البرامج التلفزيونية على الفضائيات المواضيع السطحية فقط ولا تقوم ببث	اعارض	56	15.6%	19	5.3%	6	1.7%	3	.8%
	غير متاكد	6	1.7%	0	.0%	0	.0%	1	.3%

المواضيع الهامة للمرأة.	اوفق	192	53.3%	42	11.7%	17	4.7%	18	5.0%
18- لقد أسهمت الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية في تخفيف العنف الواقع ضد المرأة في المجتمع.	اعارض	61	16.9%	24	6.7%	7	1.9%	5	1.4%
	غير متاكد	1	.3%	1	.3%	0	.0%	0	.0%
	اوفق	192	53.3%	36	10.0%	16	4.4%	17	4.7%

يلاحظ من الجدول (9) أن الفقرة (13) وهي: " المساواة في جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه "، جاءت في الرتبة الأولى من حيث نسبة الموافقة عليها من المتزوجين إذ بلغت (61.1%)، وهي أعلى من نسبة الموافقين من الأرامل التي بلغت (4.7%)، وجاءت الفقرة (1) وهي: " تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية والفقرة (16) " الدراما التلفزيونية تسهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة في المجتمع " من حيث نسبة الموافقة عليها من المتزوجين إذ بلغت (60.6%)، وهي أعلى من نسبة الموافقين من الأرامل التي بلغت (5.3%)، وجاء في الرتبة قبل الاخيرة من حيث الموافقة جاءت الفقرة (9) وهي " الزوج والزوجة يقرران معا عدد الأبناء الذين سيقومون بأنجابهم وليس بقرار فردي من أي طرف " من حيث نسبة الموافقة عليها من المتزوجين إذ بلغت (28.3%)، وهي أعلى من نسبة الموافقين من المطلقين التي بلغت (1.9%)، وجاء في الرتبة الاخيرة من حيث الموافقة الفقرة (8) وهي " العائلة هي من تختار الزوج المناسب للفتاة حسب وجهة نظرها وليس الفتاه نفسها " من حيث نسبة الموافقة عليها من المتزوجين إذ بلغت (27.5%)، وهي أعلى من نسبة الموافقين من المطلقين التي بلغت (1.9%).

الفصل الخامس

النتائج العامة والتوصيات

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسة الميدانية في الفصل السابق نجيب في هذا الفصل على تساؤلات الدراسة وهي كما يلي:

السؤال الأول: ما دور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الاردني في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر الأردنيين ؟

- بينت نتائج الدراسة حسب وجهة نظر المبحوثين فيما يختص بتعليم المرأة أن العائلات الأردنية تفضل تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الالزامية بنسبة موافقة (84.4%)، وأن العائلة هي التي تختار تخصص الفتاة وليس الفتاة نفسها بنسبة (74.7%)، وان العائلة تعتبر أن التعليم سلاح لمواجهة مصاعب الحياة وليس العمل بنسبة (72.5%).

- بالنسبة لعمل المرأة تفضل العائلة أن تعمل الفتاة في مهن معينة مثل التعليم أوالتمريض بنسبة (79.4%)، وترفض ان تعمل المرأة في مجالات غير تقليدية مثل الإعلام والطيران والسياسة بنسبة (75.3%)، وهذا يؤكد ما جاء في تقرير اليونيفيم (2004) وهو تركز أكثر من (55%) من نسبة العاملات في مجالي التعليم والصحة، وإعراض الذكور عن تلك المهن والأتجاه إلى المهن التجارية والصناعات التحويلية، وتشخيصا للواقع فإن دخل الفتاة من العمل قبل الزواج للعائلة وبعد الزواج للزوج وافق المبحوثون

بنسبة (74.7%)، في حين عارض أفراد العينة أن من حق الزوج الطلب من زوجته ترك العمل بعد الزواج بنسبة (59.2%).

- وفيما يختص بالحياة الزوجية فقد عارض أفراد العينة ان تختار العائلة الزوج المناسب للفتاة حسب وجهة نظرها بنسبة (60.3%)، وهذا يعني أن أفراد العينة لا يشجعون أن تختار الفتاة زوجها بنفسها، وبأنها فعلياً لا تمارس هذا الحق، نظراً للسيطرة الأبوية في المجتمع الأردني، ووافقوا بنسبة (59.2%) بأن قرار عدد الأبناء الذين سيقوم الزوجان بإنجابهم هو قرار مشترك وليس فردياً، وأنه من حق الزوجة اختيار وسيلة منع الحمل التي تناسبها بنسبة (75.6%)، وأنه على الزوج مساعدة زوجته في الأعباء المنزلية خصوصاً إذا كانت عاملة بنسبة (73.1%)، وأن المساواة في جميع الحقوق والواجبات أمر ضروري بين الرجل والمرأة بنسبة (88.1%)، وهذا يدل على رغبة أفراد العينة بتحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك أن معظم أفراد العينة من النساء، كذلك فإن أفراد العينة من الرجال هم ممن يعملون في الجمعيات النسائية وبالتالي يؤيدون حصولها على المساواة.

- وافق المبحوثون بنسبة (64.7%) على أن القانون ساوى بين الرجل والمرأة لكن الواقع عكس ذلك، وهذا ما يشير إلى أن الدستور الأردني ركز على المساواة بين الجنسين في مجالات عدة منها العمل والتعليم وحق الترشح والإنتخاب وغيرها من الميادين لكن التقصير يأتي في سياق التطبيق وهو مايستدعي وجود لجان لمتابعة تطبيق القوانين المختلفة كما أوصت منى خليل في تقرير بكين +15 .

- وفيما يختص بالأمثال الشعبية فقد وافق المبحوثون بنسبة (85.1%) بأنها تعكس صورة سلبية عن المرأة في المجتمع، كذلك فإن الدراما التلفزيونية تسهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة بنسبة (84.8%)، وأن البرامج التلفزيونية تبث المواضيع السطحية ولا تغطي المواضيع الهامة للمرأة بنسبة (74.7%)، وهذا ما أكدته معظم الدراسات الميدانية في هذا المجال، خصوصاً دراسة زغلولة السالم، ودراسة عبد الموجود التي أكدت أن بحوث الإعلام المختلفة لا يستفاد من نتائجها في مجال التنمية البشرية.

- ووافق المبحوثون بنسبة (72.5%) على أن الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية أسهمت في تخفيف العنف الواقع ضد المرأة في المجتمع، وهذا ما يؤكد الدور الهام التي تقوم به الجمعيات النسوية والتي يلاحظ انها أحرزت تقدما في بعض الميادين بينما لا زال دورها هشا في ميادين أخرى، وهذا ما يستوجب دعمها ورفدها بعناصر نسوية واعية بإحتياجات المرأة الحقيقية.

السؤال الثاني: ما الصعوبات التي تحول دون وصول المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني إلى المناصب العليا من وجهة نظر الأردنيين ذكوراً وإناثاً ؟

- أشارت البيانات الاحصائية المتعلقة بالصعوبات التي تحول دون وصول المرأة إلى المناصب العليا في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر العينة المبحوثة إلى الصعوبات من حيث نسبة المرافقة عليها بالترتيب:

1- غيرة الرجال من نجاح النساء بنسبة (74.4%)، وهذا دليل على تحيز الرجال ضد النساء في مجالات العمل المختلفة، حيث يعتبر ذلك من أبرز الصعوبات

التي تواجه المرأة في العمل، وهذا ما ينسجم مع دراسة الخشاب التي أجريت على المجتمع المصري التي أشارت إلى تقليدية الرجال في نظرتهم لعمل المرأة.

2- جهل المرأة النسبي بحقوقها وواجباتها بنسبة (72.5%)، وهذا ما أشار إليه محمد سيد فهمي حول عدم وعي المرأة بالحقوق الممنوحة لها، وما كفلته لها التشريعات المختلفة (فهمي، 2007: 129). وذلك ما يدعو إلى ضرورة تكثيف الجهود لتعريف المرأة بحقوقها القانونية، عن طريق الحملات الوطنية والبرامج التلفزيونية المختلفة، بدلاً من تغطية المواضيع التي لا تهم المرأة.

3- عدم تأهيل المرأة من ناحية التعليم العالي أو الحصول على التدريب الكافي بنسبة (63.6%). وهذا ما يدعو إلى ضرورة إتاحة الفرصة للعاملات للمشاركة في الدورات التدريبية المختلفة التي توفرها المؤسسات لرفع كفاءة المرأة، وهذا ما يؤكد وجود التمييز ضد المرأة في الدورات التدريبية خاصة الخارجية منها كما أشارت اليه العديد من الدراسات.

4- صعوبة الموازنة بين متطلبات الأسرة ومتطلبات العمل بنسبة (61.7%)، وهذا نتيجة عدم تعاون الأزواج مع زوجاتهم العاملات في الأعباء المنزلية نتيجة للعادات والتقاليد التي يتمسك بها الرجل وهي أن الأعباء المنزلية تقع على عاتق المرأة فقط وهذا ما أشارت له الدكتورة ناهد رمزي ضمن معيقات عمل المرأة.

5- عدم قدرتها على الاستمرار في العمل بسبب الحمل والوضع بنسبة (59.4%). وهذا ماتؤكده دراسة نصراوي في دور العوائق البيولوجية والإجتماعية والاقتصاديه في الحيلوله دون وصول المرأة الى المناصب القيادية العليا .

6- وقوف المرأة ضد المرأة خصوصا إذا كانت مسؤولة (59.2%)، وهذا العائق يتجلى في الإنتخابات البرلمانية ، كما ذكرته العين نائلة الرشدان في مقابلة تلفزيونية كأحد معيقات المشاركة السياسية للمرأة. لذلك لا بُدّ من تركيز المنظمات والأحزاب النسائية على توعية المرأة في هذا الجانب الخطير، إذ كيف لنا أن نطلب من الرجل مساندة المرأة بينما تقف المرأة عائقاً في وجه بنات جنسها. كذلك يتجلى هذا العائق عندما تحصل المرأة على منصب إداري فهي لا تدعم المرأة بل تضع أمامها العراقيل وهذا ما عانيته أنا شخصياً كعاملة في المجال الإعلامي، حيث كانت النساء المسؤولات في التلفزيون الأردني يعادين المرأة وبخاصة المذيعات.

7- ساعات العمل الطويلة وعدم ملاءمتها لطبيعة المرأة بنسبة (56.9%)، وهذا بسبب عدم توفر الدوام الجزئي الذي تعمل به بعض المؤسسات في الدول الغربية ، كذلك عدم توفر حضانات في بعض المؤسسات.

8- عدم الثقة بقدرات المرأة خصوصا في مجال العمل الإداري بنسبة (55.8%)، وذلك ما يتفق مع العادات والتقاليد.

9- لا تدعم العادات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا بنسبة (54.7%)، وهذا ما يتفق مع دراسة الصالحي والبراك والخصاونة ونصراوي والبزري والساعاتي، في كون العوائق الإجتماعية المتمثلة بالعادات والتقاليد تحول دون وصول المرأة للمناصب العليا في مجالات العمل المختلفة.

10- وأخيراً التمييز ضد المرأة في العمل من حيث الدورات والراتب والعمل الإضافي بنسبة (54.7%)، وهذا ما يفسر تدني حضور المرأة في المراكز المتقدمة في العمل ، رغم التغير الطفيف الذي طرأ على الإحصاءات الوطنية، حيث لا زالت دون الطموح إذا ما قورنت بالأعداد الكلية للملتحقين بالقوى العاملة ونسبتها بين الذكور والأناث ، وهذا ما أشار له تقرير (اليونيفيم تقدم، 2004: 278).

السؤال الثالث: ما أبرز الأسباب التي تقف عائقاً أمام المرأة إجتماعياً ومهنياً وأقتصادياً من وجهة نظر الأردنيين ذكوراً وإناثاً ؟

- تعاني المرأة من صعوبة التنقل والسفر إذا إقتضى عملها الحاجة لذلك بسبب القانون بنسبة (38.1%)، وهذا ما يدعو إلى ضرورة تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي لازال يقيد حركة المرأة ، حيث أن الأردن كانت من بين الدول التي تحفظت على المادة رقم (15) في إتفاقية السيداو الفقرة الرابعة وهي " مساواة المرأة في حرية التنقل والإقامة والسكن ". وبسبب العادات والتقاليد بنسبة (34.4%)، وبسبب التفسير الخاطئ للدين بنسبة (18.1%)، وبسبب المرأة نفسها بنسبة (6.4%)، وأسباب غير ذلك بنسبة (3.1%)، وهذا مايتفق مع دراسة البراك التي تشير إلى أن اهم العوائق التي تعترض مسيرة المرأة في العمل هي اسباب إجتماعية وتنظيمية وشخصية.

- تجد المرأة صعوبة ومعارضة إذا ما قررت ترشيح نفسها للإنتخابات سواء من قبل العائلة أو المجتمع بسبب التفسير الخاطئ للدين بنسبة (54.2%)، وهذا ما يؤكد أن هناك خلطا واضحا بين العيب والحرام في المجتمع، وأن نصوص الدين تفسر بشكل خاطئ. ثم العادات والتقاليد بنسبة (38.9%).

- غالباً ما تعاني المرأة من الغبن في توزيع الإرث لأسباب مختلفة (ذكرها المبحوثون مثل إقتصادية أو عائلية أو خوفاً من طمع زوجها ..) بنسبة (32.3%)، وفي الرتبة الثانية العادات والتقاليد بنسبة (31.5%).

- إذا ما قررت المرأة اختيار مهنة غير تقليدية مثل الإعلام او السياسة او الطيران فإنها تواجهة معارضة سواء من المجتمع أو العائلة لأسباب (اقتصادية، عائلية، خاصة كما ذكرها المبحوثين) بنسبة (35.8%)، والسبب الثاني العادات والتقاليد بنسبة (35.3%)، وهذا مايتفق مع دراسة البزري التي أكدت الدور الخطير الذي تلعبه الثقافة في تحديد أوضاع المرأة في العمل.

- ما تزال المرأة غير مسيطرة على الموارد المالية ولا تستطيع التصرف بأموالها بسبب العادات والتقاليد بنسبة (30.0%)، والسبب الثاني القانون بنسبة (26.9%)، والثالث التفسير الخاطئ للدين بنسبة (25.0%)، حيث أن الدين الإسلامي كان واضحاً – كما أشرنا في الدراسة النظرية – في موضوع الحقوق المالية للمرأة، لكن بعض الناس لا يطبقون النصوص الدينية بهذا الخصوص.

- ما زالت المرأة تعاني العديد من العقبات الإجتماعية فيما يتعلق بالزواج والطلاق والحضانة، بسبب القانون بنسبة (41.4%)، والسبب الثاني التفسيرالخاطئ للدين بنسبة (26.9%)، ثالثاً العادات والتقاليد بنسبة (19.2%).

- ما زال العنف يمارس ضد المرأة في المجتمع (جسدياً ولفظياً ومعنوياً) بسبب العادات والتقاليد بنسبة (43.6%)، ويعود ذلك لسيطرة المجتمع الأبوي البطريركي في المجتمع. وثانياً: بسبب التفسيرالخاطئ للدين بنسبة (23.9%)، وثالثاً: القانون بنسبة (19.4%)،

حيث يعتبر القانون في هذا المجال غير رادع كما أن هناك سلسلة إجراءات طويلة ومكلفة تفضل المرأة الصمت على الخوض فيها.

- ما زال العديد من أفراد المجتمع يرون أن دور المرأة في الحياة هو تربية أبنائها فقط بسبب العادات والتقاليد وبنسبة (32.8%) ثانياً: بسبب التفسير الخاطئ للدين بنسبة (30.8%) ثالثاً: القانون بنسبة (19.2%) .

السؤال الرابع: هل يختلف دور الموروث الثقافي السائد في المجتمع الأردني في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر الأردنيين بإختلاف متغيرات النوع الإجتماعي، مكان السكن، والتعليم، الحالة الزواجية ؟

- بالنسبة لمتغير النوع الإجتماعي: بينت نتائج التحليل الاحصائي فروقاً ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الجنس في الفقرات التالية الفقرة (1) من السؤال الأول وهي " تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية"، من حيث الموافقة عليها من قبل الإناث إذ بلغت النسبة (65.3%) مقابل نسبة (19.2%) من الموافقين عليها من الذكور. حيث يمكن ملاحظة ذلك في الريف والبادية أكثر من المدن وذلك ربما لإبتعاد المدارس الثانوية عن التجمعات السكانية، كذلك في المخيمات التي توفر فيها مدارس الأنوروا التعليم المجاني في المرحلة الإلزامية فقط. وجاءت الفقرة (13) وهي" المساواة قي جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه" من حيث نسبة الموافقة عليها من الإناث، إذ بلغت (63.6%)، حيث يعارض الذكور مساواتهم بالإناث متأثرين بالنظرة الأبوية خاصة في

العائلات الممتدة، ومتمسكين بالعادات والتقاليد التي لازالت تحكم معظم شرائح المجتمع. وهي أعلى من نسبة الموافقين عند الذكور التي بلغت (24.4%).

- بالنسبة لمتغير مكان السكن في السؤال الأول من الدراسة الميدانية لوحظ أن الفقرة (13) وهي: " المساواة في جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه."، مثلت فروقاً ذات دلالة احصائية من حيث نسبة الموافقة عليها من سكان الحضر، إذ بلغت (58.6%)، وهي أعلى من نسبة الموافقين عند سكان المخيمات التي بلغت (4.7%)، حيث أن سكان المخيمات والريف والبادية ليس لديهم التقبل لمساواة المرأة بالرجل وجاءت الفقرة (12) وهي "من حق المرأة أن تنتخب من تراه مناسباً وليس من تقرره العائلة أو الزوج" من حيث نسبة الموافقة عليها من سكان الحضر إذ بلغت (51.4%)، وهي أعلى من نسبة الموافقين عند سكان المخيمات التي بلغت (3.3%)، حيث أن سكان الحضر أكثر تعاطياً للقانون، بينما التجمعات السكانية الأخرى لا زالت تعتمد على العادات والتقاليد والأعراف.

- كما لوحظ وجود اختلاف في سبب " تجد المرأة صعوبة ومعارضة إذا ما قررت ترشيح نفسها للانتخابات سواء من قبل العائلة أو المجتمع " من وجهة نظر الأردنيين ذكوراً واناثاً، تبعاً لمكان الاقامة، حيث بلغت قيمة كاي تربيع (322.029) بمستوى دلالة (0.000)، وكان الفرق لصالح سكان الحضر بسبب التفسير الخاطى للدين ، ثم لصالح الريف بسبب العادات والتقاليد حيث بلغ عدد الموافقين على ذلك (81) بنسبة (22.5%) يليهم الموافقون على ذلك من سكان البادية إذ بلغ عددهم (31) بنسبة (8.6%)، يليهم الموافقون على ذلك من سكان المخيمات إذ بلغ عددهم (20) بنسبة

(5.6%)، وأخيراً جاء الموافقون من سكان الحضر إذ بلغ عددهم (8) بنسبة (2.2%). وهنا نشير إلى أن العادات والتقاليد والعصبية القبلية لا زالت تلعب دوراً هاما في حياة الأفراد من سكان الريف والبادية ثم المخيمات أكثر من سكان الحضر، الذين تتخذ لديهم أولويات الترشيح والإنتخاب أشكالاً مختلفة عن سكن الريف والبادية والمخيمات حيث العائلات الممتدة.

- بالنسبة لمتغير مستوى التعليم:

- وفي الفقرة (1) من السؤال الأول للدراسة الميدانية وهي: " تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية"، "جاءت في الرتبة الأولى من حيث نسبة الموافقة عليها من حملة البكالوريوس إذ بلغت (29.2%) وهي أعلى من نسبة الموافقين من حملة الدراسات العليا التي بلغت (10.3%)، وجاءت الفقرة (13) وهي " المساواة قي جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه. " من حيث نسبة الموافقة عليها من حملة البكالوريوس إذ بلغت (26.7%)، وهي اعلى من نسبة الموافقين من حملة الدراسات العليا التي بلغت (8.9%).

- بالنسبة لمتغير الحالة الزواجية: أتت الفقرة رقم (13) وهي " المساواة قي جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه "، جاءت في الرتبة الأولى من حيث نسبة الموافقة عليها من المتزوجين إذ بلغت (61.1%) وهي أعلى من نسبة الموافقين من الأرامل التي بلغت (7.4%)، وجاءت الفقرة (1) وهي" تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد

المراحل الإلزامية " في الرتبة الثانية من حيث الموافقة عليها من المتزوجين إذ بلغت (60.6%)، وهي اعلى من نسبة الموافقين من الارامل التي بلغت (5.3%).

نتائج الدراسة النظرية

أولاً: على الرغم من أن لدينا الكثير من المصادر التي يمكن الإعتماد عليها في دراسة أدوار المرأة في المنطقة، فإنه لايزال هناك أيضا الكثير من المعالم التي لم يتم إكتشافها بعد، وليس هناك توازن في المعلومات المتوافرة، فمن جهة هناك تخمة وتكرار فيما يتعلق ببعض المواضيع، ومن جهة ثانية هناك ندرة في معلومات تتعلق بمواضيع أخرى.

ثانياً: تركز غالبية الدراسات على الموضوع المثير للجدل دوما وهو التساؤل عما إذا كان الإسلام قد رفع أو حط من مكانة المرأة، لكن هناك إهتمام بسيط جدا حول الكيفية التي يؤثر بها الإسلام في المرأة من خلال الواقع العملي والحياة اليومية. علاوة على ذلك يبدو أن هناك تركيزاً قوياً من جانب المفكرين الغربيين على إنحرافات القيم وقواعد السلوك وأنظمة المعتقدات (رمزي ð ì ì î ô î).

ثالثاً: على الرغم من أن فترة السبعينيات قد شهدت تحولا بالنسبة لمجرى سير الأبحاث، بحيث انتقل الإهتمام من الدراسات التي تعالج أصول وتاريخ السلالات البشرية إلى الدراسات التي تتحدث عن أدوار المرأة في التعليم والعمل ... إلخ فإن هذه الدراسات تقع غالباً في نفس الأخطاء، حيث يميل الباحثون إلى إعتبار أن جميع النساء يمثلن جسماً متكاملاً واحداً متجانساً في جميع إحتياجاته، وموارده، أما الفروقات الفردية، والفروقات الإجتماعية والإقتصادية، والفروقات بين الريف والمدينة، والفروقات الإقليمية، فإنها عادة لا تلقى أي إهتمام (اليونسكوð ô õ í ö ô î).

رابعاً:ما زال القانون في دول عدة يفرق في الحقوق بين الرجل والمرأة، خاصة وأن الإصلاح القانوني ضروري في مجالات القوانين التي تمس الأسرة، والعنف ضد المرأة، وحقوق ملكية العقارات، والتوظيف، والحقوق السياسية (كينغ وآخرون ðìî :ðí).

خامساً: أثبتت جماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني نجاحها في التأثير على صانعي القرار وكسب تأييدهم لقضايا المرأة خاصة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

سادساً: لعبت العادات والتقاليد والموروثات البالية دوراً هاماً في إعاقة حركة المرأة والتقليل من شأنها، وقد تأثرت بتلك الأفكار بعض الفئات من النساء، مما أدى إلى إضعاف دور المرأة في عمليات التنمية المجتمعية.

سابعا: أود الإشارة هنا إلى أن التمييز في العمل ليس فقط بين الرجل والمرأة، بل أن هناك بعض أنواع التمييز الأخرى مثل التمييز بين المرأة والمرأة والتمييز على أسس مثل الإنتماءات العشائرية أو الطائفية أو العرقية في مجالات العمل، وذلك كما جاء في الاستبانة في بند أسباب أخرى أو غير ذلك، وهذا ما يتعارض مع القانون الأردني في حق المساواة .

التوصيات:

أولاً: تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع بتبني القيم الايجابية التي ترفع من شأن المرأة من خلال التنشئة الاجتماعية والمناهج المدرسية. والتوظيف الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام المختلفة للاستفادة من الخبرات التراكمية، وقصص النجاح والدروس المتعلمة لنسائنا الرائدات في مؤسساتنا الوطنية. وتوعية الأفراد

رجالا ونساءً توعية دينية مستنيرة حتى لا يستغل الدين إستغلالا خاطئا للتقليل من شأن المرأة بسبب قصور في فهم الدين الصحيح.

ثانياً: دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وذلك بدعوة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إلى ترشيح القيادات النسائية ودعمها، وإعداد وتدريب الكوادر النسائية، ورفع مستوى وعي النساء بأهمية المشاركة السياسية (رمزي، ðÌÌÎ : ÎÍÎ).

ثالثاً: زيادة الثقة بقدرات النساء وتمكينهن في المجالات كافة؛ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، للارتقاء بأوضاعهن وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة وفي صناعة القرارات المتصلة بهن وبأسرهن وبمجتمعاتهن.

رابعاً: أهمية تطوير نظم للمتابعة والتقييم، لرصد أثر تطبيق القوانين والبرامج والمشاريع المنفذة، وضمان إستدامتها ومواصلة تطويرها (خليل، ÎÌÍÌ).

خامساً: مساعدة المرأة على أن تملك حرية الإختيار فيما يتعلق بالزواج والعمل والسفر والإنجاب وتحديد عدد الأبناء وتنظيم الأسرة، وإستخدام الوسيلة المناسبة في ذلك التنظيم (رمزي، ðÌÌÎ: ðÍÎ).

- مراجعة وتعديل نصوص القوانين واللوائح والإجراءات التي تتحيز ضد المرأة أو تقيد حريتها، وبصفة خاصة تعديل قانون الجنسية بإزالة التفرقة بين الأب والأم في نقل الجنسية للأبناء، وإعادة النظر في التحفظات المُبداة على نصوص الإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

- العمل على زيادة وعي المرأة بحقوقها القانونية من خلال عقد الندوات واستخدام وسائل الإتصال المختلفة، كذلك إنشاء مكاتب توجيه وإستشارات أسرية تستهدف مجابهة المشكلات القانونية التي تتعرض لها المرأة، بما يكفل للمرأة معرفة

حقوقها في مجال العمل والأسرة ومختلف جوانب الحياة العامة (رمزي، ðìì î : ò í î).

- هناك حاجة ماسة للإسراع بإصدار الأنظمة والتعليمات التي توضح كيفية تطبيق قانون الحماية من العنف الأسري؛ الذي مضى على صدوره ما يزيد على عام ولم يُفعل (خليل، تقرير).

سادسا: تكرار المحاولات البحثية في هذا المجال لمعرفة التطورات التي تطرأ في مجال تمكين المرأة خاصة في مناطق الريف والبادية والمخيمات. كذلك البحث في اشكال التمييز الاخرى التي تتعرض لها المرأة في مجال العمل.

المصادر والمراجع

أ- المصادر

القرآن الكريم.

ب- المراجع

- أبو أصبع، صالح خليل، (ò ô õ í) ، **وسائل الإعلام والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد ó ð /î í يوليو.

- أبو المجد، أحمد كمال، (ÎÕ Õ Í) ، **دور المرأة في التنمية بين التصور الإسلامي والواقع المصري**، مؤتمر المرأة والتنمية، جامعة الأزهر و المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف، القاهرة.

- أبوبكر، أميمة وشكري، شيرين،(Î Ì Ì Î) ، **المرأة و الجندر / إلغاء التمييز الثقافي والإجتماعي بين الجنسين**، دار الفكر، دمشق.

- أبو شعيرة، خالد محمد، وغباري، ثائر أحمد، (Î Ì Ì Ï)، **الثقافة وعناصرها**، عمان: المجتمع العربي للنشر و التوزيع .

- أبوعيشة، منال، (Î Õ Õ Ó)، **دور وسائل الإعلام في دعم قضايا المرأة**، مركزالأفق الثقافي،عمان: الوراق للطباعة والنشر .

- آدم، محمد سلامة، (Î Õ Ó Í)، **المرأة بين البيت والعمل**. طÎ . القاهرة: دارالمعارف.

- ايرتييه، فرانسوا، (Î Ì Ì Î)، **ذكورة وأنوثة فكرة الإختلاف**، ترجمة: كاميليا صبحي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- إيفانز، سارة، (Î Õ Õ Í)، **الحرية ونضال المرأة الأمريكية**، ترجمة: أميرة فهمي، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع .

- الباشا، فائزة يونس، (Î Ì Ì Î) ، **الحقوق الإجتماعية للمرأة في التشريع الليبي**، حلقة نقاشية بعنوان " المرأة والتنمية في الجماهيرية العظمى في ضوء التشريعات السارية "، المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الإجتماعي، طرابلس، Î Ó مارس.

- بركات، حليم، (Î Ì Ì Ï)، **المجتمع العربي المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، طÕ .

- بن طلال، الحسن، (ÎÌÌÎ) **حول المواطنة في الوطن العربي مقالات وأوراق أولية،** سلسلة كراسات المنتدى، منتدى الفكر العربي، عمان.

- بنسادون، ناي، (ÎÌÌÎ)، **حقوق المرأة منذ البداية وحتى أيامنا**، ترجمة: وحيد بوعنيني، بيروت: عويدات للنشر والطباعة.

- بوطارن، محمدالهادي، (ÎÌÌÎ)، **الأمثال الجزائرية**، المبرز: مجلة فكرية أدبية محكمة، عددÕ Í ، قسنطينة ، المديرية العليا للأساتذة في الآداب والعلوم.

- جاسم، عزيز السيدò (ÍÕÕ)، **المفهوم التاريخي لقضية المرأة**، بغداد: المكتبة الوطنية.

- جامبل، سارة، (ÎÌÌÎ)، ترجمة أحمد الشامي، **النسوية وما بعد النسوية/ دراسات ومعجم نقدي**، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة .

- الحسن، حسان محمد، (ÎÌÌÎ)، **علم إجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر**، دار وائل للنشر، عمان.

- حواس، عبدالحميد، (ÎÌÌÎ)، **أوراق في الثقافة الشعبية، الهيئة العامة لقصور الثقافة**، القاهرة .

- حوسو، عصمت محمد، (ÎÌÌÎ)، **الجندر الأبعاد الإجتماعية والثقافية**، عمان: دار الشروق.

- خريس، سميحةñ (ÍÕÕ)، **شجرة الفهود (تقاسيم الحياة)**، عمان: دار الكرمل.

- الخشاب، سامية مصطفى، (ÎÌÌÎ)، **النظرية الإجتماعية ودراسة الأسرة**، القاهرة: الدار الدولية للإ ستثمارات الثقافية .

- خليل، منى مؤتمن، (ÎÌÍÎ)، **التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية بيجين +15**، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، عمان.

- خمش، مجد الدينÕ)Õ Õ Í)، **علم الاجتماع (الموضوع والمنهج)**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: عمان.
- خمش، مجد الدين وآخرونÓ)Õ Õ Í) ، **المكتبة وأساليب البحث**، المفرق: منشورات جامعة آل البيت .
- خميس، محمد عوض،Ó)Õ Õ Í)، **المرأة والتقدم للخلف، (دراسة نفسية للعادات والتقاليد)**، العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- داود، محمدعبد الباري، (Î Ì Ì Î)، فلسفة **المرأة في الشريعة الإسلامية والعقائد الأخرى (دراسة مقارنة)**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية .
- الدرويش، عيد، (Î Ì Ì Î)، **سيكولوجيا الثقافة، دراسات فلسفية**، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع .
- دعبس، يسرى،(بدون تاريخ)، **سلسلة التنمية والبيئة / المجتمعات الإجتماعية والتنمية المتواصلة (رؤى وخبرات ميدانية في الأنثروبولوجيا الإيكولوجية)**، الإسكندرية: البيطاش سنتر للنشر والتوزيع .
- الدقس، محمدعبد المولى، Î)Î Ì Ì Î)، **التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار مجدلاوي للطباعة والنشر، طÎ .
- دليو، فضيل، (Î Ì Ì Î)، **مدخل إلى الإتصال الجماهيري**، الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منثوري.
- الرعوبي، مراد محمودÓ)Õ Õ Í) ، **دراسة إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مقارنة بالتشريعات الليبية**، اليونسيف، طرابلس.

- رمزي، ناهد، (ϭ ì ì î)، **المرأة والإعلام في عالم متغير**، مكتبة الأسرة الأعمال الخاصة، طبعة خاصة، الدار المصرية اللبنانية ضمن مشروع مكتبة الأسرة.
- الساعاتي، سامية، (ϭ ì ì î)، **المرأة والمجتمع المعاصر**، القاهرة: الدار المصرية السعودية.
- السعداوي، نوال، (ϭ õ ô í)، **الوجه العاري للمرأة العربية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- سلامة، عبدالحافظ محمد، (ϭ õ õ í)، **المرأة**، عمان: دارالفكر للنشر و التوزيع .
- سليم، مريم وآخرون، (ϭ ì ì î) المرأة **العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتاب المستقبل العربي (ñ í) طî .
- شرام، ولبور، (بدون تاريخ)، ترجمة محمد فتحي، **أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية – دور الإعلام في البلدان النامية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- الشريف، عابدين الدردير، (ϭ ì ì î)، **صحافة المرأة والأسرة في ليبيا**، طرابلس: دار النخلة للنشر .
- شعبان، بثينه، (ï ì ì î)، **المرأة العربية في القرن العشرين**، دمشق: دار المدى للنشر والتوزيع.
- شكري،علياء، وآخرون، ϭ õ õ í ، **المرأة والمجتمع، وجهة نظر علم الاجتماع**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- الظاهر، أحمد جمال، (ϭ ô õ í)، **المرأة العربية: دراسة ميدانية للمرأة في الأردن**. اربد: دار الكندي.

- العبد، عاطف عدلي، (ϕ Ì Ì Î)، **الإعلام والمجتمع (الأسس النظرية والنماذج التطبيقية)** القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبدالجواد، مصطفى خلف، (ϕ Ì Ì Î)، **نظرية علم الإجتماع المعاصر**، عمان: دار المسيرة.
- علام، سعد طه، (ϕ Ì Ì Î)، **التنمية والمجتمع**، القاهرة: مكتبة مدبولي، طÍ .
- العلوي، هادي، (Ï Ì Ì Î)، **الأعمال الكاملة (6) فصول عن المرأة**، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، طÎ .
- عليان، ربحي، وغنيم، عثمان، (ϕ Ì Ì Î) ، **أساليب البحث العلمي**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عماد، عبدالغني، (ϕ Ì Ì Î)، **سوسيولوجيا الثقافة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غيدنز، أنتوني، (ή Ì Ì Î)، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ مركزدراسات الوحدة العربية: بيروت.
- فهمي، محمد سيد، (ϕ Ì Ì Î)، **المشاركة الإجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث،** الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- القيم، علي،(Ó Õ Õ Í) **المرأة في حضارات بلاد الشام** القديمة، عمان: الأهالي، طÎ .
- كمال، هالة، (ή Ì Ì Î)، **الثقافة وحرية الرأي والتعبير**، القاهرة: مؤسسة فريدريش ايبرت.
- كوش، دوني، (Î Ì Ì Î)، **مفهوم الثقافة في العلوم الإجتماعية**، ترجمة: قاسم المقداد، دمشق: إتحاد الكتاب العرب .

- كيال، باسمة،Í (Ô Õ Í)، **تطور المرأة عبر التاريخ**، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر .

- كينغ، اليزابث وآخرون، (Ø Ì Ì Î)، **إدماج النوع الإجتماعي في التنمية (من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي)**، ترجمة: هشام عبد الله، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- ليندسي، شارلوت، (Î Ì Ì Î)، **نساء يواجهن الحرب**، دراسة للجنة الصليب الأحمر حول أثر النزاعات المسلحة على النساء، جنيف.

- المرنيسي، فاطمةÚ (Ô Õ Í)، **الحريم السياسي النبي والنساء**، ترجمة: عباس عبد الهادي، دار الحصاد، دمشق، طÎ .

- المقدسي، جين سعيد، ومجموعة باحثات (ناديا الشيخ، نازك سابا، نهى بيومي، وطفاء حمادي)، (Í Ì Ì Î)، **النساء العربيات في العشرينيات: حضور أو هوية، تجمع الباحثات اللبنانيات من 20–24 ايار**، بيروت، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط.

- الميلادي، عبد المنعم، (Ø Ì Ì Î)، **الإعلام**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة .

- نصيب، نعيمه، (Ø Ì Ì Î)، **الأجيال مجلة علمية محكمة:** مقال بعنوان: البعد الحضاري لقضية المرأة، الجزائر: جامعة الحاج خضر.

- هلال، محمد عبد الغني، (Ø Ì Ì Î)، **مهارات الإتصال، فن الإنصات والحديث**، القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية .

- اليافي، نعيم، (السنة غير موجودة)، **وضع المرأة بين الضبط الإجتماعي والتطور**، دراسة في شرط المرأة خلال العصور، دار لنشر غير موجودة.

المراجع الأجنبية:

- Apsler, Alfred, **Consulting Editor:Rose**, peter I,An Introduction to Social Science, 1980, RandomHouse: New York.
- Beals, Alan.R, **Culture in process**, 1967, Stanford University: New York.
- Chi-Lu, Chen, **people and Culture**، 1987, Southren Materials Culture, Taipei.
- Matlin, W.Margaret. (2001). **The Psychology of Women**, Fourth Edition, New York: Harcourt College Publishers.
- Neuman.W.L., (1997), **Social Research Methods, Qualitative and Quantitative Approaches**, (3d ed), Ellyan and Bacon, London.

المواقع الإليكترونية:

- http://almoslim.net/nod/82678.
- http://www.ejtemay.com/archive/index.php/t-6927.html.
- http://www.ibnalislam.com/vb/archive..hp/t-6359.html.
- http://www.lakii.com/vb/showthread.php?p=66210.
- www.womangateway.com/arwg/nems/2010/jul.
- (**http://www.awapp.org**)
- www. local.taleea.com/archive/newsdetails.php ?
- www.alwatan.com/data/20080311/innercontent.asd?
- http://medadcenter.com/Articles/
- http://www.elaph.com/Web/Economics/2010/11/608315.html?

www.nesasy.org/content/view/5410/96/

- **crtda**.org.lb/taxonomy/term/182
- http://www.leb4all.com/forum/showthread.php?

www.balagh.com

www.assawsana.com.

- www.sarayanewa.com

- العدني، محمد سيف، (ĝììî)، **عشرعوائق أمام النساء في الإسلام، ملتقى المرأة للنساء والتدريب**، منشورعلى الإنترنت: ______________________.
- بادحدح، علي، **المفاهيم المتعلقة بالمرأة بين العادات والتقاليد وتعاليم الدين الحنيف**، بحث منشورعلى الإنترنت، ________________.
- عبد الحميد، عواطف، (ĝíìî)، **صورة المرأة في الشعرالعربي**، شبكة الإعلام العربية، بحث منشورعلى الإنترنت ______________.
- عواض، علي عبد الرحمن، **المرأة العربية والإعلام الواقع المهني والصورة الذهنية**، ____________________________
- موسوي، محمد جاسم، (ĝììî)، **نظريات الإتصال والإعلام الجماهيري** ____________________________
- وليد عبد الهادي العويمر وكالة عمون الاخبارية، كتاب عمون.

الرسائل الجامعية والدراسات:

- البراك، ماجد لافي، (îììñ)، **أثر المعوقات الاجتماعية والتنظيمية والشخصية على تولي المرأة في مراكز الوزارات الأردنية للمناصب الإدارية من وجهة نظر الموظفات،** رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

- البـزري، دلال(íõôã)، **المــرأة والعمــل الأهلــي العربــي،** المـؤتمر الأول للتنظيمـات الأهلية، القاهرة.

- خصـاونة، آمنـة(íõôî)، **صـعوبات ترقيـة المـرأة الموظفـة إلـى المسـتويات الإداريـة العليا في وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم،** رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

- خصـاونة، ريمـا، (îììï)، **دور المــرأة فــي المجتمــع كمــا تعكســه كتــب الدراســات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن،** رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

- الساعاتي، سامية(íõôó)، **المعوقـات الثقافيـة والمشـاركة التنمويـة للمـرأة المصـرية،** تحليل نقدي، منشور في أعمـال: نـدوة المرأة والتنميـة القوميـة، المركز الإقليمـي العربـي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، اليونسكو.

- السـعداوي، نـوال(íõôã)، **أضـواء علـى التنشـئة الاجتماعيـة للمـرأة العربيـة والعمـل العام،** أعمال نـدوة المرأة العربيـة والحياة العامـة، مركز ابن خلدون للدراسـات الأنمائيـة، القاهرة.

- الصالحي، سوزان(íõôð)، **المعوقات الاجتماعيـة لمشـاركة المرأة الأردنيـة فـي مجـال العمل السياسي،** دراسة ميدانية مدينة عمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

- عبد الموجود، سحر ،Ì (Õ Õ Í)، **دور بحوث الإعلام في تنمية المجتمع المصري**، دراسة تحليلية ميدانية. رسالة دكتوراة.

- المصري، تغريد، (Ï Ì Ì Î)، **أثر الاعلانات التجارية التلفازية في تعديل الصورة الذهنية للمرأة الأردنية**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

- نصراوي، فاتنÒ (Ô Õ Í)، **العوامل التي تؤثر في الدور القيادي للمرأة في المجتمع الأردني من وجهتي نظر الإناث والذكور القياديين**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

- السالم، زغلولهÒ (Õ Õ Í)، **صورة المرأة العربية في الدراما المتلفزة: دراسة في تحليل مضمون المسلسلات من 1992/1– 1994/12**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

منشورات المؤسسات:

- اللجنة الأردنية الوطنية لشؤون المرأة،Î (õ õ Í)، **الاستراتيجية الوطنية للمرأة.**
- اليونسكو، (ô õ õ Í)، **الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي**، طÍ ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- اليونيفيم، (Î ì Î Î)، **مفهوم النوع الاجتماعي**، عمان: مكتب غرب آسيا.
- اليونيفم، (Î ì Î Î)، **إدماج الجندر إطار مفاهيمي، منهجية وعرض لممارسات جيدة في البلاد العربية**، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية.
- اليونيفم، (ô ì Î Î)، **تقدم المرأة العربية**، صندوق الأمم المتحدة الإتمائي للمرأة، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية، تم الطبع في جمهورية مصرالعربية.
- اليونيفيم، (ô ì Î Î) المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير أوضاع المرأة الأردنية**، عمان: المكتبة الوطنية.
- اليونيفيم، (ô ì Î Î)، **مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية (دراسة تحليلية لأداء البرلمانيات في مجلس النواب الرابع عشر لسنة 2003)**، عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي.
- اليونيفيم، (Î ì Î Î)، مكتب غرب آسيا، **الكاشف في الجندر والتنمية**، حقيبة مرجعية، طÎ ، عمان: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.
- كوثر، (ô ì Î Î)، **تقرير تنمية المرأة العربية: المرأة العربية والإعلام، دراسة تحليلية للبحوث الصادرة بين 1995–2005**، تونس: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)(ó õ õ ĺ) ، **وضع النساء والأطفال في الجماهيرية العربية الليبية الإشتراكية العظمى**، طرابلس: اليونسيف.
- وزارة الإعلام سلطنة عُمان، (ı ĺ ì î)، عُمان، ت**قرير 2010/2009**، مسقط: إصدار وزارة الإعلام.

المؤتمرات والندوات:

- موسى، غادة علي، (ô ì ì î)، **حقوق المرأة في خطاب المؤسسات النسوية العربية: نماذج من مؤسسات رسمية أهلية**، قطر: ورقة مقدمة لندوة حقوق الإنسان في الخطاب السياسي والحقوقي المعاصر في الدول العربية.
- بدر، عزة، (ô ì ì î)، **صورة المرأة في الموروث الشعبي: السيرة الهلالية نموذجاً**، من أبحاث مؤتمر " الموروث الشعبي والنص الأدبي " عقد بمدينة دمياط منĺ / أبريل –ï / أبريل.
- المجلس الوطني للطفولة والأمومة(ð õ õ ĺ)، **مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين**،ò -ô يوليو، القاهرة: التقرير الختامي، الجزء الأول.
- الخضر، آنا، (ñ ì ì î)، **صورة المرأة في الثقافة الشعبية**، صحيفة الثورة، دمشق: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، فيò ĺ ÷ ، على هامش ندوة المرأة في الثقافة الشعبية التي أقامتها وزارة التعليم العالي المجلس الأعلى للثقافة والآداب والفنون.

الملاحق

الإستبانة

الجامعة الأردنية

كلية الاداب

قسم علم الاجتماع

إخوتي أخواتي السلام عليكم ورحمة الله وبركاتة

الهدف من هذا الاستبيان، جمع بيانات تتعلق بدور الموروث الثقافي السائد في مجتمعنا الاردني في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر الأردنيين ذكورا وإناثا، ارجو تعاونكم كي تتمكن الباحثة من إنجاز هذه المهمة العلمية البحثية... .

إن ما تطرحونه من آراء سوف يعامل بسرية تامة، وعليه يرجى عدم كتابة أي شيء يشير إلى الإسم، فما يهم الباحثة الرأي وليس الهوية الشخصية للمبحوث.

أرجو التعاون وذلك بالإجابة عن التساؤلات بدقة وصدق. مع الشكر المسبق لحسن تعاونكم.....

الباحثة:

عالية إدريس

المجموعة الأولى: البيانات الشخصية:

í – الجنس:

í – ذكر ☐ – أنثى ☐

î – الحالة الزواجية:

í ì متزوج / متزوجة ☐ î ì أعزب /عزبا ☐

ï ì مطلق / مطلقة ☐ ð ì ارمل / ارملة ☐

ï – مكان الإقامة:

í ì ريف ☐ î ì حضر (مدينة) ☐

ï ì بادية ☐ ð ì مخيم ☐

ð – مستوى التعليم:

í ì أقل من توجيهي ☐ î ì توجيهي ☐ ï ì دبلوم متوسط ☐

ð ì بكلوريوس ☐ ñ ì دراسات عليا ☐

ñ – عدد الأبناء:

í ì لا يوجد ☐ î ì طفل ☐ ï ì طفل أو طفلين ☐

ð ì ثلاثة أطفال ☐ ñ ì أربعة اطفال أو أكثر ☐

ò – السن:

í أقل من ïì ☐ î – ïì – أقل من ðì ☐ ïì ðì – أقل من ñì ☐

ðì ñì – أقل من òì ☐ ñì أكثر من òì ☐

ó – قطاع العمل:

í ì يعمل في القطاع الحكومي (موظف)   î ì يعمل في القطاع الحكومي (موظف)

ï ì يعمل لحسابه الشخصي   ð ì لا يعمل

ô – نوع العمل:

í ì عمل فني متخصص ☐   î ì عمل غيرفني ☐

ï ì إداري ☐   ð ì غير ذلك حدد:.......... ☐

المجموعة الثانية: فيما يلي بعض العبارات... المطلوب اختيار الاجابة التي تتفق مع وجهة نظركم

العبارة	أوافق	غير متاكد	أعارض
í . تميل العائلة إلى تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية؟			
î . العائلة هي التي تختار تخصص الفتاه وليس الفتاة نفسها.			
ï . تعتبر العائلة أن التعليم هو سلاح لمواجهة مصاعب الحياة عند الضرورة وليس العمل.			
ð . تفضل العائلة أن تعمل الفتاه فيمهن معينةكالتعليم أو التمريض			
ñ . ترفض العائلة ان تعمل الفتاة في مجالات مثل: الإعلام، السياسة، الطيران.			

أعارض	غير متاكد	أوافق	العبارة
			ò . دخل الفتاة من العمل قبل الزوج من حق اسرتها، وبعد الزواج من حق الزوج.
			ó . من حق الزوج الطلب من زوجته ترك العمل بعد الزواج إذا أراد ذلك.
			ô . العائلة هي من تختار الزوج المناسب للفتاه حسب وجهة نظرها وليس الفتاه نفسها.
			õ . الزوج والزوجة يقرران معا عدد الأبناء الذين سيقومون بأنجابهم وليس بقرار فردي من أي طرف.
			ìí . من حق الزوجة اختيار وسيلة منع الحمل المناسبة لها.
			íí . على الزوج مساعدة زوجته في الاعباء المنزلية خصوصاً إذا كانت عامله.
			îí . من حق المرأة ان تنتخب من تراه مناسباً وليس من تقرره العائلة أو الزوج.
			ïí . المساواة قي جميع الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة أمر ضروري في ظل تطورات العصر الذي نعيشه.
			ðíì من الناحية القانونية تتمتع المرأة بقدر كبير من المساواة مع الرجل لكن الواقع ليس كذلك.
			ñíì الامثال الشعبية تعكس صورة سلبيه عن المرأة في

العبارة	أوافق	غير متاكد	أعارض
المجتمع.			
òíì الدراما التلفزيونية تسهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة في المجتمع.			
óíì تغطي البرامج التلفزيونية على الفضائيات المواضيع السطحية فقط ولا تقوم ببث المواضيع الهامة للمرأة.			
ôíì أسهمت الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية في تخفيف العنف الواقع ضد المرأة في المجتمع.			

المجموعة الثالثة: فيما يلي مجموعة من الصعوبات التي تحول دون وصول المرأة إلى مناصب عليا كما كشفت عنها بعض الدراسات فما رأيكم أزاء كل صعوبة.

السؤال	أوافق	إلى حد ما	أعارض
أ . عدم الثقة بقدرات المرأة في مجال العمل الاداري			
Î . صعوبة الموازنة بين متطلبات الأسرة ومتطلبات العمل.			
Ï . ساعات العمل الطويلة وعدم ملائمتها لطبيعة المرأة.			
ð . عدم تأهيل المرأة من ناحية التعليم العالي أو الحصول على التدريب الكافي.			
ñ . لا تدعم العادات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا.			
ò . التمييز ضد المرأة في العمل (الدورات، الراتب، العمل الإضافي...)			
ìó عدم قدرتها على الاستمرار في العمل بسبب الحمل والوضع			
ô . وقوف المرأة ضد المرأة خصوصا اذا كانت مسؤولة.			
õ . جهل المرأة النسبي بحقوقها وواجباتها.			
ìí . غيرة الرجال من نجاح النساء.			

المجموعة الرابعة: رغم التغير والتقدم في المجتمع وتطور بعض القوانين ما زالت هناك بعض العقبات التي تقف في وجه المرأة، حدد / حددي الأسباب تجاه كل مشكلة.

السؤال	العادات والتقاليد	القانون	التفسير الخاطئ للدين	المرأة نفسها	غير ذلك الرجاء ذكرها
Í . تعاني المرأة من صعوبة التنقل والسفر إذا اقتضى عملها الحاجة لذلك بسبب....					
Î . تجد المرأة صعوبة ومعارضة إذا ما قررت ترشيح نفسها للانتخابات سواء من قبل العائلة أو المجتمع بسبب....					
Ï . غالباً ما تعاني المرأة من الغبن في توزيع الإرث بسبب....					
ð . إذا ما قررت المرأة اختيار مهنة غير تقليدية (الإعلام، السياسة، الطيران...) فإنها تواجه معارضة سواء من المجتمع أو العائلة بسبب....					
ñ . ما تزال المرأة غير مسيطرة على الموارد المالية ولا تستطيع التصرف بأموالها بسبب....					
ò . ما زالت المرأة تعاني من العديد من العقبات الاجتماعية فيما يتعلق بالزواج والطلاق والحضانة،					

السؤال	العادات والتقاليد	القانون	التفسير الخاطئ للدين	المرأة نفسها	غير ذلك الرجاء ذكرها
بسبب....					
ó . ما يزال العنف يمارس ضد المرأة في المجتمع (جسدياً ومعنوياً ولفظياً) بسبب					
ô . ما زال العديد من أفراد المجتمع يرون أن دور المرأة في الحياة هو تربية أبنائها فقط بسبب					

الملخص باللغة الانجليزية

Abstract

Socio-Cultural Heritage and its Impact on the Empowerment of Jordanian Women Working at Civil Society Institutions:

A Social Study

Prepared by

Alia Idris

Supervised by

Professor Idris Al-Azzam

This study aimed at identifying the social status of women in relation to the historical conditions and the content of society culture associated to women, especially the cultural contents as reflected through values, habit, tradition, proverbs and popular tradition in its different aspects in addition to the religious heritage as reflected in the three heavenly religions.

It will also identify the women's image as reflected in the different media and clarifying the role these media play in shaping the social status of women. It also displays the feminism theories and analyzes the ways in which women's status was explained. The study also calculated the social conditions that Arab women live in general and the Jordanian woman in particular through the indications related to education, work and health and legal conditions that govern social relations.

To achieve the objectives of the field stud, a questionnaire was designed trying to identify the social conditions of women and the extent to which it is affected by the prevailing socio-cultural heritage from the male and female participants' point of view. The analysis depended on the descriptive-analytic method because it is considered one of the most convenient methods for such studies. The population of the study consisted of all working men and women in national institutions and societies which are interested in women's issues.

The sample of the study consisted of 360 male and female participants. The sample was selected randomly and as available. The questionnaire was applied in meetings and workshops which included the participants in such meetings that discussed empowerment of women. This was achieved with the help of the Arab Women Media Centre which held those meetings and workshops.

The study revealed a number of results. The most important of these results are:-

- Jordanian families, prefer educating males more than females especially after the compulsory educational stages. The family, not the girl, chooses the specialization for the girls. The family considers education، not work as an important tool to face difficulties of life.
- As for a women's work, the family prefers the girl to work in specific jobs such as education, nursing. The family refuses a woman to work in untraditional fields such as media, aviation or politics.
- The participants agreed that equality in rights and duties between men and women is essential.
- The participants agreed with a percentage of that men and women are equal in front of law but the real situation is is the opposite.
- As for popular proverbs, the participants agreed. that these proverbs reflect a negative image about women in society. Television drama also contributes in strengthening the inferior perception of women and that television programs display superficial subjects and does not cover important subjects of women.
- The participants agreed hat women's societies and law organizations contributed to reducing violence against women in society.
- The statistical data, related to the difficulties that prevent women from reaching high positions in the institutions of the civil society, from the sample's point of view, indicated that the most important are:-
  1- Men's jealousy from women's success.
  2- Relative ignorance of women of their rights and duties.
  3- Un-abilitation of women in higher education or getting sufficient training.
  - • The most important reasons that prevent women socially, professionally and economically from male and female Jordanians' point of view, as being important and high in its percentage in relation to political participation because of wrong religious beliefs, habits and traditions. Law was the first reason for women's sufferings in relation to marriage, divorce and children's custody. The second reason was wrong religious beliefs. The third reason was habits and traditions.
    - In relation to the role of the prevailing cultural heritage in the Jordanian society in the empowerment of women working in civil society institutions from Jordanians, point of view with the different variables of gender residence, education and marital status:-
  - • It was noticed that there was significantly statistical differences in the variables of gender, residence, marital status and educational level in the first item of the first question which is "Family tends to educate males more than females especially after the compulsory stages" and item (13) which is "Equality in all rights and duties between men and women is essential in view of the developments of our age".

Finally, the researcher suggested the following recommendations:-

Recommendations:

- First, correct the prevailing image about women in society by adopting positive values that alleviates women through social bringing-up and school curricula with the effective employment of information technology, communication and different media.
- Second, supporting women's participation in political life by inviting political parties and civil society institutions to women leaders and support them.
- Third, increasing trust in women and empowering them in all aspects.
- Fourth, reviewing and modifying laws related to personal status.
- Fifth, repeating research trials in this field to identify the developments that rise in the field of empowering women especially in rural areas، Badia and refugee camps.